

جامعة العقيد أكلي محمد اولحاج بالبوية
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

مطبوعة بعنوان

المحاسبة المعمقة
مع أمثلة وتمارين محلولة

من إعداد
د.سفير محمد

2015/2014



05	المحور الأول: مكونات الإطار التصوري
05	I- الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي.....
10	II- الخصائص النوعية للمعلومات المالية.....
12	III - تصنيف مستخدمو المعلومات المالية.....
14	المحور الثاني: تنظيم وتسيير الحسابات
14	I- تنظيم وتسيير الحسابات.....
15	II- المبادئ العامة في التقييم.....
17	III- الإطار التشريعي والقانوني لـ <i>SCF</i>
20	المحور الثالث: محاسبة التثبيات المادية
20	I - التثبيات المادية.....
29	II- تدهور أو نقص القيمة.....
32	III- إعادة تقييم التثبيات المادية.....
48	المحور الرابع: التثبيات غير المادية
48	I - التثبيات غير المادية (المعنوية).....
51	II - التميز بين مرحلة البحث والتطوير.....
56	المحور الخامس: اهتلاك التثبيات
56	I- مفهوم الاهتلاك.....
56	II- استنفاد المنافع الاقتصادية.....
57	III- القيمة القابلة للاهتلاك.....
62	المحور السادس: محاسبة المخزونات
62	I- المخزونات.....
64	II - معالجة العمليات قيد الانجاز.....
68	II - تقييم المخزونات.....
75	المحور السابع: عقود الإيجار
75	I- ماهية عقود الإيجار.....
75	II - أسس تصنيف عقود الإيجار التمويلي.....
76	III - التسجيل المحاسبي لعقد الإيجار التمويلي.....



85	الخور الثامن: محاسبة الأوراق التجارية
85	I- مفهوم الأوراق التجارية.....
85	II- المعالجات المحاسبية لأوراق القبض.....
93	III- المعالجات المحاسبية لأوراق الدفع.....
95	الخور التاسع: محاسبة عقود الإنشاء(العقود طويلة الاجل)
95	I- عقد المقاوله.....
95	II- طرق محاسبة عقود الإنشاء.....
101	III- حالة عقد انشاء (خسارة).....
103	الخور العاشر: محاسبة العمليات بالعملة الأجنبية
103	I- العمليات بالعملة الأجنبية.....
103	II- تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية.....
104	III- الاعتراف بفروقات الصرف.....
113	الخور الحادي عشر: محاسبة الإعانات الحكومية
113	I- الإعانات الحكومية.....
113	II- شروط الاعتراف بالإعانات الحكومية.....
113	III- أنواع الإعانات.....
124	الخور الثاني عشر: محاسبة الضرائب المؤجلة
125	I- تعريف الضريبة على النتيجة: عبء أو إيراد الضريبة.....
125	II- الضريبة المؤجلة والإخضاع الضريبي المؤجل.....
136	III- التسجيل المحاسبي لأصول و خصوم الضرائب المؤجلة.....
143	VI- حالات مختلفة أخرى.....
148	المراجع.....
151	القوائم المالية.....
157	مدونة الحسابات.....

تقديم المطبوعة

تلعب مهنة المحاسبة دورا فاعلا في حماية المؤسسة، خصوصا في ظل العلاقة الوطيدة بينها وبين مختلف المستخدمين لمخرجاتها. ونظرا لان المحاسبة وسيلة وليست غاية في حد ذاتها، نشأت وتطورت كمردود طبيعي وحتمي لتطور العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية والقانونية السائدة على مدى العصور للوفاء بمتطلبات مستخدميها. فان المتبع للتطورات على الساحة الاقتصادية اليوم يجد أن هناك حرصا من الجهات المختصة، على أهمية مواكبة المحاسبة للتطورات العلمية والمهنية كوسيلة لحماية المؤسسة. والتي تسعى الجهات ذات العلاقة لتفعيل دور هذه المهنة لخدمة الاقتصاد الوطني، وذلك بتطبيق معايير المحاسبة التي تضمني الأساس السليم والفعال على إعداد قوائم مالية مفيدة تلتزم المؤسسات الاقتصادية بها، حتى تسير على نهج محاسبي يضمن لها النجاح والاستمرارية في ظل التحديات الاقتصادية.

إن الإطار المحاسبي الجزائري وعبر مراحل تطوره كان يتفاعل مع التغيرات التي تحدث من حوله، سواء في المجال الاقتصادي، الاجتماعي والقانوني. ذلك أن النظام المحاسبي لا يستطيع أن يحقق الأهداف التي يسعى إليها إلا إذا كان متناسقا مع المحيط الذي يوجد فيه. فبانفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم والسعي للالتحاق بركب الدول المتقدمة وتماشيا مع إصلاح الشركات، تم كذلك إصلاح الإطار المحاسبي الوطني، للاستجابة لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية ولاحتياجات التوجه الاقتصادي الحالي ومستخدمي المعلومات المالية. حيث أن النظام المحاسبي المالي المعمول به حاليا في الجزائر مستمد من معايير المحاسبة الدولية *IAS/IFRS*، إذ تعتبر هذه المعايير الإطار المرجعي والأساس الذي بني عليه هذا النظام، لكن هذا لا يعني أن هذا النظام متوافق تماما مع معايير *IAS/IFRS* بل هناك اختلافات على عدة مستويات لاسيما فيما يخص الإطار التصوري والقياس والإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية.

من خلال التطورات السابقة الذكر ارتأينا في هذه المطبوعة الخاصة بالمحاسبة المعمقة، المزوجة بين الجانب النظري والتطبيقي على حد سواء، وتدعيم ذلك بالعديد من الأمثلة والتمارين المحولة لترسيخ الأفكار وإرساء الممارسات المحاسبية حسب ما يقتضيه النظام المحاسبي المالي لدى الطالب. لاسيما وان هذا النظام يتطرق إلى العديد من الموضوعات المرتبطة بتطور المعاملات في المحيط الاقتصادي، لذا ارتأينا تقسيم هذه المطبوعة إلى اثني عشر محور نتطرق من خلالها إلى مواضيع مختلفة، نرجو أن تنال الرضا والقبول، وان تجدوا فيها العرض المفصل والبسيط الذي يلي احتياجات الطالب أو الباحث.



المحور الأول: مكونات الإطار التصوري

I- الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

يعرف الإطار المفاهيمي حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية على انه إطار إعداد وعرض القوائم المالية، بالاستناد إلى مجموعة من القواعد والمبادئ المحاسبية. وذلك لغرض إنتاج معلومات مالية تتمتع بالخصائص النوعية المنصوص عليها، وهذا سعيًا إلى تلبية احتياجات مختلف المستعملين لأجل اتخاذ القرارات المختلفة.

I-1: الفروض المحاسبية

تتسم الفروض المحاسبية بمجموعة من الخصائص أهمها فيما يلي :

- يجب أن تقبل عموماً على أنها صحيحة وملائمة من قبل المهتمين بالشأن المحاسبي؛
- يجب أن تكون مستقلة عن بعضها البعض، إذ لا يجوز أن يستخدم فرض في تبرير آخر؛
- يجب أن تكون عموماً قليلة العدد ليسهل كشف أي تناقض قائم فيما بينها.

هذه الفروض المحاسبية سيتم عرضها كما يلي:

-محاسبة الالتزامات:

حتى تحقق القوائم المالية أهدافها، فإنها تعد طبقاً لمبدأ الاستحقاق، فمع مراعاة الأحكام المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة، فإنّ العمليات تسجل عند حدوثها بغض النظر عن فترة تسوية هذه المعاملات¹. إنّ القوائم المالية المعدّة على أساس الاستحقاق لا تعلم المستخدمين فقط عن العمليات المالية السابقة المنطوية على دفع واستلام النقدية، بل وتعلمهم كذلك عن الالتزامات بدفع النقدية في المستقبل، وعليه فإنها توفر نوع من المعلومات حول العمليات المالية السابقة والأحداث الأخرى التي تعتبر أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات الاقتصادية².

-فرض الاستمرارية:

يعني فرض الاستمرارية إحدى الصيغتين التاليتين. إما لا يتوقع تصفية المؤسسة في المستقبل المنظور، أو أن المؤسسة ستستمر في ممارسة نشاطها العادي لمدة غير محدودة. وبناءً على هذا فإن القوائم المالية يجب أن تفهم على أنها محاولة مؤقتة أو مرحلية لتصوير الوضع المالي وتحديد نتائج الأعمال، وبأن هذه القوائم معدة لدورة محاسبية معينة وتمثل حلقة تقرير في سلسلة حلقات سابقة ولاحقة. حيث يساعد فرض الاستمرارية في تبرير العديد من المبادئ والتطبيقات المحاسبية.

1- عبد الوهاب رميدي، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، دار هومة، الجزائر، 2011، ص 23.

2- صلاح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008، ص 5.



I-2: المبادئ المحاسبية

تحتل المبادئ المحاسبية دورا بارزا في ممارسة المهنة، حيث تتبع لتوجيه التطبيق العملي، وتستخدم كأساس لتوصيف وتبرير التطبيقات المحاسبية العملية، ولقد تطورت مبادئ محاسبية عديدة كأساس يقوم عليه إطار إعداد القوائم والتقارير المالية، وسوف نتعرض لأكثرها تأثيرا على الممارسات المحاسبية.

- **مبدأ التكلفة التاريخية:** يعتبر مبدأ التكلفة التاريخية من المبادئ التقليدية حيث تسجل كل الأصول والخصوم، بتكلفة الحصول عليها في تاريخ حيازتها بالنسبة للأصول، وتاريخ نشوء الالتزام بالنسبة للخصوم، وتعتبر التكلفة التاريخية هي سعر السوق العادل في تاريخ الحيازة أو الالتزام لأنها نتجت عن عملية تبادل تمت فعلا بين الشركة والأطراف الخارجية، ويرى الكثير من المحاسبين أنه يجب استخدام القيم الجارية في السوق بدلا من التكلفة التاريخية، ويرجعون في ذلك إلى التغير في المستوى العام للأسعار مع مرور الوقت انخفاضاً وارتفاعاً، متأثراً بحالات الكساد والتضخم التي تضرب الأسواق.

- **مبدأ الاعتراف بالإيراد:** ووفقا للمبادئ المحاسبية، يجب الاعتراف بالإيراد عند اكتسابه أي وفقا لأساس الاستحقاق. لذلك جرت العادة ألا يعترف المحاسبون بالإيراد حتى يتحقق فعلا، ويحدث هذا التحقق إذا تمت عملية اكتساب الإيراد نتيجة تقديم خدمة أو سلعة وأن يكون هناك دليل موضوعي يثبت حدوث التبادل وقد ظهرت طرق جديدة لتحقيق الإيرادات أفرزتها التطورات الاقتصادية الحديثة، وبالرغم من شيوع استخدام مبدأ الاعتراف بالإيرادات عن نقطة البيع إلا أن طبيعة النشاط وأنواع المنتجات وطبيعة البيع تحدث عدة استثناءات نذكر منها:³

- الاعتراف بالإيراد بنسبة ما تم إنجازه من أعمال؛

- الاعتراف بالإيرادات بمجرد الانتهاء من عملية الإنتاج؛

- الاعتراف بالإيراد عند تحصيل النقود.

● **مبدأ عدم المقاصة:** يتمثل في عدم إجراء مقاصة بين حسابات كل من الأصول والخصوم الخاصة بالشركة والأعباء المالية والمنتجات المالية، وعدم إجراء مقاصة بين حسابات الزبائن الدائنة والمدينة⁴. إلا إذا كانت المقاصة مطلوبة أو مسموح بها. فيما عدا إذا كانت المقاصة تعكس جوهر العملية أو الحدث، تقلل من قدرة المستخدمين على فهم العمليات التي يتم القيام بها وعلى تقييم التدفقات النقدية المستقبلية للشركة. ومنه فإن تقديم التقارير حول الموجودات مخصصا منها مخصصات التقييم، مثال ذلك مخصصات التقادم للمخزون ومخصصات الديون المشكوك فيها في حسابات الذمم المدينة لا يعتبر مقاصة.

- **مبدأ الإفصاح الكامل:** يتطلب مبدأ الإفصاح الكامل أن تتضمن القوائم المالية أي معلومات اقتصادية جوهرية هامة تتعلق بالشركة، وتؤثر على القرارات التي يتخذها القارئ الواعي لتلك القوائم. وهذا ما يتطلب إظهار

³ وصفي أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2004، ص: 43.

⁴ OBERT, R, **Comptabilité approfondie et révision**, 3^{eme} éd, paris, dunod, 2000, p: 45.



جميع المعلومات التي يتوقع أن تفيد المستخدم، سواء في صلب القوائم المالية أو في ملاحظات أو جداول أو قوائم إضافية يتضمنها ملحق وحيد لتلك القوائم المالية. والجددير بالذكر أن الإفصاح الكامل موضوع اهتمامه مرتبط زمنيا بتحليل نتائج الماضي وفهم واستيعاب الحاضر والتنبؤ بالمستقبل⁵. إن الإفصاح الكامل يمتد إلى ما وراء الأرقام المحاسبية، فهو لا يقتصر على مخرجات النظام المحاسبي من بيانات مالية، بل يتعدى ذلك إلى الإفصاح عن معلومات وصفية قد يكون لها تأثير على القرارات التي يتم اتخاذها.

- **مبدأ الحيطة والحذر:** يعني هذا المبدأ أنه عند الاختيار بين إجراءين محاسبين لعرض حدث اقتصادي وكلاهما على نفس الدرجة من الصحة والقبول المنطقي، فإنه يتم اختيار الإجراء الذي يؤدي لإظهار أقل مستوى من الأيراد أو صافي الأصول، والإجراء الذي يسمح بإظهار القيم الأعلى عند تقويم الخصوم والنفقات في تاريخ إعداد القوائم المالية. أي الحذر وعدم المبالغة بالزيادة في الأصول والإيرادات والحذر وعدم المبالغة في الخصوم والأعباء حالة تقديرها، وبذلك يتم تجاهل الأرباح التي لم تحقق وأخذ كل الخسائر المتوقعة في الحسبان.

- **مبدأ ثبات الطرق المحاسبية:** يقوم هذا المبدأ على ضرورة التزام الشركة بطريقة معينة وثابتة، تستخدمها لمعالجة المشاكل المحاسبية وإعداد القوائم المالية والاستمرار في تطبيقها من سنة لأخرى، إلا في حالة الضرورة القصوى التي تحتم عليها تغيير هذه الطريقة أو تلك، وإذا ما وردت أي تغييرات على هذه الطرق فإنه ينبغي الإشارة إليها وتبريرها في الملحق. إن الثبات في الطرق المحاسبية عبر الزمن سوف يتيح من دون أدنى شك إمكانية المقارنة بين القوائم المالية المعدة والمفصح بها خلال الفترات المختلفة، مما يساعد على الكشف عن التغييرات التي قد تطرأ عليها واتجاهات هذه التغييرات ومقدار أثرها على القوائم المالية. حيث إن التزام الشركة بهذا المبدأ لا يعني بأي حال من الأحوال الجمود أو الثبات المطلق، بل الثبات النسبي من أجل تحقيق قابلية المعلومات للمقارنة.

- **مبدأ الأهمية النسبية:** تتأثر ملائمة المعلومة بطبيعتها وأهميتها⁶. ويعبر مبدأ الأهمية النسبية على ما يتمتع به كل عنصر أو مجموعة من العناصر وفقا لملائمة احتياجات مستخدمي القوائم المالية، حيث أن العنصر الذي يؤثر إهماله أو أخذه في الحسبان إلى تغيير في الاستنتاجات والقرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية، يعتبر عنصرا يتمتع بأهمية نسبية، وطبقا لهذا المبدأ يتعين الإفصاح عن أية معلومة محاسبية ذات أثر واضح على قرارات مستخدمي القوائم المالية، وبذلك فإن هذا المبدأ يرتبط بالإفصاح لأن ما يجب الإفصاح عنه يجب أن يتمتع بدرجة عالية من الأهمية النسبية. ويتصف تطبيق هذا المبدأ بصعوبة تحديد العناصر الجوهرية التي تتمتع بالأهمية النسبية، والتي تحتاج إلى درجة كبيرة من الوعي والإدراك والممارسة من جانب المحاسب. وذلك لعدم توفير معايير شاملة وسهلة وواضحة يمكن الاسترشاد بها في اتخاذ القرارات الخاصة بتطبيق هذا المبدأ.

⁵ - وصفني أبو المكارم، مرجع سابق، ص: 47.

⁶ OBERT, R, **op cit**, p: 46.

- **مبدأ الموضوعية:** يعني الأخذ بعين الاعتبار جميع الحقائق وفحص هذه الحقائق وتقديم الإثباتات والمستندات المؤيدة لصحة العمليات المالية، للوصول إلى معلومات مالية صحيحة وموثوقة لاستخدامها في اتخاذ القرارات الرشيدة. لذلك يجب أن تكون هذه البيانات قائمة على أساس موضوعي وأدلة خالية من الأحكام والأهواء الشخصية. وترتبط الموضوعية بالقياس المحاسبي، فالقياس الموضوعي هو ذلك القياس الذي يتوفر على دليل إثبات يمكن التحقق منه ويمكن التوصل إليه من قبل أي محاسب آخر يستخدم بصورة مستقلة نفس قواعد وأساليب القياس المحاسبي.⁷

- **مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية:** إن الميزانية الافتتاحية للدورة ما هي إلا الميزانية الختامية للدورة السابقة لها، إلا في السنة الأولى لنشاط الشركة أين لا توجد ميزانية ختامية للدورة السابقة. ويتضمن هذا المبدأ النتائج التالية:⁸

- إذ كان فيما بعد المصادقة على الحسابات حدث أو خطأ بسبب تقويم الوضعية المالية للشركة في نهاية الدورة السابقة فإن الميزانية الختامية لتلك الدورة هي الميزانية الافتتاحية للدورة الحالية والتي لا نستطيع التغير في محتواها. وهذا الحدث يجب أن يكون مسجل في الدورة الحالية وعرض في الملحق معلومات تكميلية، تسمح للمستخدمين بالمقدرة على تقدير بصورة صحيحة للوضعية المالية للشركة في بداية الدورة؛

- يقيد الخطأ أو الحدث الذي يؤثر على نتيجة الدورة، بالزيادة أو النقصان في حساب المرحل من جديد .

- **مبدأ تغليب الجوهر على الشكل:** يقتضي هذا المبدأ بأن يهتم المحاسبون بالتقرير عن الجوهر الاقتصادي للعملية، أكثر من اهتمامهم بشكلها القانوني. باعتبار أن القواعد المحاسبية أعدت لكي تحقق أكبر منفعة من استخدام القوائم المالية، وتوصيل المعلومات الاقتصادية المفيدة لمتخذي القرارات. ويمكن أن يخدم هذا الغرض بالتمسك بالجوهر وتغليبه على الشكل.

⁷ جبرائيل كحالة، وآخرون، *الحاسبة المالية بين النظرية و التطبيق*، الأردن، دار زهران، دار الهلال، 1997، ص: 58.

⁸ OBERT, R, *op cit*, p: 45.

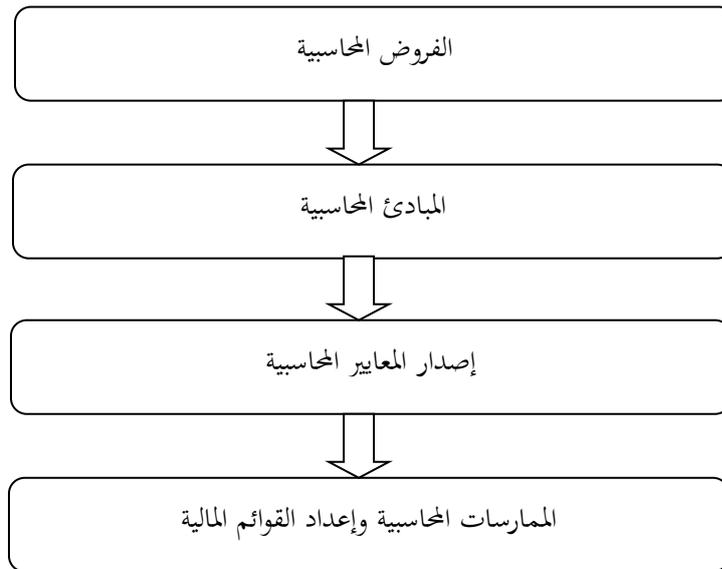


I-3: ارتباط الفروض بالمبادئ المحاسبية

تعكس الافتراضات الأربع السابقة الذكر الشروط والظروف التي تحكم عمل المحاسب، وهي بذلك تمثل الأساس الذي تقوم عليه المبادئ والقواعد المحاسبية⁹. أي أن المبادئ المحاسبية بحد ذاتها تجد تبريرها الفكري في الفروض المحاسبية لكن الفروض نفسها لا تحتاج إلى برهان، حيث توجه هذه الأخيرة الممارسات والإجراءات المحاسبية المعتمدة في الحياة العملية من المحاسبين والمدققين لتسجيل العمليات المالية المرتبطة بالشركة.

إن بعض الفروض المحاسبية تمثل الأساس في القياس المحاسبي عموماً، إذ يعتمد فرض وحدة القياس النقدي أساساً لتبرير اشتقاق مبدأ التكلفة التاريخية حيث يتم قياس العمليات المالية - مثلاً شراء سيارة كأصل ثابت - وتعتمد تكلفتها الفعلية في تاريخ شراء، وكذلك يبرر مبدأ مقابلة الإيرادات والمصاريف. وعموماً الفروض مستقلة عن بعضها البعض في حين أن المبادئ مترابطة مع بعضها البعض، واستناداً إلى تلك المبادئ المحاسبية يتم الإثبات المحاسبي وإعداد التقارير المالية دورياً، وهذا ما يبينه الشكل الموالي.

الشكل رقم (02): ارتباط المبادئ، الفروض بالممارسات المحاسبية



⁹ وصفي أبو المكارم، مرجع سابق، الطبعة الثانية، ص: 39.

II- الخصائص النوعية للمعلومات المالية

لكي تكون المعلومات ذات كفاءة وفعالية في تحقيق أهدافها، فإن هناك جملة من الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية، لتكون ذات جودة بالنسبة لمستخدميها. حيث يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة منها. والتي يمكن عرضها فيما يلي:

الخصائص الرئيسية: وتتعلق بخاصيتين هما:

- **الملائمة *pertinence*:** ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزمع اتخاذه، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومة المحاسبية، والتقليل من البدائل المتاحة أمامه ولها ثلاثة خواص هي:¹⁰
 - أن تتميز المعلومات بقدرة تنبؤية وذلك لمساعدة متخذ القرار في تحسين احتمالاته في التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث؛
 - أن تتميز المعلومات بإمكانية التحقق من التوقعات وذلك عن طريق الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية؛
 - أن تأتي في الوقت المناسب فأجل الحصول على المعلومة يكون على حساب فائدتها.

- **الموثوقية *fiabilité*:** وتتعلق بمدى إمكانية خلق حالة الاطمئنان لدى مستخدم المعلومات المحاسبية لكي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته والتي يجب أن تتمتع بالخصائص التالية¹¹:
 - صدق التعبير بحيث تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة وأمانة وخالية من أي تلاعب، أي تطابق طبيعة العملية مع أرقام المعلومة المقدمة عنها؛
 - الحياد وعدم التحيز لفئة معينة من المستخدمين أي لا تغلب مصالح فئة على مصالح فئة أخرى؛
 - قابلية التحقق أو الموضوعية، أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومة.

¹⁰ - رضوان حلوة حنان، و آخرون، أسس المحاسبة المالية، عمان: دار ومكتبة حامد، 2004، ص: 32.

¹¹ - قاسم الحويطي، زياد السقا، نظم المعلومات المحاسبية، العراق، وحدة الهدباء، 2003، ص: 36.



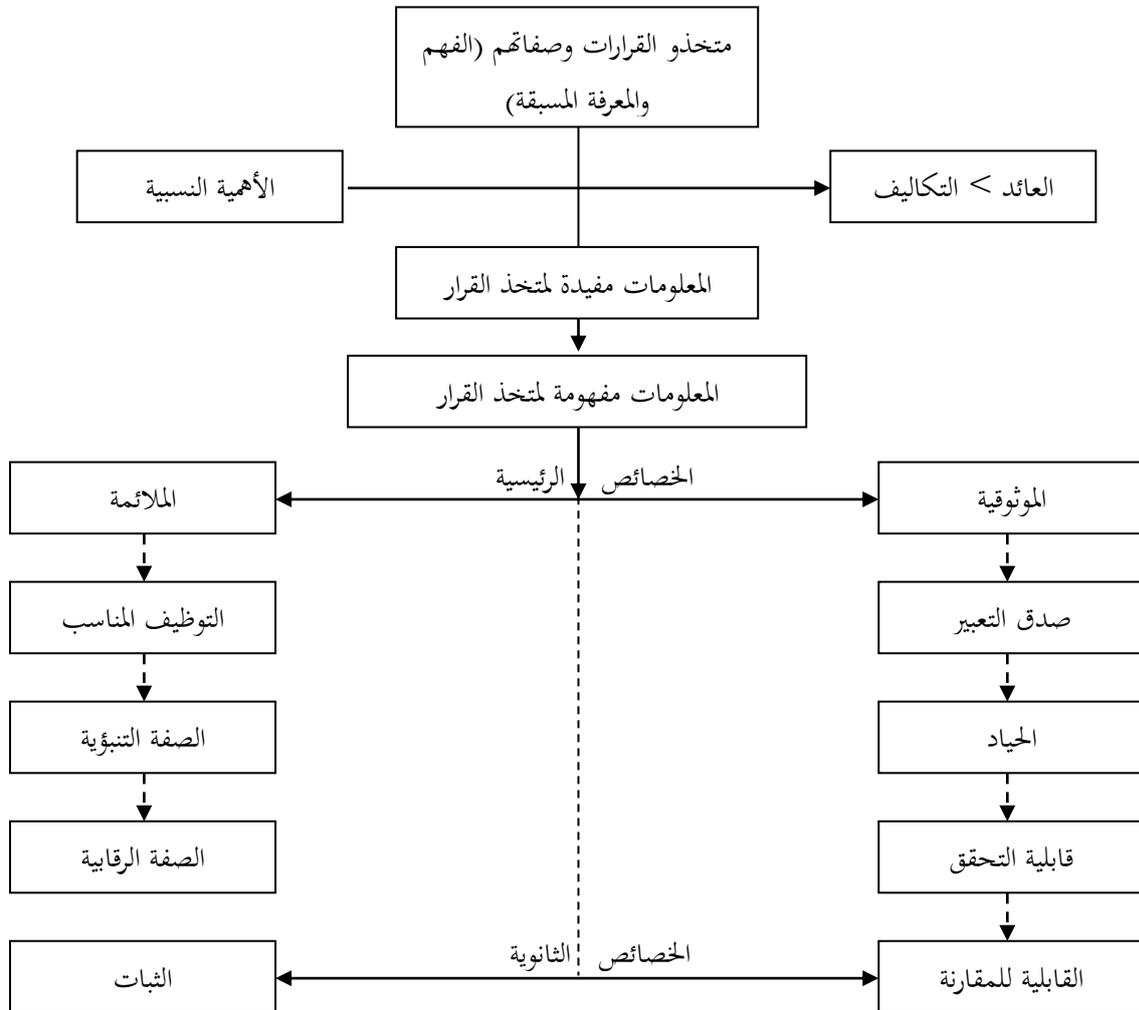
الخصائص الثانوية: وتتكون من الخاصيتين التاليتين¹²:

● **الثبات *constance***: وتعني استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى، وإذا ما دعت الحاجة إلى التغيير فيجب الإفصاح عن ذلك لكي يتم أخذها بعين الاعتبار في القيام بالمقارنة.

● **قابلية المقارنة *comparabilité***: يجب أن تكون المعلومات المحاسبية صالحة لإجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى لنفس المؤسسة أو المقارنة مع مؤسسات أخرى ضمن نفس النشاط.

ويمكن تلخيص العرض السابق لخصائص المعلومات في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): خصائص المعلومات المحاسبية.



المصدر: هاشم أحمد عطية، مدخل إلى: نظام المعلومات المحاسبية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000، ص 44.

¹² - قاسم الحويطي، زياد السقا، مرجع سابق، ص: 37.

ويمكن تلخيص العرض السابق لخصائص المعلومات في الجدول التالي:

الفروض الأساسية (القاعدية)			
محاسبة الالتزام (أساس الاستحقاق)			
الاستمرارية			
القيود على تحقق هذه الخصائص	شروط تحقق هذه الخصائص	المحددات التي تؤثر على هذه الخصائص	الخصائص النوعية للمعلومات
			القابلية للفهم
		طبيعة المعلومات الأهمية النسبية	الملائمة
التوقيت الملائم الموازنة بين الخصائص النوعية المواءمة بين التكلفة والعائد	الصورة الصادقة تغليب المحتوى (الجوهر) على الشكل الحيادية الحذر الشمولية		الموثوقية
			قابلية المقارنة

III - تصنيف مستخدمو المعلومات المالية:

في محتوى الإطار المفاهيمي لمجلس *IASB* يعرض المستعملون المقصودين واحتياجاتهم من المعلومات، ومستعملي القوائم المالية حسب *IASB* هم على التوالي المستثمرون الحاليون والمحتملون، الموظفون، المقرضون، الموردون، الدائنون الآخرون، الأجهزة الحكومية و الجمهور، إذ أن هؤلاء المستخدمين لهم احتياجات مختلفة هي مبينة كما يلي¹³:

- **المستثمرين:** يهتمون بمخاطر الاستثمار والمردودية المرتقبة، فالمعلومات المفصّل بها في القوائم المالية توجه المستثمرين المساهمين في تحديد ما إن كانت المؤسسة قادرة على توزيع و تسديد الربحية
- **الموظفين:** فإنهم يسعون إلى معرفة معلومات عن التوازن المالي وعن مردودية مؤسستهم، وقلقهم اتجاه معرفة ما إذا كان أرباب العمل قادرين على الاستمرار في دفع أجورهم.
- **المقرضين:** وخصوصا البنوك تحتاجون إلى معلومات تبين لهم ما إذا كانت المؤسسة قادرة على سداد التزاماتها اتجاههم، وفي توفير السيولة النقدية، ومصادر الحصول على الأموال.

¹³ - قاسم الحويطي، زياد السقا، مرجع سابق، ص: 8-10.

- الموردین والدائین الآخرین: فيسعون للحصول على المعلومات التي تساعدهم على تحديد ما إذا كانت ديونهم سيتم الوفاء بها من طرف المؤسسة.
- الزبائن: فهم مهتمين بالمعلومات حول بقاء المؤسسة للتأكد من توفر عقود الضمانات وخدمات ما بعد البيع.
- الأجهزة الحكومية: يسعون للبحث عن معلومات حول نشاطات المؤسسة التي تحتاجها لأجل تقييم أداء المؤسسات وإعداد الإحصائيات والدراسات المتعلقة بها وصياغة السياسة الجبائية وأيضاً لأجل تقنين هذه الأنشطة.
- الجمهور: كذلك يسعى للحصول على معلومات حول نجاح أو ازدهار المؤسسة لأنها قد تساهم بطريقة فعالة في تطوير الاقتصاد المحلي بتشغيل عمال أو التعاقد مع موردين جدد.

المحور الثاني: تنظيم وتسيير الحسابات

I- تنظيم وتسيير الحسابات

I-1: قائمة الحسابات

يحتوي النظام المحاسبي المالي على قائمة حسابات جديدة غير التي جاء بها (PCN) ، ويلزم المؤسسات على مسك والعمل بتلك القائمة لأنه قد يساعد في إنتاج معلومات مالية ، تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية . إذن كل هيئة يجب أن تضع على الأقل مخططا للحسابات يكون ملائما لهيكلها واحتياجاتها من المعلومات للتسيير. والحساب هو اصغر وحدة يمكن بواسطته ضبط التصنيف والتسجيل لحركة الحسابات. والحسابات هي مصنفة في أقسام متشابهة تسمى أصناف (Classe) حيث يحتوي النظام المحاسبي المالي على قسمين للحسابات هما¹⁴:

- قسم الحسابات الخاص بالوضعية (الحالة) ؛
 - قسم الحسابات الخاص بالتسيير.
- كل صف مقسم إلى الحسابات التي تحددها أرقام مكونة من رقمين أو أكثر، وذلك في إطار ترقيم عشري، حيث يسمح للمؤسسات بفتح حسابات ذات ثلاثة أرقام أو أكثر وذلك حسب احتياجاتها.

العمليات المتعلقة بالميزانية مقسمة إلى خمسة أصناف وإطار الحسابات الخاصة بالميزانية هو كالتالي:

- الصنف رقم 01: الأموال الخاصة.
- الصنف رقم 02: الموجودات.
- الصنف رقم 03: المخزونات وقيد التنفيذ.
- الصنف رقم 04: الأطراف الأخرى.
- الصنف رقم 05: الأصول المالية.

أما الحسابات المتعلقة بجدول حساب النتيجة فهي مقسمة إلى صنفين يتمثل في :

- الصنف رقم 06: الأعباء.
- الصنف رقم 07: الإيرادات.

بالنسبة لأصناف الحسابات 8 و 9 فهي غير مستعملة في إطار قائمة الحسابات ويمكن استعمالها بحرية من طرف المؤسسات لمتابعة ورصد عملية التسيير والحسابات غير المستعملة في الأصناف من 1 إلى 7.

¹⁴القانون رقم 07-11، الجريدة الرسمية، العدد 74 ، المؤرخ في 25 / 11 / 2007.



I-2: عرض القوائم المالية

إن المؤسسات المعنية بتطبيق النظام المحاسبي المالي هي ملزمة بتقديم قوائمها المالية في نهاية الدورة المحاسبية المحددة عادة بسنة، وهي الميزانية، قائمة حساب النتيجة، قائمة تغير الأموال الخاصة، قائمة تدفقات الخزينة و ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة و يوفر معلومات مكملة عن الميزانية وقائمة حساب النتيجة. ويجب أن تعكس هذه القوائم مجمل الأحداث والعمليات الناجمة عن معاملات الهيئة وأثار الأحداث المتعلقة بنشاطها، إذ يجب أن تتوفر القوائم المالية على معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة وذلك بأن يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية وحساب النتيجة وجدول التدفقات النقدية إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة. حيث تضبط وتعد القوائم المالية في اجل أقصاه أربعة (04) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية .

II- المبادئ العامة في التقييم

نتطرق في هذا العرض للمبادئ العامة المتضمنة في النظام المحاسبي المالي، والمتعلقة بتسجيل واثبات العناصر محاسبيا وكيفية تقييمها بالطرق المختلفة لتعكس الوضعية الحقيقية والصورة الصادقة للمؤسسة .

II-1: مبادئ التسجيل المحاسبي

حسب ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي وما تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية فانه ينبغي تسجيل كل الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات وكل الأموال الخاصة دون مبالغة لا بالزيادة ولا بالنقصان، وذلك اعتمادا على التكاليف التاريخية وقد يتم العدول عن هذه التكلفة وتصحيحها فيما بعد . حيث يجب مراعاة الشروط التالية :

- أن يكون للعنصر تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بشكل موثوق فيه؛
- احتمال أن تكون هناك منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالمؤسسة.

وفيما يخص إيرادات الدورة العادية من بيع السلع والممتلكات يجب أن تكون مسجلة عند استيفاء الشروط التالية :

- المؤسسة تنقل إلى المشتري المخاطر والمنافع الاقتصادية المهمة حال امتلاك الشيء محل بيع؛
- وأن المؤسسة لن تستمر في تسيير ولا في مراقبة السلع والممتلكات مثلما هو متوجب عاديا على المالك؛
- مبالغ الإيرادات المتأتية من الأنشطة العادية يمكن أن تقاس بموثوقية؛
- من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المرتبطة بالصفقة تعود على المؤسسة؛
- التكاليف التي تتحملها أو التي سوف تتحملها والمتعلقة بالعملية يمكن تقديرها بصفة موثوق بها.



ونشير إلى أن الإيرادات من المبيعات أو من تقديم الخدمات أو من الأنشطة العادية الأخرى تقيم بالقيمة العادلة.

أما بالنسبة للتكاليف فتسجل في قائمة حساب النتيجة حينما تكون هذه النفقات لا تنتج أي منافع اقتصادية مستقبلية أو عندما تكون المنافع الاقتصادية المستقبلية لا تستوفي شروط تسجيلها في الميزانية كأصل من الأصول.

II-2: مبادئ التقييم العامة

تتم عملية تقييم القيم النقدية للعناصر التي سوف يعترف بها في القوائم المالية، وتظهر بها في الميزانية وجدول حساب النتيجة، ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد في عملية التقييم. فكما سبق الذكر فإن العناصر تقيم عموماً بالتكلفة التاريخية غير أن هذه الطريقة في التقييم يمكن مراجعتها وإتباع طرق أخرى للاعتراف بالعناصر في القوائم المالية مثل:

- **التكلفة الجارية (*coût actuel*):** تسجل الأصول بالمبالغ النقدية أو النقدية المعادلة، التي كانت ستدفع مقابل حيازة أصل مشابه أو معادل للأصل الحالي، و تظهر الخصوم بالمبالغ النقدية أو النقدية المعادلة التي يتطلب الأمر سدادها فيما لو تم الوفاء بالتعهد حالياً.
- **القيمة القابلة للتحويل (*valeur de réalisation*):** تظهر الأصول بالمبالغ النقدية أو النقدية المعادلة التي يمكن تحصيلها حالياً من بيع أصل خلال عملية تصفية المؤسسة، وتظهر الخصوم بالقيم المستحقة الأداء و تمثل المبالغ النقدية أو النقدية المعادلة التي يجب دفعها للوفاء بالمطلوبات تبعاً لمجريات العمل العادية.
- **القيمة الحالية (*valeur actualisée*):** تظهر الأصول بالقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية، وتظهر الخصوم بالقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة للوفاء بالتزامات تبعاً لمجريات العمل العادية.

II-3 مفهوم القيمة العادلة (*la notion de juste valeur*): يمكن تعريف القيمة العادلة على أنها المبلغ الذي يمكن من خلاله مبادلة أصل أو تسوية التزام بين أطراف مستقلة، وعلى معرفة وبينة بالحقائق المحيطة بالصفقة وفي ظل آليات السوق، أي أنها تعبر عن المبلغ الذي من أجله يستطيع أن يستبدل أصل أو يسدد دين بين أطراف على معرفة أو موافقة في إطار معاملة مبرمة في ظروف عادية، والقيمة العادلة في حقل أو مجال تطبيقها تستعمل في عدة أنواع من الأصول والخصوم مثل الأدوات المالية (*IAS 32 – IAS 39*)، نظام التعاقد (*IAS 19*)، الأصول البيولوجية (*IAS 41*). إضافة إلى حالات أخرى.

II-4 أهمية التقييم بالقيمة العادلة

تكمن عملية التقييم بالقيمة العادلة في النقاط التالية:

- القيمة العادلة تستجيب لاحتياجات المستثمرين وتسمح لهم بتكوين رؤية أكثر واقعية (حقيقية) و أكثر اقتصادية للمؤسسة عوض تطبيق التكلفة التاريخية؛
- تعتبر القيمة العادلة كذلك وسيلة فعالة لمتابعة عملية تقييم الأدوات المالية، لا سيما المقيمة في البورصة، بالإضافة إلى أنها مفهوم متسق مع التسيير في القياس أين أكثر الأدوات المالية تهدف إلى تسيير المخاطر و ذلك في إشارة للسوق.
- و في الأخير فإن هذا المفهوم في فائدة التقرير ذلك أنه يسمح بإعداد قوائم تقديرية انطلاقا من تدفقات الخزينة.

III-الإطار التشريعي والقانوني لـ SCF

يحتوي النظام المحاسبي المالي على مفهوم الإطار التصوري الذي يعتبر إضافة مهمة مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، حيث ينظم هذا المفهوم إطار إعداد وعرض القوائم المالية، ويتكون هذا الإطار حسب النظام المحاسبي المالي من¹⁵:

- مجال التطبيق والتعاريف؛
- المبادئ والقواعد المحاسبية؛
- تعريف كل من الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، الإيرادات والأعباء.

ويشكل الإطار التصوري للمحاسبة دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتفسيرها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث غير معالجة بموجب معيار محاسبي أو تفسير آخر. وفي هذا الصدد فإن المبادئ المحاسبية المعترف بها حسب النظام تتمثل في محاسبة الالتزام، الاستمرارية، الاستقلالية، القابلية للفهم، الملاءمة، المصدقية، قابلية المقارنة، التكلفة التاريخية وتغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني. وتتضمن الترسانة التشريعية والتنظيمية للنظام المحاسبي المالية ما يلي:

- القانون رقم 07-11 الصادر بتاريخ 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي والشروط والكيفيات التي يتم تطبيقه بها من خلال مجموعة من التعاريف ومفهوم الإطار التصوري.

¹⁵ Ministre des finances, CNC, séminaire sur la normalisation comptable internationale et la presentation du projet de nouveau system comptable, p: 20.



- المرسوم التنفيذي 08-156 الصادر بتاريخ 26/05/2008 المتضمن تحديد كفاءات تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي بما فيها هيكل الإطار التصوري والتطرق إلى مجموعة من المبادئ المحاسبية، كما تضمن الإجابة على بعض النقاط التي لم يتم معالجتها في القانون السابق.
- المرسوم التنفيذي 09-110 الصادر بتاريخ 07/04/2009 المتضمن الإجراءات التنظيمية لشروط وكفاءات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.
- القرار المؤرخ في 26/07/2008 المحدد للقواعد العامة في التقييم والتسجيل المحاسبي وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها والإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية.
- القرار المؤرخ في 26/07/2008 المحدد لأنماط المسك المحاسبي المبني على أساس رقم الأعمال وعدد المستخدمين والأنشطة فيما يخص الهيئات الصغيرة .
- التعليم رقم 02 الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة CNC بتاريخ 29/10/2009 المنظم لعملية الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة.
- المذكرات المنهجية حول التطبيق الأول لنظام المحاسبة المالية الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة CNC، وتتضمن المذكرات التالية¹⁶:
- مذكرة منهجية رقم 01 حول طريقة تطبيق التعليم رقم 2 المتعلقة بالتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي؛
- مذكرة منهجية رقم 02 حول التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي الخاصة بالتشبيكات غير المادية؛
- مذكرة منهجية رقم 03 حول التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي الخاصة بالمخزونات؛
- مذكرة منهجية رقم 04 حول التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي الخاصة بالتشبيكات المادية؛
- مذكرة منهجية رقم 05 حول التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي الخاصة بالمزايا الممنوحة للعاملين؛
- مذكرة منهجية رقم 06 حول التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي الخاصة بالأعباء والإيرادات خارج الاستغلال وحسابات تحويل الأعباء في PCN؛
- مذكرة منهجية رقم 07 حول التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي الخاصة بالعقود طويلة الأجل؛
- مذكرة منهجية رقم 08 حول التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي الخاصة بالأصول والخصوم المالية.

¹⁶ <http://www.cnc.dz/reglement.asp>, consulter le 25/06/2015.

انطلاقاً من هذه الحزمة القانونية والتنظيمية فإن الشركات المعنية بتطبيق النظام المحاسبي المالي هي ملزمة بتقديم قوائمها المالية في نهاية الدورة المحاسبية المحددة عادةً بسنة، وهي¹⁷ الميزانية، قائمة حساب النتيجة، قائمة تغير الأموال الخاصة، قائمة تدفقات الخزينة وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكتملة عن الميزانية وقائمة حساب النتيجة، ويجب أن تعكس هذه القوائم مجمل الأحداث والعمليات الناجمة عن معاملات الهيئة وأثار الأحداث المتعلقة بنشاطها، إذ يجب أن تتوفر القوائم المالية على معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، حيث تضبط وتعد القوائم المالية في أجل أقصاه أربعة (04) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية.

¹⁷ القانون رقم 07 – 11، مرجع سابق، المادة 25.



الخور الثالث: محاسبة التثبيتات المادية

I - التثبيتات المادية:

التثبيتات المادية (العينية) تعرف على أنها أصول مادية موجهة للاستعمال لأكثر من سنة أي أكثر من دورة محاسبية واحدة في عملية إنتاج السلع أو تأدية الخدمات أو موجهة للإيجار أو لاستعمالها لأغراض إدارية، مثل: الأراضي، البنائات، معدات النقل، مختلف التجهيزات وآلات، معدات وأدوات المكتب... الخ. وإدراجها ضمن عناصر الأصول يستلزم توفر ما يلي:

- تحتفظ به المؤسسة للاستخدام في الإنتاج أو لغرض تقديم السلع والخدمات أو التأجير للغير أو لأغراض إدارية؛
- يتوقع أن يستخدم لأكثر من فترة واحدة؛
- يعترف به ضمن بنود الميزانية المؤسسة إذا كان من المحتمل أن يساهم في تدفق منافع اقتصادية للمؤسسة
- إمكانية قياس تكلفته بشكل موثوق به.

I - 1- تقييم التثبيتات المادية:

- في عملية تقييم الأصول نميز بين حالتين. التقييم الأولي عند التملك والتقييم اللاحق لعملية التملك:¹⁸
- **التقييم الأولي** : وتشمل هذه التكلفة ثمن الشراء الذي يتضمن الرسوم الجمركية والضرائب غير القابلة للاسترجاع وأية تكاليف يمكن أن تنسب مباشرة لأصل وتطرح منه كل الخصومات التجارية. ومن أمثلة التكاليف المباشرة، تكلفة إعداد المكان، تكاليف التوصيل المبدئية، تكاليف التركيب، الرسوم المهنية مثل المعماريين والمهندسين والتكلفة المقدرة لتفكيك وإزالة الأصل واستعادة الموقع .
 - **التقييم اللاحق**: وهو لاحق للتسجيل الأولي، وفي هذا المجال نميز بين معالجتين:

- المعالجة المفضلة: بعد الاعتراف المبدئي بالأصل يجب أن يظهر الأصل المادي بتكلفته مطروحا منه الاهتلاك المتراكم وأية خسائر متراكمة ناتجة عن انخفاض في قيمة الأصل.
- المعالجة البديلة المسموح بها: بعد الاعتراف بالأصل والاعتراف به، يتم إعادة التقييم بقيمة أخرى والمتمثلة في القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم مطروح منه الاهتلاك المتراكم وأية خسائر متراكمة ناتجة من الانخفاض والتدهور المسجل في قيمة هذا الأصل.

¹⁸ المعيار المحاسبي الدولي رقم 16.



حيث يجب على المؤسسة أن تفصح عن طبيعة وتأثير التغيير في التقييم المحاسبي الذي له أثر مادي في الفترة الجارية أو الذي يتوقع أن يكون له أثر مادي في فترات لاحقة.

I -2- الاعتراف بالتبنيات في جانب الأصول (دخولها إلى ذمة المؤسسة):

تسجل الأصول بالتكلفة التاريخية بعد طرح مختلف الرسوم القابلة للاسترجاع والتخفيضات التجارية ومختلف العناصر المماثلة. ونميز حسب (*SCF*) بين العناصر التالية¹⁹:

- بالنسبة للأصول التي تم الحصول عليها بشكل عادي تقيم بتكلفة الحيابة؛
- الأصول الصادرة إلى المؤسسة كمساهمة عينية تقيم بقيمتها الحالية ؛
- الأصول التي يتم الحصول عليها مجاناً تقيم بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها ؛
- الأصول المكتسبة عن طريق عملية التبادل تسجل بالقيمة العادلة والأصول المشابهة تسجل بالقيمة المحاسبية للأصل المقدم للمبادلة ؛
- الأصول المنتجة من قبل المؤسسة تسجل بتكلفة الإنتاج .

وفيما يلي تفصيل للعناصر السابقة مع أمثلة توضيحية.

1- حالة الحيابة بشكل عادي:

ففي هذه الحالة فان تكلفة الحيابة تشمل على العناصر التالية:

- سعر الحيابة وهو يعبر عن ثمن الشراء مطروح منه مختلف التخفيضات التجارية مضاف إليه الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى غير القابلة للاسترجاع.
- مختلف المصاريف المباشرة والضرورية للوصول إلى التشغيل المثالي لهذا الأصل مثل: مصاريف التركيب ومصاريف العقود والأتعاب المهنية كالمعماريين والمهندسين إذا كانت مباشرة للاستعمال؛
- المصاريف التي تسمح بوضع الأصل في المكان المخصص له والحالة التي يجب أن يكون عليها مثل مصاريف النقل والشحن ومصاريف التجريب.
- مصاريف تهيئة المكان أين يوضع الأصل ومصاريف إزالته أو الهدم وإعادة تهيئة الموقع في نهاية مدة الاستعمال.

وفي هذا المجال نشير إلى أن المصاريف العامة الإدارية، مصاريف التكوين مثل تكوين الأفراد المستعملين للأصل والتكلفة الناتجة عن استعمال الأصل أقل من قدرته، أي تكلفة الفرصة الضائعة عن سوء

¹⁹ المعيار المحاسبي الدولي رقم 16.



الاستغلال الكامل لقدرات الأصل فإنها تستثنى من تكلفة الأصل و لا يمكن إدراجها ضمن التكلفة بل تسجل ضمن مصاريف الدورة.

مثال 01:

قامت مؤسسة الاتفاق بالحيازة على معدات صناعية بتاريخ 2010/06/02 بسعر 400 000 دج، مصاريف النقل 4 000 دج، مصاريف وضع الآلة في الخدمة 13 000 دج، مصاريف تكوين العاملين المستعملين للآلة 50 000 دج، كما أن الآلة لا يمكن أن تشتغل بشكل عادي خلال الشهر الأول فالحسارة المترتبة عن ذلك من استهلاك المواد الأولية و اليد العاملة قدرت بـ 3 000 دج، في حين بلغت الضرائب غير القابلة للاسترجاع 2 000 دج. حيث سددت قيمتها عن طريق شيك بنكي رقم: 4851 .
المطلوب تحديد تكلفة حيازة الآلة؟

400 000	سعر الشراء
4 000	+ مصاريف النقل
13 000	+ مصاريف الوضع في الخدمة
2 000	+ الضرائب غير القابلة للاسترجاع
419 000 دج	المجموع:

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
		-----2010/06/02-----		
419 000	419 000	من ح/معدات صناعية الى ح/البنك حيازة معدات صناعية	512	215

2- في حالة إنتاج المؤسسة للتبتيات لحاجتها الخاصة:

إن التبتيات المنتجة داخليا من طرف المؤسسة باستعمال وسائلها الخاصة فإنها تقيم بتاريخ الدخول إلى ذمة المؤسسة على أساس تكلفة الإنتاج، بحيث أن تكلفة الإنتاج تشمل المصاريف المباشرة للعملية خلال دورة الإنتاج مثل المواد و اللوازم المستهلكة و اليد العاملة المستعملة والمصاريف غير المباشرة المتغيرة والثابتة مثل اهلاكات الآلات والمعدات التي تستعمل في الإنتاج ومصاريف الصيانة و الإصلاحات للمباني والتجهيزات المباشرة للإنتاج،

بالإضافة إلى مصاريف الإزالة أو الهدم كما يمكن إدماج تكاليف الاقتراض لتمويل عملية الإنتاج ضمن التكلفة الإجمالية لهذه التثبيتات.

مثال 02:

قامت مؤسسة الإشعاع ببناء مستودع لأجل حفظ مختلف تجهيزات المؤسسة، بحيث أن الأشغال انطلقت بتاريخ 2010/01/01 واستمرت الأشغال لمدة 10 أشهر. تم خلال هذه الفترة استهلاك ما قيمته 000 100 دج من المواد الأولية وبلغت مصاريف اليد العاملة 90 000 دج، من بينها 20 000 دج أجور حراس المؤسسة والمصاريف غير المباشرة قدرت بمبلغ 50 000 دج منها ما قيمته 10 000 دج كضرائب ورسوم دفعتها المؤسسة، و كانت بداية استعماله بتاريخ 2010/09/01. المطلوب:

- تحديد تكلفة هذا المستودع؛
- إجراء التسجيلات المحاسبية اللازمة.

■ تحديد تكلفة المستودع:

تكلفة المستودع: $210\ 000 = 40\ 000 + 70\ 000 + 100\ 000$ دج.

■ التسجيل المحاسبي:

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
		-----2010/11/01-----		
	210000	من ح/ البناءات		213
210000		الى ح/ الإنتاج المثبت	732	

فيما يخص الأجور الخاصة بحراس المؤسسة وكذا الضرائب والرسوم القابلة للاسترجاع التي دفعتها المؤسسة، فإنها لا تدخل في التكلفة الإجمالية لهذا المستودع لأنها مصاريف عامة ولا تدخل مباشرة في العملية الإنتاجية، وبالتالي تسجل حسب طبيعتها خلال الدورة.

3- في حالة الحصول على التثبيتات على سبيل الاستبدال:

إن التثبيتات التي يتم الحصول عليها عن طريق استبدالها بأخرى يتم تقييمها على أساس القيمة العادلة بتاريخ دخولها إلى ذمة المؤسسة والفارق بين هذه القيمة وقيمة الأصل يسجل كإيراد أو تكلفة إضافية من عملية الاستبدال. أما في حالة عدم إمكانية الحصول أو تحديد القيمة العادلة للأصل فإنه يقيم على أساس القيمة المحاسبية الصافية للأصل الذي تم استبداله به.

مثال 03:

قامت مؤسسة الرائد بتاريخ 2008/01/01 بجائزة شاحنة قيمتها 200 000 دج، وقامت المؤسسة بإدخالها حيز الخدمة في نفس التاريخ، مع العلم أن هذا النوع من الشاحنات مدة منفعتها في العادة 10 سنوات، ويمكن لمؤسسة الرائد التنازل عن هذه الشاحنة في نهاية السنة الخامسة بـ 40 000 دج، بحيث تطبق المؤسسة طريقة الإهلاك الخطي. في 2009/12/31 قامت المؤسسة باستبدال الشاحنة بجرار قيمته 60 000 دج مع تسديد مبلغ 4 000 دج يشيك بنكي.

المطلوب: تسجيل العمليات اللازمة لعملية الاستبدال بتاريخ 2010/12/31.

■ تحديد القيمة القابلة للاهلاك:

لدينا: سعر حيازة الشاحنة 200 000 دج
- قيمة التنازل عند نهاية السنة الخامسة 40 000 دج
= القيمة القابلة للاهلاك 160 000 دج

■ تسجيل الاهلاك المتراكم للشاحنة 2010/12/31

قسط الاهلاك: $160\,000 / 10 = 16\,000$.

- الاهلاك المجموع لسنتين: $2 \times 16\,000 = 32\,000$.

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
32000	32000	-----2010/12/31----- من ح/مخصصات الاهتلاك الى ح/اهتلاك الشاحنة	281	681

تسجيل عملية التنازل

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
	60000	-----2010/12/31----- من ح/ معدات (جرار)		2151
200000	32000	من ح/ الاهتلاك المجمع (للشاحنة)		281
4000		الى ح/ معدات (الشاحنة)	2152	
112000		الى ح/ البنك	512	
		الى ح/ فوائض القيمة عن الأصول المثبتة	752	

4- حالة حيازة أصل محل إعانات حكومية

في هذا المجال نشير إلى إمكانية استفادة المؤسسة من إعانات أو مساعدات حكومية لحيازة أصول معينة خاصة الأصول غير الجارية، حيث أن المساعدات الحكومية هي تحويل من وسائل حكومية إلى المؤسسة لتدعيمها أو لتشجيع النشاط الذي تمارسه المؤسسة، بالمقابل فإن المؤسسة عليها أن تلتزم بمجموعة من الشروط المتفق عليها. ومنه فإنها لا تدمج ضمن إيرادات الدورة إلا في حدود مبلغ مخصصات الإهلاك للدورة المتعلق بالأصل المعني والذي تم الحصول عليه عن طريق الإعانة. حسب ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي هناك طريقتين لعرض الإعانات الحكومية هما:

- التسجيل الأولي للإعانات كإيراد مؤجل والذي يسجل بعد ذلك في الإيرادات على أساس منهجي وعقلاني وفقا لمدة منفعة الأصل والطريقة التي يتم بها استنفاد المنافع الاقتصادية.
- يتم طرح الإعانات الحكومية من قيمة الأصل للتوصل إلى القيمة الدفترية للأصل، ويعترف بالإعانات كدخل أو إيراد خلال العمر الإنتاجي للأصل القابل للاهلاك عن طريق تخفيض مصاريف الاهتلاكات.

كما يجب على المؤسسة الإفصاح عن طبيعة الإعانات الحكومية المعترف بها في القوائم المالية وسياسات معالجتها، والإشارة إلى الأشكال الأخرى من المساعدات الحكومية التي انتفعت بها المؤسسة مباشرة.

مثال 04:

قامت مؤسسة التعاون المختصة في الأنشطة الفلاحية في 2004/06/01 بجائزة معدات واليات فلاحية بقيمة 400 000 دج، واستفادت من دعم فلاحى من الدولة لحيازة هذه المعدات بقيمة 200 000 دج، وذلك للسعي الذي توليه الدولة للقطاع الفلاحى بهدف تنشيطه، اذ تقوم هذه المؤسسة باهلاك هذه المعدات وفق الاهتلاك الخطي لمدة 5 سنوات .

المطلوب:

- إعداد جدول الاهتلاك لهذه التثبيات؛
- التسجيل المحاسبي اللازم.

الحل:

الطريقة الأولى:

إعداد جدول الاهتلاك:

السنة	قسط الاهتلاك السنوي	قسط الإعانات المسترجعة كإيراد	التأثير على النتيجة
2004	(1)40 000	(2)20 000	(3)20 000
2005	80 000	40 000	40 000
2006	80 000	40 000	40 000
2007	80 000	40 000	40 000
2008	80 000	40 000	40 000
2009	40 000	20 000	20 000

$$(1) - 40\,000 = 12/6 \times 20\% \times 400\,000$$

$$(2) - 20\,000 = 12/6 \times 20\% \times 200\,000$$

$$(3) - 20\,000 = 20\,000 - 40\,000$$



التسجيل المحاسبي:

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
		-----2004/06/01-----		
400000	400000	من ح/ معدات وآلات الى ح/ البنك الاعتراف بالتشبيات	512	215
		-----////////////////-----		
200000	200000	من ح/ البنك الى ح/ الإعانات تسجيل الإعانات	131	512
		-----2004/12/31-----		
40000	40000	من ح/ مخصصات الاهتلاك الى ح/ اهتلاك التشبيات العينية تسجيل قسط الاهتلاك	281	681
		-----////////////////-----		
20000	20000	من ح/ الإعانات الى ح/ إعانات أخرى للاستغلال استرجاع قسط الإعانات	748	131

الطريقة الثانية:

السنة	قسط الاهتلاك السنوي	التأثير على النتيجة
2004	(1)20 000	20 000
2005	(2)40 000	40 000
2006	40 000	40 000
2007	40 000	40 000
2008	40 000	40 000
2009	20 000	20 000

$$20\ 000 = 12/6 \times \%20 \times (200\ 000 - 400\ 000) \quad (1)$$

$$40\ 000 = \%20 \times (200\ 000 - 400\ 000) \quad (2)$$

التسجيل المحاسبي:

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
		-----2004/06/01-----		
400000	400000	من ح/ معدات وآلات الى ح/ البنك الاعتراف بالتثبيات	512	215
		-----//////////-----		
200000	200000	من ح/ البنك الى ح/ الإعانات تسجيل الإعانات	131	512
		-----2004/12/31-----		
200000	200000	من ح/ مخصصات الاهتلاك الى ح/ اهتلاك التثبيات العينة تسجيل الإعانات	281	681

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
		-----2010/01/01-----		
400000	400000	من ح/ معدات وآلات الى ح/ موردوا التشبيات حيازة تجهيزات صناعية	404	215
		-----2010/12/31-----		
8000	8000	من ح/ مخصصات الإهلاك الى ح/ إهلاك المعدات تسجيل الاهتلاك	281	681
		-----2011/12/31-----		
8000	8000	من ح/ مخصصات الإهلاك الى ح/ إهلاك المعدات تسجيل الاهتلاك	281	681
		-----2011/12/31-----		
6000	6000	من ح/ مخصصات الإهلاك الى ح/ إهلاك المعدات تسجيل تدهور القيمة	291	681

القيمة المحاسبية الصافية بتاريخ 2011/12/31 = 40 000 - (5/2 x 40 000) = 24 000 دج
وعليه 18 000 - 24 000 = 6 000 دج تمثل تدهور قيمة.

خلال سنة 2012 مبلغ مخصصات الإهلاك يساوي 18 000/3 = 6 000

إذا افترضنا انه بتاريخ 2013/12/31 اظهر اختبار تدهور القيمة أن القيمة القابلة للتغطية تساوي 12 000 دج سجل القيود المحاسبية بهذا التاريخ و إبراز تأثيره على الدورات اللاحقة.

القيمة المحاسبية الصافية بهذا التاريخ تساوي 6 000 دج قبل تدهور القيمة و عليه هناك ارتفاع في قيمة الآلة بـ 6 000 دج أي لا بد من تسجيل استرجاع في تدهور القيمة لكن التسجيل المحاسبي لا يكون لـ 6 000 دج كلها و إنما في حدود القيمة المحاسبية الصافية الأصلية في حال لم يكن هناك تدهور قيمة على الإطلاق أي في حدود 8 000 دج و بذلك نقوم بتسجيل استرجاع تدهور قيمة بـ 2 000 دج (8 000 - 6 000).

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
		-----2013/12/31-----		
	6000	من ح/ مخصصات الإهلاك		681
6000		الى ح/ مخصصات الإهلاك	281	
		قسط إهلاك دورة 2013		
		-----2013/12/31-----		
	2000	من ح/ تدهور قيمة الآلات		291
2000		الى ح/ استرجاع تدهور القيمة	781	
		تسجيل استرجاع تدهور القيمة		

وخلال دورة 2014 نسجل قسط إهلاك بـ 8 000 دج

ق م ص المعدلة	التدهور		الاهلاك		القيمة القابلة للغطية	جدول الاهلاك القاعدي			البيان
	المخصص او الاسترجاع	المتراكم	المخصص	المتراكم		ق م ص	لاهلاك المتراكم	قسط الاهلاك	
32 000	-	-	8 000	8 000		32 000	8 000	8 000	2010
18 000	6 000	6 000	16 000	8 000	18 000	24 000	16 000	8 000	2011
12 000	6 000	-	22 000	6 000		16 000	24 000	8 000	2012
8 000	4 000	- 2 000	28 000	6 000	12 000	8 000	32 000	8 000	2013
-	4 000	-	36 000	8 000		-	40 000	8 000	2014

III- إعادة تقييم الثببتات المادية:

لا يوجد معيار محاسبي خاص يتطرق لعملية إعادة تقييم الأصول و الثببتات، و إنما يوجد مسعى (démarche) يخص كل من الثببتات المادية و المعنوية و المالية من خلال المعيارين المحاسبيين رقم 16 و 38، و كما رأينا فان الثببتات تسجل على أساس تكلفتها التاريخية و تطبق عليها الاهلاكات و نقص القيمة، لكن معايير المحاسبة و النظام المحاسبي المالي يسمح بإعادة تقييمها على أساس القيمة العادلة أو القيمة السوقية لها فإذا كانت قيمتها التاريخية اقل من قيمتها الحقيقية يكون هناك فرق إعادة تقييم.

III-1 مجال تطبيق عملية إعادة التقييم

تطبق عملية إعادة التقييم على جميع الثببتات مهما كان نوعها سواء كانتا مادية أو معنوية أو مالية، و عليه فان مجال إعادة تقييم الأصول حسب المعايير المحاسبية الدولية جد واسع كما هو الشأن في النظام المحاسبي المالي على العكس من ذلك التشريع المحاسبي الفرنسي الذي يطبقه على بعض العناصر فقط.

حيث أنه إذا قررت المؤسسة إتباع طريقة إعادة التقييم فإنها لا تشمل فقط بعض العناصر و إنما يجب إعادة تقييم جميع العناصر من نفس النوع مثل الأراضي، المباني، الآلات الصناعية... الخ. و حسب المعيار المحاسبي رقم 16 فان قيمة إعادة التقييم تنتج عن التقييم على أساس القيمة العادلة، فهذه القيمة تتحدد بالرجوع إلى السوق في كثير من الحالات لكن من الممكن في بعض الحالات و بعض الثببتات ذات خصائص معينة اللجوء إلى قيمة الاستبدال²⁰.

²⁰ المعيار المحاسبي الدولي رقم 16.



III-2 تسجيل عملية إعادة التقييم

فرق إعادة التقييم يتم تسجيله محاسبيا في خانة الأموال الخاصة لأجل لا يظهر ضمن نتيجة الدورة من خلال حسابات النتائج، غير انه توجد طريقتين للتسجيل المحاسبي:

1. المعالجة الأولى تقتضي إعادة تقييم القيمة المحاسبية الصافية بالمقارنة مع القيمة العادلة لها بحيث يتم إعادة تقييم القيمة الأصلية و الاهلاكات المتراكمة؛
2. المعالجة الثانية التي تقترحها المعايير المحاسبية الدولية تقضي بتحميل الاهلاكات المطبقة و المتراكمة على قيمة إعادة التقييم و مقارنتها بالقيمة الأصلية.

و في حال ما إذا:

1. فرق إعادة التقييم موجب في أول إعادة تقييم فانه يسجل في خانة الأموال الخاصة:
2. في إعادة التقييم الثانية أعطت فرق سلمي فانه يمتص من الفرق الأولي و الباقي يحمل على أعباء الدورة؛
3. في مرحلة ثالثة لإعادة التقييم كان الفرق موجب فانه يحمل على إيرادات الدورة في حدود المصاريف المحملة سابقا و الباقي يحمل على الأموال الخاصة.

III-3 تخصيص فرق إعادة التقييم

المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 يسمح بتوزيع فرق إعادة التقييم في حالتين:

1. بعد التنازل على الأصل المعاد تقييمه من خلال تحويله إلى حساب الاحتياطيات؛
2. في حدود الزيادة أو الإضافة في الاهلاكات نتيجة إعادة التقييم بالمقارنة مع الإهلاك الأصلي.

المعلومات الواجب عرضها

المعلومات التالية يجب عرضها حول عملية إعادة التقييم تشمل:

1. الطرق المستعملة في إعادة التقييم (الأسس و تواريخ العملية و الطرق المتبعة)؛
2. قائمة الأصول المعنية؛
3. الحركة التي حصلت في خانة الأموال الخاصة (فرق إعادة التقييم و تغيراته خلال الدورة).



مثال:

نأخذ حالة مؤسسة قامت بجيازة بناية مبلغ 1 000 000 دج تحتلك خطيا على 20 سنة، كان الإهلاك المتراكم بتاريخ إعادة التقييم 250 000 دج بعد 05 سنوات من تاريخ الجيازة، حيث كانت القيمة السوقية بعد الخبرة التي أجريت بقيمة 1 200 000 دج.

الطريقة الأولى

- القيمة الأصلية 1 000 000 دج
- الإهلاك المتراكم 250 000 دج
- القيمة المحاسبية الصافية 750 000 دج

لا بد من الانتقال من القيمة المحاسبية الصافية إلى القيمة الجديدة السوقية.

المباني	
1 200 000,00	القيمة الحالية (السوقية)
750 000,00	القيمة المحاسبية الصافية
450 000,00	فرق إعادة التقييم

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
	450000	من ح/ المباني الى ح/ فرق إعادة التقييم إعادة تقييم الثببتات	105	213

هذا القيد المحاسبي سوف يؤدي إلى التأثير التالي على وضعية الميزانية:

- القيمة الإجمالية للبناءة 1 45 000 دج
- القيمة الصافية للبناءة 1 200 000 دج
- فرق إعادة التقييم بمبلغ 450 000 دج في جانب الخصوم و في خانة الأموال الخاصة

و السؤال الذي يطرح نفسه هو هل هذا الفرق في إعادة التقييم يخضع للضريبة أم لا؟

الطريقة الثانية

هذه الطريقة تعتمد على استخراج معامل إعادة التقييم بمقارنة القيمة السوقية أو إعادة التقييم مع القيمة المحاسبية الصافية، و بالتطبيق على مثالنا السابق نجد معامل إعادة التقييم = $1.60 = 000\ 750 / 1\ 200\ 000$

الفارق	بعد اعادة التقييم	قبل اعادة التقييم	
600 000,00	1 600 000,00	1 000 000,00	القيمة الاجمالية
150 000,00	400 000,00	250 000,00	الاهلاكات
450 000,00	1 200 000,00	750 000,00	القيمة الصافية

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
	600000	-----////////----- من ح/ المباني		213
450000		الى ح/ فرق إعادة التقييم	105	
150000		الى ح/ الإهلاك المتراكم	281	
		إعادة تقييم الثببتات		

III-4 أهمية إعادة التقييم

تطبيق عملية إعادة التقييم سواء القانونية أو الحرة يعتبر من القرارات التسييرية، حيث من المهم دائما إتباع الطرق الرشيدة في تسيير المؤسسة. لذا لا بد من طرح التساؤل التالي: لماذا المسير يقرر إعادة تقييم عناصر الأصول؟

الإجابة الأولى بسيطة لان المؤسسة تسعى دائما إلى عرض وضعية مالية و محاسبية اقرب ما يمكن من الحقيقة على العكس من ذلك إذا اعتمدت على قيم تاريخية، و لكن لماذا نطبق عملية إعادة التقييم التي تعطينا قيم حقيقية للأصول دون أن يكون لها اثر على نتيجة الدورة و التي سوف تؤدي إلى اثر جبائي من خلال فرض الضريبة على فرق إعادة التقييم ما ينتج عنه خروج أموال؟

فالتسجيل المحاسبي لفرق إعادة التقييم ضمن الأموال الخاصة سوف ينتج عنه محورين:

- 1- يسمح للمؤسسة بتفادي الآثار السلبية للوضعية السالبة للموال الخاصة أو آثار خسارة $\frac{3}{4}$ رأس المال؛
- 2- يسمح بتحسين الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تقوية الأموال الدائمة و الرفع من نسبة الاستقلالية المالية (الأموال الخاصة/الأموال الدائمة) و التقليل من نسبة الاستدانة (الديون المالية / الأموال الخاصة) و



تعزيز حجم الأموال الخاصة (الأموال الخاصة / مجموع الميزانية) ما يسمح بتحسين صورة المؤسسة و بالخصوص تجاه البنوك.

تمرين رقم 01:

قامت مؤسسة مختصة في التنقيب واستخراج الغاز الطبيعي بحيازة حقل غازي خام بقيمة 4 500 000 دج، وذلك في 2010/02/04. وقبل أن تبدأ هذه المؤسسة في استخراج الغاز الطبيعي واستغلال الحقل تكبدت تكاليف بقيمة 225 000 دج سددت عن طريق البنك في 2010/05/05. بينما وصلت تكاليف تركيب الآلات التي تستعمل في عملية الاستغلال مبلغ 75 000 دج، وتقدر القيمة الباقية للآلات المستعملة في عملية الاستغلال 300 000 دج، وتقدر التكاليف التي ستحملها المؤسسة لتهيئة المكان بعد نهاية عملية استغلال هذا الحقل الغازي مبلغ 1 500 000 دج. وتقدر مدة استغلال هذا الحقل ب 20 سنة ابتداء من تاريخ بداية الاستغلال في 2010/11/10.

المطلوب:

- تحديد تكلفة هذا الحقل.
- التسجيل المحاسبي للعمليات التي تسبق عملية الاستغلال.
- إعداد التسجيل المحاسبي لدخول الأصل في ذمة المؤسسة.

الحل:

حساب تكلفة هذا الاصل

$$\begin{aligned} & \text{قيمة إدخال القاعدة في ذمة المؤسسة: } 180 + 10 + 03 + 60 - 12 = 241 \text{ مليون دج} \\ & \text{ثمن بحيازة الحقل خام} \dots\dots\dots 4\,500\,000 \text{ دج،} \\ & + \text{تكاليف قبل الاستغلال بقيمة} \dots\dots\dots 225\,000 \text{ دج} \\ & + \text{تكاليف تركيب الآلات} \dots\dots\dots 75\,000 \text{ دج،} \\ & + \text{تكاليف تهيئة المكان بعد نهاية عملية استغلال} \dots\dots\dots 1\,500\,000 \text{ دج.} \\ & - \text{القيمة الباقية للآلات} \dots\dots\dots 300\,000 \text{ دج} \\ & = \text{التكلفة الاجمالية} \dots\dots\dots 6\,000\,000 \end{aligned}$$

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
		-----2010/02/04-----		
4500000	4500000	من ح/ الثببتات قيد الانجاز	402	232
		الى ح/ مورد الاستثمارات		
		-----2010/05/05-----		
225000	225000	من ح/ الثببتات قيد الانجاز	512	232
		من ح/ البنك		
		-----2010/11/10-----		
4725000	6000000	من ح/ التركيبات التقنية	232	215
75000		إلى ح/ الثببتات قيد الانجاز	732	
1200000		إلى ح/ النتاج المخزن	15	
		الى ح/ مؤونة تهيئة القاعدة		

التمرين رقم 02:

قامت مؤسسة بتاريخ 2009/03/01 بجيازة معدات نقل بتكلفة 300 000 دج في حالة التسديد عند الاستلام لكن المؤسسة اتفقت مع المورد على تسديد مبلغ 100 000 دج عند استلام أي بتاريخ 2009/03/01 و الباقي على 12 شهر كأقصى أجل لكن تكلفة الأصل تصبح 330 000 دج.

← في هذه الحالة لا بد على المؤسسة تسجيل هذه الآلة بمبلغ التسديد نقدا أي 300 000 دج و الباقي

يسجل كمصروف مالي يوزع على فترة التسديد.

← يكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
		-----2009/03/01-----		
	300000	من ح/ التثبيات المادية		218
200000		الى ح/ مورد الاستثمارات	404	
100000		الى ح/ التقديتات	530	
		-----2009/12/31-----		
	27500	من ح/ المصاريف المالية		660
27500		الى ح/ مورد الاستثمارات	404	
		-----2010/03/01-----		
	5500	من ح/ المصاريف المالية		660
5500		الى ح/ مورد الاستثمارات	404	
		-----////////////////-----		
	230000	من ح/ مورد الاستثمارات		404
230000		الى ح/ التقديتات	530	

في حالة ما إذا كانت الأصول الثابتة المادية غير الجارية تستدعى إجراء عمليات صيانة و إصلاحات دورية فإنه يمكن تسجيلها كجزء مستقل للآلة أو الأصل و يمكن إهلاكه بشكل عادي كالأصول المادية و المعايير المحاسبية الدولية لا تسمح بإجراء و تسجيل مؤونة للعملية، أما ما يتعلق بالعناصر ضعيفة القيمة فإنها لا تسجل ضمن الأصول الثابتة المادية و إنما تسجل كمصاريف عادية للدورة، بالإضافة إلى ذلك فإن تكاليف استبدال قطع الآلات فإنها لا تسجل ضمن حساب الأصل المادي إلا إذا كلن ذلك يساهم في رفع المزايا الاقتصادية المستقبلية عن طريق ارتباطها مباشرة باستعمال الآلة و يرفع مدة استعمالها لفترة أطول مع توفر شرط الأهمية النسبية للمبلغ و نفس المعالجة بالنسبة المتعلقة بالمحيط و الأمان في مناطق العمل.

التمرين رقم 03

شركة ع.ع هي مؤسسة متخصصة تنشط في قطاع الأشغال العمومية و البناء و الري، و في إطار تطبيق النظام المحاسبي المالي و بهدف الرفع من جودة و مصداقية المعلومة المالية و المحاسبية المقدمة للمساهمين. ارتأت المؤسسة إعطاء صورة عن واقع تثبياتها فطلبت منك بصفتك متخصص في المحاسبة و المالية و مختلف الاستشارات الخاصة بميدان التسيير القيام بذلك و قدمت إليك المعطيات التالية:

I. التثبيات المعنية هي عبارة عن آلة إنتاجية قامت المؤسسة بجيازتها بتاريخ 2007/07/08 بمبلغ قدره 19 550 800 دج خارج الرسم (معدل الرسم على القيمة المضافة 17%)، مدة منفعتها 10 سنوات و تمتلك بشكل خطي حيث أن قيمتها السوقية في نهاية مدة الاستعمال من غير الممكن تحديدها.

1. قم بالتسجيل المحاسبي المناسب بهذا التاريخ؛

II. وبتاريخ 2013/01/01 كلفك المدير المالي و المحاسبي بإجراء عملية إعادة تقييم لهذه الآلة نتيجة لارتفاع قيمتها في السوق و بناء على الخبرة التي أجريتها حددت قيمتها السوقية بـ 13 196 790 دج، و لتحديد الآثار المحاسبية و التغيير على المعلومة المحاسبية و القوائم المالية طلب منك ما يلي:

2. كيف يمكن أن تستفيد المؤسسة من عملية إعادة تقييم تثبياتها في حالة طلبها لقروض جديدة؛

3. تحديد معامل إعادة التقييم؛

4. إجراء القيود المحاسبية المناسبة بطريقتين مختلفتين مع شرح خصائص كل طريقة؛

5. إجراء القيد المحاسبي في نهاية دورة 2013؛

6. عند إطلاع محافظ حسابات المؤسسة على عملية إعادة التقييم لهذه الآلة تطرق إلى إمكانية استغلال

فرق إعادة التقييم بعد التنازل عن الآلة، لكن المدير المالي لم يستوعب الفكرة فطلب منك شرحها بشكل

مختصر و دقيق؟

1. تسجيل قيد الحيازة

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
		---2007/07/08-----		
	19 550 800	معدات إنتاج		2150
	3 323 636	ر.ق.م على التثبيتات		4453
22 874 436		موردوا التثبيتات	4040	
		حيازة معدات و آلات إنتاج		

2. عملية إعادة تقييم التثبيتات تسمح للمؤسسة بتحسين قيمة الأموال الخاصة و صافي المركز المالي بالمقارنة إلى المجموع الكلي للخصوم بالإضافة إلى الرفع من قيمة أصولها الثابتة التي تعتبر ضمانا تجاه البنوك الأمر الذي يساعدها على تحسين و تقوية مختلف النسب المالية خاصة المتعلقة بالاستقلالية المالية و تحسين نسب الاستدانة بما يمكنها من إبراز وضعية مالية مريحة و جيدة ما يعزز قدرتها و إمكانية حصولها على تمويل إضافي من البنوك.

3. تحديد معامل إعادة التقييم

19 550 800 دج	- تكلفة الحيازة
10 752 940 دج	- الإهلاك المتراكم
8 797 860 دج	- ق.م.ص

$$1.5 = \frac{13\ 196\ 790}{797\ 860} \text{ دج}$$

و عليه معامل إعادة التقييم يساوي

4. التسجيل المحاسبي لعملية إعادة التقييم

الطريقة الأولى

- القيمة السوقية 13 196 790 دج
- ق.م.ص. بتاريخ 2013/01/01 8 797 860 دج
- فرق إعادة التقييم 4 398 930 دج

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
		-----2013/01/01-----		
	4 398 930	معدات إنتاج		2150
4 398 930		فرق إعادة التقييم	1050	
		تسجيل فرق إعادة التقييم		

2 نقطة

الطريقة الثانية

- معامل إعادة التقييم 1.5
- قيمة الآلة قبل إعادة التقييم 19 550 800 دج
- قيمة الآلة بعد إعادة التقييم 29 326 200 دج
- الفرق = 9 775 400 دج
- الإهلاك المتراكم قبل إعادة التقييم 10 752 940 دج
- الإهلاك المتراكم بعد إعادة التقييم 16 129 410 دج
- الفرق = 5 376 470 دج



المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
		-----2013/01/01-----		
	9 775 400	معدات إنتاج		2150
5 376 470		إهلاك المعدات	2815	
		فرق إعادة التقييم	1050	
4 398 930		تسجيل فرق إعادة التقييم		

إذا طبقت المؤسسة الطريقة الأولى فان قيمة الآلة تصبح تساوي 19 550 800 دج + 4 398 930 دج أي ما قيمته 23 949 730 دج كقيمة إجمالية و قيمة صافية تساوي 13 196 790 دج، أما إذا طبقنا الطريقة فان قيمة الآلة الإنتاجية تصبح تساوي 19 550 800 دج + 9 775 400 دج أي ما قيمته 29 326 200 دج كمبلغ إجمالي و قيمة صافية 13 196 790 دج.

و عليه فالتأثير على القيمة الإجمالية للآلة بين الطريقتين 5 376 470 دج أما التأثير على الأموال الخاصة فيبقى عند حدود 4 398 930 دج، بحيث يكون التأثير واضح و جلي على القيمة الإجمالية للتشبيات التي تؤثر على مختلف النسب و المؤشرات المالية.

5. التسجيل المحاسبي بتاريخ 2013/12/31

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين

	2 932 620	-----2013/12/31		6810
2 932 620		مخصصات الإهلاك	2815	
		إهلاك المعدات		
		تسجيل فقسط إهلاك دورة 2013		
		13 196 790/4.5		

أراد محافظ الحسابات أن يلفت الانتباه إلى أن الممارسة المحاسبية و المعايير المحاسبية الدولية من خلال المعيار المحاسبي رقم 16 تسمح بتوزيع فرق إعادة التقييم على المساهمين بعد التنازل على الأصل المعاد تقييمه من خلال تحويله من حساب فرق إعادة التقييم إلى حسابات الاحتياطات بعد موافقة الجمعية العامة خاصة في حالات تحقيق نتائج سالبة.

التمرين رقم 4

مؤسسة ع.ع هي شركة متخصصة في الصناعات البتروكيمياوية، تحصلت على ترخيص من السلطات المحلية على انجاز مصنع جديد لإنتاج مجموعة من الغازات، حيث أن مدة استغلال المصنع هي 20 سنة و مع نهاية هذه المدة لا بد على المؤسسة أن تقوم بإعادة تهيئة لموقع المصنع.

تكلفة المصنع قدرت بمبلغ قدره 100 000 000 دج و مصاريف الحيازة المختلفة كمصاريف التسجيل و مختلف الأتعاب الخاصة بالمهنيين دجت ضمن التكلفة، تاريخ بداية استعمال و استغلال المصنع كانت في 2012/01/01 و مصاريف إعادة تهيئة المكان قدرت بـ 20 000 000 دج، طريقة الإهلاك المتبعة هي الطريقة الخطية و قررت المؤسسة تسجيل مصاريف التهيئة و النزع (frais de démantèlement) في شكل جزء مستقل (composant distinct).

يتشكل المصنع بشكل كلي من المباني و التي تتكون من العناصر التالية:

- أسقف المباني بقيمة 15 000 000 دج مدة استعمالها هي 15 سنة؛
 - تهيئة المباني و النجارة بقيمة 5 000 000 دج مدة استعمالها هي 05 سنوات؛
 - و القيمة المتبقية تمثل هيكل المباني مدة استعمالها هي 20 سنة.
- كما تحصلت المؤسسة على إعانة استثمار من الولاية بمبلغ قدره 20 000 000 دج مع بداية جانفي 2012، حيث أن هذه الإعانة تجزأ حسب قيمة الأجزاء المكونة للمصنع و تحول للنتيجة وفقا لإهلاك كل جزء. و مع نهاية سنة 2026 إعادة تقدير لمصاريف التهيئة و النزع أعطت تكلفة إجمالية بـ 30 000 000 دج.

العمل المطلوب:

1. قم بالتسجيل المحاسبي للبنائيات بتاريخ 2012/01/01؛
2. قم بالتسجيل المحاسبي لمصاريف التهيئة و النزع كجزء مستقل؛
3. قم بإظهار في شكل جدول بتاريخ 2012/12/31 الجزء المحول إلى النتيجة من إعانة الاستثمار وفقا للشكل التالي:



الإعانة المحولة للنتيجة	الإهلاك	مدة الإهلاك	مبلغ الإعانة	مبلغ الحيابة	الجزء
		15			السقف
		5			التهئية و النجارة
		20			هيكل البناية
			20 000 000	100 000 000	المجموع

4. سجل القيد المحاسبي المناسب بتاريخ 2012/12/31.

الجزء الثاني:

قامت مؤسسة ع.ع بحيازة معدات إنتاج بتاريخ 2012/02/12 و وضعت حيز الخدمة بتاريخ 2012/04/01 و كانت لدينا المعطيات التالية:

1 300 000 دج	-	سعر الحيازة
50 000 دج	-	مصاريف النقل
20 000 دج	-	الرسوم الجمركية
80 000 دج	-	مصاريف تكوين العمال المستعملين للمعدات

مدة منفعة المعدات حددت بـ 03 سنوات ليتم التنازل عنها مع نهاية السنة الثالثة بمبلغ قدره 40 000 دج كقيمة متبقية.

المطلوب:

- تحديد تكلفة الحيازة مع الشرح؛
- تحديد القيمة القابلة للإهلاك (قاعدة حساب الإهلاك) مع الشرح.

1. التسجيل المحاسبي بتاريخ 2012/01/01

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
		-----2012/01/01-----		
	15 000 000	المباني - السقف -		213.0
	5 000 000	المباني - التهيئة و النجارة -		213.1
	80 000 000	المباني - الهيكل -		213.2
100 000 000		موردوا التثبيتات انجاز مصنع	4040	

2. التسجيل المحاسبي لمصاريف التهيئة و النزح

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
		-----2012/01/01-----		
	20 000 000	المباني - مصاريف التهيئة و النزح - مؤونة النزح و الهدم تسجيل مؤونة لمصاريف التهيئة و النزح	1580	213.3
20 000 000				

3. إتمام الجدول لإظهار تقسيم الإعانة على أجزاء التثبيت

الإعانة المحولة للنتيجة	الإهلاك	مدة الإهلاك	مبلغ الإعانة	مبلغ الحيازة	الجزء
200 000	1 000 000	15	3 000 000	15 000 000	السقف
200 000	1 000 000	5	1 000 000	5 000 000	التهيفة و النجارة
800 000	4 000 000	20	16 000 000	80 000 000	هيكل البناية
1 200 000	6 000 000	/	20 000 000	100 000 000	المجموع

4. القيد المحاسبي بتاريخ 2012/12/31

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
	7 000 000	-----2012/12/31----- مخصصات الإهلاك		6810
1 000 000		إهلاك المباني السقف	2813.0	
1 000 000		إهلاك المباني النجارة	2813.1	
4 000 000		إهلاك المباني الهيكل	2813.2	
1 000 000		إهلاك المباني النزاع	2813.3	
	1 200 000	تسجيل قسط إهلاك دورة 2012 -----//-----		
		إعانات الاستثمار	7540	1310
1 200 000		الإعانات المحولة للنتيجة		

الجزء الثاني:

1. تحديد تكلفة الحيازة

تكلفة الحيازة = $1\ 300\ 000 + 50\ 000 + 20\ 000 = 1\ 370\ 000$ دج حيث أن تكلفة الحيازة تشمل سعر الشراء بالإضافة إلى مختلف المصاريف و الأعباء المرتبطة بالشراء إلى غاية بداية الاستعمال العادي للتثبيتات، غير أن مصاريف تكوين و تدريب العمال على استعمال التثبيتات لا تدمج ضمن تكلفة الحيازة و ذلك حسب النظام المحاسبي المالي و حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 16.

2. تحديد القيمة القابلة للإهلاك

القيمة القابلة للإهلاك = $1\ 370\ 000 - 40\ 000 = 1\ 330\ 000$ دج حيث أن النظام المحاسبي المالي يسمح بتخفيض القيمة المتبقية للتثبيت في نهاية مدة الاستعمال إذا كانت قابلة للقياس و التقييم و إذا كانت ذات قيمة معتبرة.

المحور الرابع: التثبيتات غير المادية

I - التثبيتات غير المادية (المعنوية)

تعريف: تعرف التثبيتات غير المادية حسب ما جاء في النظام المحاسبي المالي على أنها "أصول غير نقدية تفتقر إلى الوجود المادي، مراقبة من طرف المؤسسة"²¹

ولأجل الاعتراف بالتثبيتات غير المادية ضمن بنود الميزانية، يجب أن تتوفر الشروط التالية:

- أن تكون التثبيتات قابلة للتعين؛
- أن تكون لها قيمة (تكلفة) يمكن قياسها بطريقة موثوقة؛
- أن تولد منافع (مزايا) مستقبلية تعود على المؤسسة.

ومن أمثلة التثبيتات غير المادية نجد العلامات، البرمجيات (logiciel)، رخص الاستغلال، مصاريف التطوير..... الخ

ونشير في هذا المجال إلى ضرورة التمييز بين التثبيتات غير المادية وعدد من التكاليف التي تتحملها المؤسسة، على غرار كل من مصاريف التكوين، الإشهار ومصاريف البحث التي تعتبر تكاليف وتسجل حسب طبيعتها ولا يمكن اعتبارها تثبيتات غير مادية وتسجيلها ضمن بنود الميزانية كأصول.

I - 1- الاعتراف بالتثبيتات غير المادية ضمن الأصول:

- التثبيتات المخازة بشكل عادي: عندما تكون التثبيتات غير المادية تمت الحيازة عليها خارج عملية الاندماج، فان عملية تحديد قيمتها والاعتراف بها ضمن بنود الميزانية لا تطرح مشاكل، على الرغم من صعوبة المهمة في بعض الأحيان. وهنا نشير مثلا إلى البرمجيات التي تدخل في ضمن المكونات الأساسية لتشغيل آلة معينة، فهنا لا يمكن تسجيل هذه البرمجيات كتثبيتات غير جارية، وإنما قيمتها تدخل ضمن التكلفة الكلية لهذه الآلة التي يعترف بها كتثبيتات مادية.

• 21 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 19، القرار المؤرخ في 26/07/2008 المحدد للقواعد العامة في التقييم والتسجيل المحاسبي وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها والإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية، الفقرة 2.121، ص08.



مثال رقم 01:

قامت مؤسسة "النجاح" بجائزة على رخصة استغلال محجر لمدة 10 سنوات بقيمة 100 000 دج، حيث تم تسديد 30% من ثمن الجائزة بشيك بنكي أما الباقي فعلى الحساب.

المطلوب:

- تسجيل العمليات اللازمة.

الحل:

- التسجيل المحاسبي:

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
	100000	-----////////----- من ح/ رخص الاستغلال		205
300000		الى ح/ البنك	512	
700000		الى ح/ موردا الجائزة على رخص استغلال لمدة 10 سنوات	404	

- **التبittات الناتجة عن عملية الاندماج:** في حالة اندماج المؤسسات فان المؤسسة المشتريه يتوجب عليها تعيين التبيittات غير المادية للمؤسسة المشتراة، وهذا لا يظهر دائما في ميزانية المؤسسة المشتراة إلا إذا كانت هذه التبيittات مولدة داخليا من طرف المؤسسة المشتراة، ومن أمثلة التبيittات القابلة للتعيين عند الشراء نجد العلامات، قائمة الزبائن، قاعدة المعلومات.....الخ.

وفي هذا الصدد نشير إلى عنصر هام وهو انه كل مبلغ مدفوع في حالة الاندماج من المؤسسة المشتريه ولا يقابله أصل قابل للتعيين عند المؤسسة المشتراة، فهو يعبر عن فرق الجائزة (GOOD WILL) والذي يعتبر في المقابل من ضمن التبيittات غير المادية.

- **التبيittات غير المادية المولدة داخليا:** في هذه الحالة فان التبيittات غير المادية المولدة داخليا من طرف المؤسسة تسجل في جانب الأصول إذا توفرت العناصر التالية:

- هذه التبيittات تمثل مورد مراقب من طرف المؤسسة؛



- من الممكن أن يولد منافع (مزايا) اقتصادية تعود على المؤسسة؛
- تكلفة هذه التثبيات غير المادية يمكن تحديدها بطريقة موثوقة.

مثال رقم 02:

قامت مؤسسة متخصصة في إنتاج البرمجيات بإنتاج برنامج لحاجتها الخاصة قصد استعماله في تسيير مخزوناتها، حيث كلفت هذه العملية 300 000 دج.

المطلوب:

- التسجيل المحاسبي اللازم.

الحل:

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
3000000	300000	من ح/ برمجيات الى ح/ الإنتاج المثبت للأصول غير المادية انتاج برنامج لحاجة المؤسسة الخاصة	731	204

I - 2- تحديد تكلفة التثبيات غير المادية: ونميز بين الحالات التالية:

- بالنسبة للتثبيات المحاز عليها عاديًا فتقيم بتكلفة الحيازة.
- التثبيات الصادرة إلى المؤسسة كمساهمة عينية فتقيم بقيمتها الحقيقية.
- التثبيات غير المادية التي يتم الحصول عليها مجانًا، فتقيم بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها.
- التثبيات غير المادية المكتسبة عن طريق عملية التبادل تسجل بالقيمة العادلة والتثبيات غير المادية المشابهة (المستبدلة) تسجل بالقيمة المحاسبية الصافية للأصل المقدم للمبادلة.
- التثبيات غير المادية المولدة داخليًا تسجل بتكلفة الإنتاج.



II - التمييز بين مرحلة البحث والتطوير

عند ما تتولى المؤسسة عملية إنتاج تشيبتات غير مادية بنفسها، يجب أن نميز بين مرحلتين أساسيتين هما:

- **مرحلة البحث:** وتسجل النفقات المتكبدة من طرف المؤسسة في هذه المرحلة كأعباء وتكاليف حسب طبيعتها، لان المؤسسة خلال فترة البحث غير قادرة على إثبات وجود أصل غير مادي، بحيث يقوم هذا الأصل بتوليد مزايا اقتصادية مستقبلية تعود على المؤسسة وبالتالي لا يتوفر عنصر القابلية التعيين.

مثال رقم 03:

تقوم مؤسسة "الإشراق" المتخصصة في صناعة الأدوية الطبية بأعمال أبحاث من اجل التوصل إلى صناعة دواء لمرض نادر، حيث لحد الآن لم تتوصل إلى صناعة هذا الدواء ، وكلفت عملية البحث خلال سنة 2009 مبلغ 100 000 دج سددت بموجب شيك بنكي خلال نفس السنة.

المطلوب:

- تسجيل العملية السابقة.

الحل:

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
3000000	300000	من ح/ الدراسات والأبحاث الى ح/ البنك تسجيل مصاريف الأبحاث لسنة 2009	512	617

وهنا نشير إلى أن المصاريف المتكبدة من طرف المؤسسة، هي مصاريف سابقة لوجود الأصل المعني بها. فهي تسجل حسب طبيعتها ولا يمكن بأي حال من الأحوال تشيبتها، ذلك لان الأصل الخاص بها غير موجود، إضافة إلى أنها لا استوفي الشروط اللازمة لتشيبتها حسب ما سوف نراه في العنصر الموالي.



- **مرحلة التطوير:** تتم في هذه المرحلة تحميل المصاريف المتكبدة من طرف المؤسسة ضمن تكلفة إنتاج الأصل المعني، لان موضوع هذه المصاريف هي تطوير أصل موجود وسابق لتكبد هذه المصاريف، حيث يشترط في تسجيل مصاريف التطوير ضمن التثبيات غير المادية ما يلي:
- أن تكون هذه المصاريف تسعى إلى إجراء تعديلات في الأصل بحيث تؤدي إلى زيادة العمر الإنتاجي والطاقة الإنتاجية للأصل المعني؛
- أن تكون للمؤسسة القصد والقدرة التقنية والمالية والبشرية لإنجاز العمليات المرتبطة بهذه المصاريف، وذلك من اجل الاستعمال لحاجتها الخاصة ، الإيجار أو البيع؛
- إمكانية قياس هذه المصاريف والنفقات بكل موثوقية.

مثال رقم 04:

قامت مؤسسة "الاتفاق" بإجراء تعديلات على آلة إنتاجية مجوزتها، وهذا قصد زيادة طاقتها الإنتاجية بنسبة 5% عما هي عليه حالياً، كما سوف تساهم هذه التعديلات بزيادة عمر هذه الآلة بمقدار 3 سنوات، حيث بلغت مجمل المصاريف المتعلقة بهذه العملية 500 000 دج، سدد 30% منها عن طريق الصندوق أما الباقي فسدد بشيك بنكي.

المطلوب:

- التسجيل المحاسبي اللازم.

الحل:

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
	500000	-----////////----- من ح/ الدراسات والأبحاث		203
150000		الى ح/ الصندوق	530	
350000		الى ح/ البنك	512	
		تثبيت مصاريف التطوير الخاصة بالآلة		

في هذه العملية فان هذه المصاريف تستوفي الشروط المنصوص عليها سابقا، ليكون بالإمكان تثبتها. ذلك لأنها متعلقة بأصل موجود مسبقا وتهدف إلى إجراء تعديلات من شأنها أن تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية من جهة، كما تهدف إلى زيادة العمر الاقتصادي من جهة أخرى.

مثال رقم 05:

قامت مؤسسة "الخبير" المتخصصة في إنتاج البرامج (logiciel)، بالدخول في مشروع لغرض إنتاج برنامج جديد لاستعماله لحاجتها الخاصة وخلال هذه المدة تحملت المؤسسة مجموعة من المصاريف صنفت على النحو التالي:

المبالغ	نوع المصاريف	الفترات
20 000 دج	مصاريف متعلقة بالبحث	N/12/31
12 000 دج	مصاريف متعلقة بالبحث	N+1/12/31
18 000 دج	مصاريف مشتركة (البحث والتطوير)	N+2/12/31
14 000 دج	مصاريف متعلقة بالتطوير	N+3/12/31

حيث بعد نهاية الثلاثي الأول أي في N+2 /03/31 توصلت هذه المؤسسة إلى إنتاج هذا البرنامج والذي قدرت قيمته بـ 450 000 دج والمصاريف التي أنفقت فيما بعد لنفس السنة والمقدرة بـ 75% من المبلغ الإجمالي هي بغرض زيادة فاعليته. وتم تسديد مجمل المصاريف عن طريق البنك.
المطلوب:

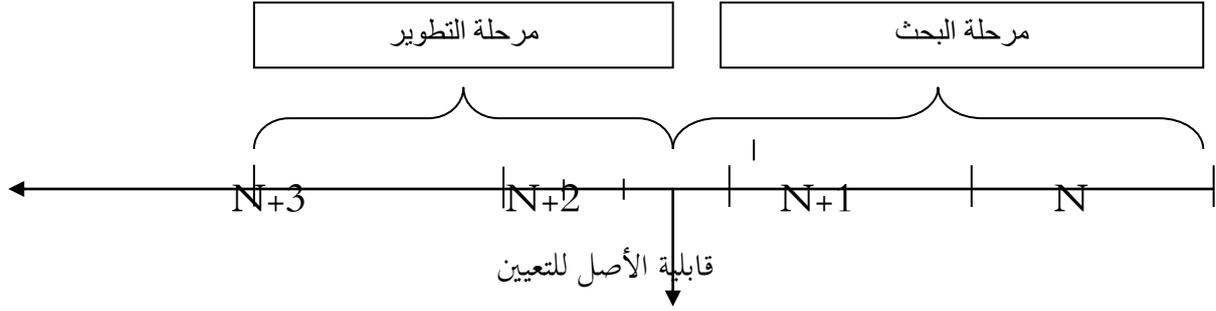
- 1- الفصل بين مرحلة البحث والتطوير؛
- 2- التسجيل المحاسبي لمختلف المصاريف.

الحل

1- الفصل بين مرحلة البحث والتطوير:

لدينا المصاريف السابقة لوجود الأصل هي مصاريف عادية تحمل على كل دورة مالية حسب طبيعتها، أما المصاريف التي تولدت بعد ما أصبح الأصل قابل للتعيين وتهدف هي زيادة فاعليته أو مدة حياته الاقتصادية أو زيادة قدرته الإنتاجية فهي مصاريف تتعلق بمرحلة التطوير بحث يجب تثبتها وتظهر كأصل من الأصول غير المادية في الميزانية.





2- التسجيل المحاسبي:

- تسجيل مصاريف البحث:

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
		-----N/12/31-----		
20000	20000	من ح/ مصاريف الدراسات والأبحاث الى ح/ البنك تسجيل مصاريف البحث	512	617
		-----N+1/12/31-----		
12000	12000	من ح/ مصاريف الدراسات والأبحاث الى ح/ البنك تسجيل مصاريف البحث	512	617
		-----N+2/12/31-----		
4500	4500	من ح/ مصاريف الدراسات والأبحاث الى ح/ البنك تسجيل مصاريف البحث	512	617

مصاريف البحث للسنة N+2 هي $4500 = 25\% \times 18000$ والباقي عبارة عن مصاريف تطوير.

الاعتراف بالأصل وتسجيل مصاريف التطوير: -

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
450000	450000	-----2+N/12/31----- من ح/ برمجيات الى ح/ الإنتاج المثبت للأصول غير المادية الاعتراف بالبرمجيات ضمن الأصول	731	204
13500	13500	-----N+2/12/31----- من ح/ مصاريف التطوير القابلة للتثبيت الى ح/ الإنتاج المثبت للأصول غير المادية تثبيت مصاريف التطوير	731	203
14000	14000	-----N+3/12/31----- من ح/ مصاريف التطوير القابلة للتثبيت الى ح/ الإنتاج المثبت للأصول غير المادية تثبيت مصاريف التطوير	731	203

الخوارج الخامس: اهتلاك التثبيتات

I- مفهوم الاهتلاك

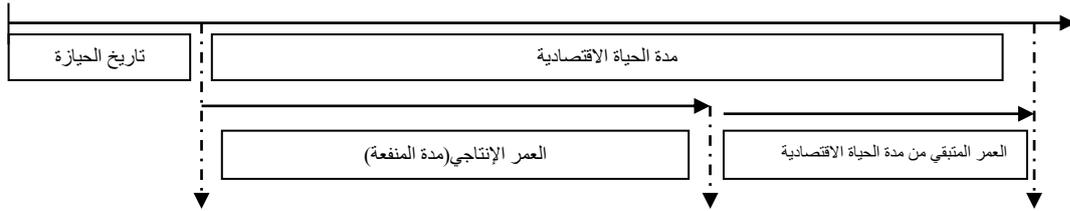
يعبر الاهتلاك عن التوزيع المنتظم للقيمة القابلة للاهتلاك للتثبيتات المادية وغير المادية على مدار مدة منفعتهما. بحيث يجب أن تعكس طريقة الاهتلاك المستخدمة نمط استنفاد المؤسسة للمنافع الاقتصادية للأصل. ويسجل قسط الاهتلاك الخاص بكل فترة على انه مصروف إلا إذا كان مدرجة في تكلفة أصل آخر²².

II- استنفاد المنافع الاقتصادية:

تمثل عملية استنفاد المنافع الاقتصادية للأصل القابل للاهتلاك بشكل رئيسي من خلال عملية الاستخدام الدائم أو المؤقت لهذا الأصل، إلا انه هناك عوامل أخرى تؤدي كذلك إلى استنفاد المنافع كالتطور التكنولوجي والتقدم الفني بفعل عامل الزمن، فكل هذا يؤدي إلى تناقص المنافع الاقتصادية للأصل حتى في حال عدم استخدامه.

مدة المنفعة (العمر الإنتاجي):

تعرف مدة المنفعة على أنها الفترة التي تتوقع من خلالها المؤسسة أن تستفيد أو تنتفع من التثبيت. فقد تقوم المؤسسة بحيازة تثبيت بغرض استخدامه لمدة معينة أو بعد استنفاد نسبة محددة من المنافع الاقتصادية المتوقعة منه، وبعد ذلك يتم استبعاده، مما ينجم عنه الاختلاف بين مدة المنفعة للتثبيت والعمر الاقتصادي له. لذا فان تقدير مدة المنفعة للتثبيتات يبقى أمرا خاضعا للاجتهاد الشخصي وبناءا على خبرة المؤسسة مع التثبيتات المشابهة.



من خلال ما سبق يتوجب على المؤسسة الأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية عند تقدير وتحديد مدة المنفعة للتثبيتات:

²² المعيار المحاسبي الدولي رقم 16.



- الاستخدام المتوقع للتثبيت من طرف المؤسسة والذي يقدر عادة بالاعتماد على الطاقة الإنتاجية المتوقعة، أو على الوحدات المتوقعة إنتاجها خلال فترة زمنية معينة أو على المدة الزمنية المقرر أن يعيشها؛
- التقادم المادي المتوقع أن يصيب التثبيت ويقدر هذا بالاعتماد على مجموعة من العوامل منها نظام الإصلاحات والسهر على صيانة التثبيت من طرف المؤسسة، إضافة إلى عوامل استغلاله والحفاظة عالية من طرف المؤسسة؛
- القيود القانونية المتعلقة باستخدام التثبيت، مثل تاريخ انتهاء عقد التأجير التمويلي المتعلق بتثبيت معين.

مثال رقم 01:

قامت مؤسسة بجائزة آلة إنتاجية بقيمة 100 000 دج، حيث تقدر مدة حياتها الاقتصادية ب 10 سنوات، لكن هذه المؤسسة ولأسباب تسييرية قررت الاحتفاظ بهذه الآلة لمدة 6 سنوات وبعدها يتم التنازل عليها لمؤسسة أخرى.

- بالاعتماد على التعريف السابق لمدة المنفعة الواجب على أساسها اهتلاك الآلة ، يظهر لنا جليا أن مدة المنفعة لهذه الآلة هي 6 سنوات، لأنها المدة التي من خلالها تستنفذ المؤسسة المزايا والمنافع الاقتصادية لهذه الآلة.

III- القيمة القابلة للاهتلاك

تتمثل القيمة القابلة للاهتلاك في قيمة التثبيت الظاهر بها في حسابات المؤسسة مطروحا منها القيمة المتبقية، حيث تمثل القيمة المتبقية المبلغ الصافي الذي يرتقب من المؤسسة الحصول عليه عند انقضاء مدة منفعة التثبيت وهذا بعد طرح مختلف التكاليف التي سوف تتكبدها المؤسسة من اجل إخراج التثبيت.

نشير في هذا الصدد وحسب ما ينص عليه المعيار *IAS16* انه يتوجب الفصل بين الأراضي والمباني باعتبار كل منهما موجوداً مستقلاً، وذلك حتى لو تم شراؤهما معاً، حيث أنه لا يوجد عمر محدود للأراضي، لذا تعامل باعتبارها موجودات غير قابلة للاهتلاك، ذلك على عكس المباني التي يوجد لها عمر محدود فتعامل باعتبارها موجودات قابلة للاهتلاك. إن أية زيادة تحدث في قيمة الأرض المقام عليها مبنى لا تؤثر في تحديد العمر الإنتاجي للمبنى.



مثال رقم 02:

قامت مؤسسة بجائزة شاحنة بقيمة 500 000 دج، حيث تقدر مدة حياتها الاقتصادية ب 7 سنوات، لكن هذه المؤسسة ولأسباب تسييرية قررت الاحتفاظ بهذه الآلة لمدة 5 سنوات وبعدها يتم التنازل عليها لمؤسسة أخرى. حيث تقدر القيمة الباقية لهذه الشاحنة في نهاية مدة منفعتها ب 100 000 دج.

المطلوب:

- تحديد القيمة القابلة للاهلاك؛
- إيجاد أقساط الاهلاك وفقا لمدة المنفعة.

الحل:

- تحديد القيمة القابلة للاهلاك

لدينا:

$$\begin{array}{r} \text{قيمة الشاحنة.....} 500\ 000 \text{ دج} \\ - \text{القيمة الباقية.....} 100\ 000 \text{ دج} \\ \hline = \text{القيمة القابلة للاهلاك.....} 400\ 000 \text{ دج} \end{array}$$

- إيجاد أقساط الاهلاك وفقا لمدة المنفعة.

لدينا: القيمة القابلة للاهلاك هي 400 000 دج؛

ولدينا: مدة المنفعة هي 5 سنوات.

ومنه فان أقساط الاهلاك تكون على النحو التالي:

$$400\ 000 \text{ دج} / 5 \text{ سنوات} = 80\ 000 \text{ دج لكل سنة من الخمس سنوات.}$$

طرق الاهلاك:

حسب ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي تستخدم طرق اهتلاك متعددة في تحديد أقساط الاهلاك، من خلال استنفاد قيمة التثبيت بانتظام على مدار مدة منفعته. تشمل هذه الطرق طريقة القسط الثابت، طريقة القسط المتناقص وطريقة مجموع الوحدات المنتجة، كما يجيز كذلك استخدام طريقة الاهلاك المتزايد. وفيما يلي تفصيل للطرق الثلاثة الأساسية²³.

²³المعيار المحاسبي الدولي رقم 16.



1- طريقة الاهتلاك الثابت (الاهتلاك الخطي): إتباع هذه الطريقة يستدعي تحميل كل سنة من سنوات مدة

المنفعة للتثبيت المعني قسط اهتلاك سنوي ثابت. وذلك وفق للعلاقة التالية:

$$\frac{\text{القيمة القابلة للاهتلاك}}{\text{عدد سنوات مدة المنفعة}} \times 100\% = \text{الاهتلاك الثابت}$$

ولحساب معدل الاهتلاك الثابت لدينا:

$$\frac{\text{القيمة القابلة للاهتلاك}}{\text{عدد سنوات مدة المنفعة}} \times 100\% = \text{الاهتلاك الثابت}$$

ملاحظة:

إذا تم الحيازة على تثبيت خلال سنة مالية معينة يجب أن نراعي في عملية حساب أقساط الاهتلاك الثابت تواريخ الحيازة كمايلي:

- إذا تم الحيازة على تثبيت في المدة ما بين 01 إلى 15 من الشهر، فان هذا الشهر يتم أخذه بعين الاعتبار في حساب قسط الاهتلاك.
- إذا تم الحيازة على تثبيت في المدة ما بين 16 إلى 30 او 31 من الشهر، فان هذا الشهر لا يتم أخذه بعين الاعتبار في حساب قسط الاهتلاك.
- وعلی العکس من ذلك في عملية التنازل عن التثبيتات، فيتم حساب اقساط الاهتلاك للسنة التي تم فيها التنازل كمايلي:
- إذا تم التنازل على تثبيت في المدة ما بين 01 إلى 15 من الشهر، فان هذا الشهر لا يتم أخذه بعين الاعتبار في حساب قسط الاهتلاك.
- إذا تم التنازل على تثبيت في المدة ما بين 16 إلى 30 او 31 من الشهر، فان هذا الشهر يتم أخذه بعين الاعتبار في حساب قسط الاهتلاك.

مثال رقم 03:

في 15/04/2009 قامت مؤسسة بجيازة شاحنة تبلغ 220 000 دج، وتقدر مدة منفعة هذه الشاحنة 5 سنوات، حيث أن القيمة الباقية لهذه الشاحنة في نهاية مدة منفعتها معدومة.
المطلوب:

1- إيجاد معدل الاهتلاك الثابت؛

2- إعداد جدول الاهتلاك لهذه الشاحنة وفق طريقة الاهتلاك الثابت.



الحل:

1- معدل الاهتلاك الثابت:

$$\text{لدينا مدة منفعة الشاحنة تقدر بـ 5 سنوات، ومنه معدل } \frac{\%100}{5} \text{ الاهتلاك الثابت} = 20\%$$

قسط الاهتلاك الثابت هو $44\,000 = 20\% \times 220\,000$

2- إعداد جدول الثابت:

المدة	القيمة الاصلية	القيمة القابلة للاهتلاك	قسط الاهتلاك	الاهتلاك المجمع	القيمة المحاسبية الصافية
من 04/15 إلى 2009/12/31	220 000	220 000	*29 333.33	29 333.33	190 666.67
2010/12/31	220 000	190 666.67	44 000	73 333.33	146 666.67
2011/12/31	220 000	146 666.67	44 000	117 333.33	102 666.67
2012/12/31	220 000	102 666.67	44 000	161 333.33	58 666.67
2013/12/31	220 000	58 666.67	44 000	205 333.33	14 666.67
2014/03/31	220 000	14 666.67	**14 666.67	220 000	0

$$29\,333.33 = 12/8 \times \%20 \times 220\,000^*$$

$$14\,666.67 = 12/4 \times \%20 \times 220\,000^{**}$$

حيث أن الاهتلاك المجمع يساوي مجموع الاهتلاكات، أما القيمة المحاسبية الصافية تساوي القيمة القابلة للاهتلاك مطروح منها قسط الاهتلاك (أو القيمة الأصلية مطروح منها الاهتلاك المجمع لكل سنة)

2- طريقة الاهتلاك المتناقص: يترتب على استخدام طريقة القسط المتناقص تحميل سنوات مدة المنفعة لقسط

اهتلاك متناقص، ويرتبط استعماله بطبيعة استنفاد المنافع الاقتصادي للتثبيت، حيث تكون في السنوات الأولى أكبر ومن ثم تبدأ بالتناقص. يتم حساب معدل الاهتلاك المتناقص بالاعتماد على معدل الاهتلاك الثابت

إضافة إلى المعامل الذي يتحدد وفق لمدة حياة التثبيت المعني كمايلي:

- إذا كانت مدة منفعة الأصل من 3 إلى 4 سنوات، المعامل يساوي 1.5 .
- إذا كانت مدة منفعة الأصل من 5 إلى 6 سنوات، المعامل يساوي 2 .
- إذا كانت مدة منفعة الأصل أكبر من 6 سنوات، المعامل يساوي 2.5 .



حيث يتم حساب معدل الاهتلاك المتناقص كما يلي:

$$\text{معدل الاهتلاك الثابت} \times \text{المعامل} = \text{معدل الاهتلاك المتناقص}$$

ملاحظة:

خلال إعداد جدول الاهتلاك المتناقص نستعمل معدل الاهتلاك المتناقص طالما أن معدل الاهتلاك المتناقص أكبر من معدل الاهتلاك الثابت، لكن عموما في السنوات الأخيرة يصبح معدل الاهتلاك الثابت أكبر من المتناقص في هذه الحالة نكمل اهتلاك التثبيت المعني للسنوات الباقية وفق طريقة الاهتلاك الثابت.

مثال رقم 04:

نفس معطيات المثال رقم 03 .

المطلوب:

1- حساب معدل الاهتلاك المتناقص.

2- اعداد جدول الاهتلاك المتناقص.

الحل:

1- معدل الاهتلاك المتناقص:

لدينا من المثال السابق معدل الاهتلاك الثابت هو 20%

ولدينا مدة منفعة هذه الشاحنة هي 5 سنوات فالمعامل الذي نستعمله هو 1.75

$$\text{إذن معدل الاهتلاك المتناقص} = 1.75 \times 20\% = 35\%$$

2- إعداد جدول الاهتلاك المتناقص

المدة	القيمة الأصلية	القيمة القابلة للاهتلاك	قسط الاهتلاك	الاهتلاك المجمع	القيمة المحاسبية الصافية	معدل الاهتلاك المتناقص	معدل الاهتلاك الثابت
من 04/15 إلى 2009/12/31	220 000	220 000	51 333.33	51 333.33	168 666.67	35%	20%=5/100
2010/12/31	220 000	168 666.67	59 033.33	110 366.66	109 633.34	35%	25%=4/100
2011/12/31	220 000	109 633.34	38 371.66	148 738.32	71 261.67	35%	33.3%=3/100
2012/12/31	220 000	71 261.67	35 630.83	184 369.15	35 630.83	35%	50%=2/100
2013/12/31	220 000	35 630.83	35 630.83	220 000	0	35%	100%=1/100



المحور السادس: محاسبة المخزونات

I- المخزونات

المخزونات هي أصول جارية يتم شرائها بغرض بيعها على حالتها أو إجراء تعديلات عليها أو استخدامها في عملية إنتاج السلع أو الخدمات وذلك خلال دورة الاستغلال وهي تشمل على البضاعة، المواد الأولية ومختلف اللوازم الأخرى، إضافة إلى المنتجات التامة الصنع والمنتجات قيد الصنع. تسجل المخزونات ضمن الأصول إذا توفرت على الشروط التالية²⁴:

- عند الاحتفاظ بها للبيع خلال دورة الاستغلال الجارية ؛
- خلال مرحلة التصنيع لغرض البيع ؛
- إذا كانت في شكل مواد أو لوازم تستهلك في عملية الإنتاج أو في تقديم الخدمات.

I-1 التمييز بين المخزونات والأصول غير الجارية:

وهنا نميز بين عناصر معينة يمكن إدراجها ضمن الأصول غير الجارية و في حالات أخرى ضمن المخزونات كما هو الحال مثلا بالنسبة لنشاط شراء وبيع السيارات ومختلف الآلات على أساس الاتجار بها لا لأجل تملكها والرقابة عليها لأكثر من سنة كما ينص النظام المحاسبي المالي، كذلك بالنسبة للأراضي بالنسبة لشركات الترقية العقارية، ونشير هنا كذلك إلى قطع الغيار و قطع الصيانة والإصلاحات فإنها في الغالب تندرج ضمن المخزونات إلا في بعض الحالات الاستثنائية من بينها:

- العناصر الخاصة التي تعتبر دائما كأصول دائمة و يتم إهلاكها على مدة منفعتها؛
- قطع الغيار الأساسية التي يمكن للمؤسسة استعمالها لمدة أكبر من 12 شهر فانه لا بد من إدراجها ضمن الأصول الدائمة.

I-2 تحديد تكلفة إدخال المخزونات:

تقيم المخزونات عند الاعتراف بها ضمن بنود الميزانية استعمال الطرق الثلاثة التالية²⁵:

- تكاليف الشراء: وتشمل ثمن الشراء، الرسوم الجمركية، الضرائب غير القابلة للاسترجاع، مصاريف النقل، التحميل وأية مصاريف أخرى مباشرة لها علاقة بجيازة المخزون وذلك بعد طرح الخصم التجاري ومختلف التنزيلات.

²⁴الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 19، الفرة 1.123، ص 12.

²⁵المعيار المحاسبي الدولي رقم 02.



- **تكاليف التحويل:** تشمل على التكاليف المباشرة المتعلقة بوحدة الإنتاج كما تشمل التكاليف غير المباشرة الصناعية الثابتة والمتغيرة التي نتجت عن تحويل المواد إلى بضاعة ومنتجات تامة الصنع، كاليد العاملة والمواد واللوازم المستعملة في عملية التحويل.

- **تكاليف أخرى (التكاليف الإدارية و المالية):** وتمثل التكاليف في التكاليف التي تترتب على جلب المخزون إلى مكانه وجعله في الحالة الموجود عليها، مثل تكاليف تصميم منتج خاص بطلب من زبون معين، وفيما يتعلق بتكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة بالمخزونات المشتراة أو المنتجة يمكن إدماجها ضمن تكلفة المخزون من طرف المؤسسة إذا كان المخزون يتطلب فترة طويلة للتحضير والانجاز، بالإضافة إلى إمكانية تقييم ذلك بكل صدق وان ترتبط تكاليف الاقتراض بالمخزون إلى غاية إتمامه بنجاح.

ونشير فيما يلي بعض التكاليف التي لا تدخل في تكلفة المخزون وإنما يعترف بها كمصاريف حسب طبيعتها مثل تكاليف التخزين، إلا إذا كانت ضرورية في العملية الإنتاجية لمرحلة إنتاجية إضافية، المصاريف الإدارية غير المباشرة التي لا تساهم في وضع المخزون في الحالة التي يجب أن يكون عليها وكذلك تكاليف البيع .

مثال رقم 01:

تقوم مؤسسة الانفتاح بانتاج المنتج ب خلال الدورة العادية حيث انتجت 300 000 وحدة في السنة، في N/12/31 كان المخزون 40 000 وحدة وكانت مختلف التكاليف في عملية الانتاج كما هي مفصلة في الشكل التالي:

240000	الكمية المنتجة (تمثل 80% من النشاط العادي)
480000	الاستهلاك من المواد الاولية
340000	اليد العاملة المباشرة
60000	مصاريف الانتاج المتغيرة الاخرى
100000	مصاريف الانتاج الثابتة
70000	الاعباء الادارية (المحاسبة، الادارة)
30000	مصاريف التسويق
1080000	التكلفة الاجمالية للانتاج

حساب تكلفة الإنتاج الكلية والحدودية:

240 000	الكمية المنتجة (تمثل 80% من النشاط العادي)
480 000	الاستهلاك من المواد الأولية
340 000	اليد العاملة المباشرة
60 000	مصاريف الإنتاج المتغيرة الأخرى
960 000	مصاريف الإنتاج الثابتة (100000*80%)
1 840 000	التكلفة الإجمالية لإنتاج
240 000	عدد الوحدات المنتجة
7,66	تكلفة الانتاج الوحدوية

ونشير هنا إلى أن الأعباء الثابتة لا تحمل كليا أي 100 000 دج وهذا عند يكون عندما تكون القدرة الإنتاجية للمؤسسة تسمح بإنتاج 300 000 وحدة ، وإنما نحمل فقط ما يتناسب مع النشاط العادي للمؤسسة نسبتا إلى القدرة الإنتاجية أي $300\ 000/240\ 000 = 80\%$ ، ومنه فإننا نحمل فقط 80% من التكاليف الثابتة أي $100\ 000 \times 80\% = 960\ 000$ دج. كما نشير إلى أن الأعباء الإدارية ومصاريف التسويق لا تدخل في قياس تكلفة المخزونات.

II - معالجة العمليات قيد الانجاز

ميز النظام المحاسبي المالي في العمليات قيد الانجاز بين السلع والخدمات، حيث خص كل عملية بحساب خاص بها:

- الحساب 33 خاص بالسلع قيد الانجاز، ويتفرع إلى :
 - ح/331 المنتجات الجاري إنتاجها
 - ح/335 الأشغال الجاري انجازها
- الحساب 34 خاص بالخدمات الجاري تقديمها ويتفرع إلى :
 - ح/341 دراسات قيد الانجاز
 - ح/345 خدمات مقدمة قيد الانجاز

حيث يجب ترصيد هذه الحسابات في بداية السنة الموالية بتسجيل القيد المعاكس.

مثال:

في نهاية السنة N أظهرت عملية جرد المخزونات العناصر التالية:

- منتجات جاري إنتاجها 5000 دج
- دراسات قيد الانجاز 1000 دج

وخلال السنة N+1 أكملت المؤسسة انجاز المنتجات قيد الإنتاج وذلك بإضافة العناصر التالية:

- تطلب إتمام المنتجات قيد التصنيع ماليي، مواد أولية 1000 دج، أجور سددت بشيك ب 4000 دج.
- تطلب إتمام الدراسات قيد الانجاز أجورا سددت بشيك ب 1000 دج، سعر بيع هذه الخدمات هو 7500 دج.

المطلوب:

- تسجيل العمليات في اليومية للسنة N و N+1.

الحل:

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
		-----N/12/31-----		
	5000	من ح/ منتجات قيد الإنتاج		331
	1000	من ح/ دراسات قيد الإنتاج		341
5000		الى ح/ منتجات قيد الإنتاج مخزنة	7251	
1000		الى ح/ دراسات قيد الانجاز مخزنة	7241	
		منتجات وخدمات قيد الانجاز		
		-----N+1/01/01-----		
	5000	من ح/ منتجات قيد الإنتاج مخزنة		7251
	1000	من ح/ دراسات قيد الانجاز مخزنة		7241
5000		الى ح/ منتجات قيد الإنتاج	331	
1000		الى ح/ دراسات قيد الإنتاج	341	
		عكس القيد لترصيد الحسابات		
		-----N+1/01/01-----		
	1000	من ح/ مواد أولية مستهلكة		601
	4000	من ح/ أجور العمال		631



1000		الى / مواد أولية ولوازم	310	
4000		الى / البنك	512	
		مصاريف إتمام المنتجات		
		-----N+1/01/01-----		
	10000	من / منتجات مصنعة		355
10000		الى / مخزون منتجات مصنعة	72	
		منتجات مصنعة بالمخزن		
		-----N+1/01/01-----		
	1000	من / أجور المستخدمين		631
1000		الى / البنك	512	
		مصاريف إتمام الخدمات		
		-----N+1/01/01-----		
	7500	من / الزبائن		411
7500		الى / مبيعات الدراسات	705	
		خدمات على الحساب		

معالجة المنتجات المخزنة ح/35:

1 (أثناء الفترة :

تعمل حسابات المخزونات 35- مخزونات المنتجات " كحسابات مخزن، تخصم من الجانب المدين حسابات السلع المدرجة في المخزن بالتقيد في الجانب الدائن الحسابات 72 " إنتاج مخزون أو منتقص من المخزون وتفيد في الجانب الدائن المخزونات بالخصم من الجانب المدين لذات الحسابات 72.

2) وفي نهاية الفترة، تسجل الفوارق المحتملة بين المخزون المادي، المقدر بشكل خارج عن المحاسبة، وبين المخزون الظاهر في الجانب المدين خصم الحسابات 35 في المحاسبة، لتقيد مبلغ هذه الحسابات إلى القيمة المثبتة في الجرد المادي كما يسجل بوجه عام كل من الزيادة والنقصان في الجرد في الحساب 72 " إنتاج مخزون أو منتقص من المخزون".

مثال:

إليك العمليات التالية:

- تم إنتاج 100 طاولة تامة الصنع تكلفه كل طاولة 1000 دج، 50 طاولة غير تامة الصنع، تكلفه كل واحدة 600 دج. كما نتج عن عملية التصنيع بقايا خشب قدر سعر بيعها الصافي بـ 2000 دج
- باعت 60 طاولة بـ 1200 دج، كما باعت كل البقايا بـ 1500 دج، الكل على الحساب.
- إتمام تصنيع 30 طاولة كانت نصف مصنعة وتتطلب إتمام كل واحدة 300 دج من المواد و100 دج من الأجور سددت بشيك.

المطلوب:

- تسجيل العمليات السابقة في اليومية.

الحل:

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
		-----01-----		
	100000	من ح/ منتجات مصنعة		355
	30000	من ح/ منتجات وسيطية		351
	2000	من ح/ بقايا منتجات ومواد		356
132000		الى ح/ انتاج مخزن	72	
		منتجات بالمخزن		
		-----02-----		
	73500	من ح/ الزبائن		411
7200		إلى ح/ مبيعات منتجات مصنعة	701	
1500		إلى ح/ مبيعات بقايا منتجات	703	
		إثبات عملية البيع		
		-----//-----		
	62000	من ح/ انتاج مخزن		72
60000		إلى ح/ منتجات مصنعة	355	
2000		إلى ح/ بقايا منتجات ومواد	356	
		تسليم المبيعات		
		-----03-----		
	18000	من ح/ انتاج مخزن		72
18000		الى ح/ منتجات وسيطية	351	



		سحب منتجات 600*300		
		-----//-----		
	9000	من ح/ مواد أولية مستهلكة 300*30		601
	3000	من ح/ أجور مستخدمين 100*30		631
9000		الى ح/ مواد ولوازم	31	
3000		الى ح/ البنك	512	
		مصاريف الإكمال		
		-----//-----		
	30000	من ح/منتجات مصنعة		355
30000		الى ح/ انتاج مخزن	72	
		30 وحدة تامة الصنع		

III - تقييم المخزونات:

تتلخص طرق تقييم المخزونات في الطرق الثلاثة التالية:

1- طريقة التكاليف الحقيقية: تركز على تحديد قيمة المخزون بالأخذ بعين الاعتبار تكاليف الإنتاج او الشراء التي تم تحملها فعلا ، ونميز في هذا المجال بين الطريقتين التاليتين:

- التكلفة الوسطية المرجحة: ونعني بهذه الطريقة ان الصادر من المخزون يقيم بالتكلفة (السعر) الوسطية المرجحة للإدخالات وتحسب وفق الصيغة التالية:

$$\frac{(Q_1 P_1 + Q_2 P_2 + Q_3 P_3 \dots \dots \dots + Q_n P_n)}{Q_1 + Q_2 + Q_3 \dots \dots \dots + Q_n} = \text{التكلفة الوسطية المرجحة}$$

حيث يرمز للكميات ب $Q_1, Q_2, Q_3 \dots \dots \dots + Q_n$

ويرمز الى تكلفة (السعر) الوحدة ب $P_1, P_2, P_3 \dots \dots \dots P_n$

- طريقة الوارد أولا الصادر أولا (FIFO :First in first out) : حسب هذه الطريقة فانه يتم تقييم المخزون الصادر إلى الخارج بقيمة المخزون الوارد (الداخل) أولا اي سابقا.

وفيما يخص طريقة الوارد أخيرا الصادر أولا (LIFO :Last in first out) فان استعمالها أصبح غير مسموح به في اطار العمل بالنظام المحاسبي المالي.

2- **طريقة التكاليف المعيارية:** تأخذ التكاليف المعيارية بالإعتبار المستوى العادي للمواد واللوازم والأجور والكفاءة والطاقة المستخدمة. ويتم مراجعة هذه المستويات بصفة منتظمة وإذا استدعى الأمر يتم تعديلها حسب الظروف السائدة. وهذا من اجل تقديم نتيجة أقرب إلى التكلفة الحقيقية.

مثال رقم 02:

تقوم مؤسسة بتقييم مخزوناتنا وفق طريقة التكلفة المعيارية، حيث تسجل في كل سنة انحراف بين التكلفة المعيارية والتكلفة الحقيقية ما بين 4% و 5%، في N/12/31 قدر المخزون النهائي من المنتج التام الصنع ب 9000 وحدة قيمت تكلفته ب 14.9 دج وفق طريقة التكلفة المعيارية، بينها أظهرت الطريقة الحقيقية تكلفة 15.5 دج للوحدة، ومنه فان الفرق بين التكلفة المعيارية والتكلفة الحقيقية المقدر ب 1.5 دج يسجل ضمن التكاليف الخاصة بالدورة ولا يدخل في تكلفة المخزون.

3- **طريقة سعر التجزئة:** تستخدم طريقة التجزئة عادة في قطاع التجزئة لقياس المخزون الذي يحتوي على أعداد كبيرة من الأصناف السريعة التغير، والتي لها هامش ربح متشابه، وذلك في الأحوال التي يصعب فيها تطبيق طرق أخرى. وتتحدد تكلفة المخزون عن طريق استبعاد نسبة الربح الإجمالي المناسبة من القيمة البيعية للمخزون.

مثال رقم 03:

البيان	تكلفة المخزون	سعر التجزئة
مخزون أول مدة	100000	150000
المشتریات	1100000	1850000
مجموع البضاعة	1200000	2000000
نسبة التكلفة إلى التجزئة 65%		
المبيعات		1800000
مخزون آخر المدة مقدر بسعر التجزئة		200000
التكلفة المقدرة لمخزون آخر المدة		130000
		200000X65%

ومنه فان سعر الشراء يكون في حدود 35% من سعر البيع. والمخزون يظهر في الميزانية الختامية بقيمة
 $130\ 000 = 65\% \times 200\ 000$.

تقييم المخزون في اخر الدورة:

يقيم المخزون في نهاية الدورة المالية بالقيمة الأقل بين بالتكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق وهذا ما يتمشى مع احد المبادئ الأساسية وهو مبدأ الحيطة والحذر، ونشير هنا إلى أن صافي القيمة القابلة للتحقق هي (السعر المقدر للبيع في ظل النشاط العادي مطروحا منه التكاليف المقدرة والتكاليف الضرورية المقدرة لإتمام عملية البيع).

مثال رقم 04:

المبالغ	البيان
200 000	التكلفة
220 000	سعر البيع المقدر
30 000	التكلفة المقدرة للبيع
190 000	صافي القيمة القابلة للتحقق -20000 30000
10 000	الفرق بين التكلفة والقيمة القابلة للتحقق 200000 - 190000

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن صافي القيمة القابلة للتحقق 190 000 والتي هي أقل من التكلفة التاريخية المقدرة ب 200 000 . وبالتالي فإنه يجب تخفيض قيمة المخزون بمقدار 10 000 ويجب تكوين مؤونة بهذا المقدار

التمرين رقم 01

في N/01/01 المخزون من المادة M الضروري لصنع المنتج النهائي لمؤسسة Pétroleum هو 2 000 وحدة بسعر 274 دج في خلال شهر جانفي N تمت تسجيل الفواتير التالية:

- 01/05: فاتورة 200: 2 500 وحدة ب 240 دج تخفيض 10% مصاريف النقل 8 500 دج، TVA 17%
- 01/15: فاتورة 220: 2 000 وحدة ب 230 دج تخفيض 12% مصاريف النقل 6 500 دج، TVA 17%
- 01/25: فاتورة 270: 5 000 وحدة ب 220 دج تخفيض 15% مصاريف النقل 1 500 دج، TVA 17%

وتم في نفس الشهر تسجيل المخرجات الثالثة التالية:



- 01/08 : 1 500 وحدة

- 01/16 : 2 800 وحدة

- 01/22 : 1 200 وحدة

المطلوب:

1- تقييم المخزونات والمخرجات وفق الطرق التالية:

- التكلفة الوسطية المرجحة بعد كل ادخال

- التكلفة الوسطية المرجحة الشهرية

- الوارد اولا الصادر اولا.

2- التسجيل المحاسبي لشراء المخزونات إضافة إلى الحركة التي طرأت عليها (حسب طريقة الوارد اولا الصادر

أولا) حسب الطريقتين التاليتين:

- حسابات الأعباء تمسك حسب طبيعة الأعباء.

- حسابات الأعباء تمسك حسب الوظيفة.

الحل:

حساب تكلفة ادخال المخزونات:

- الادخال في 01/05 : $2\,500 * 240 * 90\% + 8\,500 = 548\,500$.

- الادخال في 01/15 : $2\,000 * 230 * 88\% + 6\,500 = 411\,300$.

- الادخال في 01/25 : $5\,000 * 220 * 85\% + 18\,000 = 812\,750$.

تقييم المخرجات وفق التكلفة الوسطية المرجحة بعد كل ادخال:

القيمة			تكلفة الوحدة			الكمية			الحركة	التاريخ	
المخزون	إخراج	إدخال	المخزون	إخراج	إدخال	المخزون	إخراج	إدخال			
548 000		548 000	274,00		274,00	2 000		2 000	مخزون اولي	01/01	
1 096 500		548 000	219,40		219,40	2 500		2 500	إدخال	01/05	
731 000	365 500		243,67			3 000	1 500		إخراج	01/08	
1 142 300		411 300			205,65	5 000		2 000	إدخال	01/15	
502 612	639 688			228,46		2 200	2 800		إخراج	01/16	
228 460	274 152			228,46		1 000	1 200		إخراج	01/22	
1 041 210		812 750			143,70	6 000		5 000	إدخال	01/25	
2320050										المجموع	

568.75/1772050

التكلفة الوسطية المرجحة بعد كل ادخال في نهاية الشهر 173.53



- التكلفة الوسطية المرجحة الشهرية:

$$000 + 2\,000 + 2\,500 + 2\,000) / (312\,750 + 411\,300 + 548\,500 + 548\,000) \\ 201.78 = (5$$

بقي في المخزون 6 000 وحدة مقيمة بسعر 201.78

$$\text{التكلفة الوسطية المرجحة} = \text{ك1س1} + \text{ك2س2} + \dots + \text{ك ن س ن} \\ \text{ك1} + \text{ك2} + \dots + \text{ك ن}$$

طريقة الوارد أولا صادر أولا :

القيمة			تكلفة الوحدة			الكمية			التاريخ	الحركة
المخزون	إخراج	إدخال	المخزون	إخراج	إدخال	المخزون	إخراج	إدخال		
548 000		548 000	274,00		274,00	2 000		2 000	01/01	مخزون أولي
1 096 500		548 000	219,40		219,40	2 500		2 500	01/05	إدخال
			274							
685 500	411 000					3 000	1 500		01/08	إخراج
1 096 800		411 300			205,65	5 000		2 000	01/15	إدخال
502 612	641 620			229,15		2 200	2 800		01/16	إخراج
253 062	812 550			207,95		1 000	1 200		01/22	إخراج
1 065 812		812 750			143,70	6 000		5 000	01/25	إدخال
		2320050								المجموع

التسجيل المحاسبي حسب طبيعة العمليات

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
-----2010/01/05-----				
656006	540000	من ح/مشتريات مواد أولية 2500*240*90%	401	601
	8500	من ح/مصاريف نقل المشتريات		6241
	107506	من ح/الرسم على القيمة المضافة TVA الى ح/الموردون		44566
		تسجيل الفاتورة رقم 200		
-----2010/01/15-----				
491914	404800	من ح/مشتريات مواد أولية 2000*230*88%	401	601
	6500	من ح/مصاريف نقل المشتريات		6241
	80614	من ح/الرسم على القيمة المضافة TVA الى ح/الموردون		44566
		تسجيل الفاتورة رقم 220		
-----2010/01/25-----				
1337128	1100000	من ح/مشتريات مواد أولية 5000*220*85%	401	601
	18000	من ح/مصاريف نقل المشتريات		6241
	219128	من ح/الرسم على القيمة المضافة TVA الى ح/الموردون		44566
		تسجيل الفاتورة رقم 270		
-----2010/01/31-----				
517812	517812	مواد أولية مخزنة	6031	310
517812		تغير مخزون المواد الأولية		
		548000-1065812		
		المواد الأولية الباقية في المخزون		

التسجيل المحاسبي حسب الوظيفة:

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
		-----2010/01/05-----		
	548000	مشتريات مواد أولية		310
	107506	الرسم على القيمة المضافة TVA		44566
656006		الموردون	401	
		تسجيل الفاتورة رقم 200		
		-----2010/01/15-----		
	411300	مشتريات مواد أولية		310
	80614	الرسم على القيمة المضافة TVA		44566
491914		الموردون	401	
		تسجيل الفاتورة رقم 220		
		-----2010/01/25-----		
	1118000	مشتريات مواد أولية		601
	219128	الرسم على القيمة المضافة TVA		44566
1337128		الموردون	401	
		تسجيل الفاتورة رقم 270		

$$\frac{(Q_1 P_1 + Q_2 P_2 + Q_3 P_3 \dots \dots \dots + Q_n P_n)}{Q_1 + Q_2 + Q_3 \dots \dots \dots + Q_n} = \text{التكلفة الوسطية المرجحة}$$

$$\frac{(Q_0 P_0 + Q_1 P_1)}{Q_0 + Q_1} = \text{التكلفة الوسطية المرجحة بعد كل ادخال}$$

$$\frac{(Q_0 P_0 + Q_i P_i)}{Q_0 + Q_i} = \text{التكلفة الوسطية المرجحة بعد كل ادخال}$$

المحور السابع: عقود الإيجار

I- ماهية عقود الإيجار

إن العقد الإيجاري هو اتفاقية يعطى المؤجر إلى المستأجر بموجبها حق استخدام أصل لفترة زمنية متفق عليها مقابل دفعة أو سلسلة دفعات. وفي هذا الصدد نميز بين نوعين من عقود الإيجار:

- عقد الإيجار التمويلي (*contrat de location financement*) : هو عقد ينقل بشكل جوهري كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية أصل، وقد يتم أولاً يتم تحويل الملكية في نهاية العقد .
- عقد الإيجار البسيط (الاستغلالي) (*contrat de location simple*) : وهو عقد إيجار عدا عن عقد الإيجار التمويلي .

ويعتبر المعيار الفاصل بين العقدين هو انه إذا كان العقد يحول بشكل جوهري جميع المخاطر أو المنافع المتعلقة بالأصل فهو عقد إيجار تمويلي، وإذا كان لا يحول المنافع أو المخاطر بشكل جوهري من المؤجر إلى المستأجر فهو عقد إيجار بسيط²⁶ (تشغيلي).

II - أسس تصنيف عقود الإيجار التمويلي:

- ومن أمثلة الحالات التي تؤدي إلى تصنيف عقد إيجار على انه عقد تمويلي هي²⁷:
- العقد الذي تنتقل بموجبه ملكية الأصل إلى المستأجر في نهاية مدة عقد الإيجار.
 - عندما يكون للمستأجر حق شراء الأصل بسعر يتوقع أن يكون أقل إلى حد كاف من القيمة العادلة للأصل في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة حق الخيار، بحيث يكون من المؤكد بشكل معقول عند بدء عقد الإيجار أن المستأجر سيمارس هذا الحق.
 - عندما تكون مدة عقد الإيجار تغطي الجزء الرئيسي من العمر الاقتصادي للأصل حتى وإن لم يتم تحويل حق الملكية.
 - إذا بلغت عند بدء عقد الإيجار القيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار فعليا على الأقل كامل القيمة العادلة للأصل للمؤجر.
 - إذا كانت الموجودات المؤجرة ذات طبيعة خاصة بحيث يمكن للمستأجر فقط استخدامها بدون إجراء تعديلات رئيسية.

²⁶ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 19، الفرة 1.135، ص 19.

²⁷ المعيار المحاسبي الدولي رقم 17.



- كما أن هناك مؤشرات على الحالات التي تستطيع كذلك أن تؤدي إلى تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي حسب ما نص عليه المعيار الدولي رقم 17 (IAS17) وهي كما يلي:
- إذا استطاع المستأجر إلغاء عقد الإيجار وتحمل المستأجر خسائر المؤجر المتعلقة بالإلغاء.
 - إذا تحمل المستأجر المكاسب أو الخسائر من التقلبات في القيمة العادلة للأصل المتبقي (على سبيل المثال على شكل رديات إيجار مساوية لمعظم عوائد المبيعات في نهاية عقد الإيجار).
 - إذا كان للمستأجر القدرة على الاستمرار في الاستئجار لفترة ثانوية بإيجار أقل إلى حد كبير من الإيجار السائد في السوق.

III - التسجيل الخاسبي لعقد الإيجار التمويلي

ونميز بين حالتين في التسجيل عند المستأجر والتسجيل عند المؤجر كما يلي:

التسجيل عند المستأجر: يجب على المستأجر الاعتراف بعقود الإيجار التمويلي على أنها أصول والتزامات في الميزانية، وذلك بالقيمة الأقل بين القيمة العادلة للأصل المؤجر والقيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار، وتحسب هذه الأخيرة باستعمال سعر الفائدة الضمني، وإذا تعذر حسابه يمكن استخدام سعر الاقتراض التفاضلي. وسعر الفائدة الضمني (*Le taux d'intérêt implicite*) هو قيمة القرض في تاريخ إمضاء العقد وذلك بتعيين دفعات إلى تاريخ العقد. إضافة إلى ذلك تحمين القيمة الباقية وهو ما يوازي القيمة العادلة للممتلكات المؤجرة. أما معدل الاقتراض التفاضلي (*Le taux marginal d'endettement*) فهو معدل الفائدة الذي يمكن أن يدفعه المستأجر للاقتراض لمدة تعادل المال اللازم لشراء الأصل. الأصل المؤجر يهتلك بنفس الطريقة من الأصول.

التسجيل عند المؤجر: باعتبار أن المؤجر لا ينتفع بالمزايا الاقتصادية للأصل ولا يتعرض للأخطار، فإنه يعتبر كمقرض سوف يدفع له من طرف المستأجر الدفعات الخاصة بالأصل والمحددة في العقد. ومن ثم فإن القيمة السوقية للأصل تسجل في الجانب الدائن.

مثال رقم 01:

قامت مؤسسة ERCC باستئجار شاحنتين نصف مقطورة من الشركة SNTR لاستعمالها في النقل البري لليضائع وذلك وفق الشروط التالية :

- الشاحنة 01: إيجار سنوي بقيمة 19 600 دج تسدد كل بداية ثلاثي في كل سنة خلال 9 سنوات إضافة إلى تسديد 0.2 دج لكل كلم مسافة مقطوعة خلال السنة أكثر من 100 000 كلم كما أن هناك إمكانية حيازة هذه الشاحنة في نهاية 5 سنوات بمبلغ 60 000 دج.
- الشاحنة 02: إيجار سنوي بقيمة 20 000 دج تدفع في بداية كل ثلاثي من كل سنة، خلال 9 سنوات إضافة إلى تسديد 0.2 دج لكل كلم مسافة مقطوعة أكثر من 100 000 كلم خلال السنة كما أن هناك إمكانية حيازة هذه الشاحنة في نهاية 9 سنوات بمبلغ 10 000 دج (أي أن الشاحنة تسترجع ويتنازل عليها إلى شركة أخرى).

تقدير متوسط الاستعمال لكل من هذه الشاحنات هو 1 000 000 كلم خلال 10 سنوات ويبلغ ثمن الحيازة لمؤسسة SNTR هو 120 000 دج المطلوب:

- 1- ميز بين هذين القدين، وأي منهما عقد إيجار تمويلي.
- 2- حدد لكل من هذين العقدين سعر الفائدة الضمني السنوي.
- 3- سجل لدى كلي من المؤسستين العمليات اللازمة خلال سنة N علما أن مؤسسة SNTR سجلت المسافة المقطوعة لكل من الشاحنة 01 والشاحنة 02 على التوالي كما يلي 90 000 كلم و 110 000 كلم.

الحل:

1- التمييز بين العقدين:

- **العقد الأول هو عقد إيجار بسيط:** ذلك لأنه لا يستوفي الشروط الأساسية المنصوص عليها حسب معايير المحاسبة الدولية ليكون عقد إيجار تمويلي، لان مدة عقد الإيجار تغطي الجزء الرئيسي من العمر الاقتصادي للأصل، كما أن سعر الأصل ليس أقل إلى حد كاف من القيمة العادلة للأصل في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة حق خيار الشراء، والذي يمثل 50 % من القيمة الجديدة.
- **العقد الثاني هو عقد إيجار تمويلي:** حتى لو لم يكن هناك نقل للملكية في نهاية العقد، إضافة إلى أن مدة العقد تغطي جزء رئيسي من مدة الحياة الاقتصادية للأصل.



2- حساب سعر الفائدة الضمني:

نقوم بحساب المعدلات الثلاثية لان دفعات السداد تكون كل بداية ثلاثي ومن ثمة نحسب المعدل السنوي المكافئ.

العقد 01: لدينا في حالة معدل الفائدة الثلاثي ما يلي:

$$-20 (i + 1) \times 60\,000 + (1 + i) \times \frac{-20 (i + 1) - 1}{i} \times 4\,900 = 120\,000$$

$$i = 2.142\%$$

ومنه فان المعدل السنوي المكافئ: $i = (i + 1)^4 - 1 = 8.85\%$

العقد 02: لدينا في حالة معدل الفائدة الثلاثي ما يلي:

$$-36 (i + 1) \times 10\,000 + (1 + i) \times \frac{-36 (i + 1) - 1}{i} \times 5\,000 = 120\,000$$

$$i = 2.763\%$$

ومنه فان المعدل السنوي المكافئ: $i = (i + 1)^4 - 1 = 11.52\%$

التسجيل المحاسبي

في سجلات العقد 01: لدينا في حالة معدل الفائدة الثلاثي

$$-20 (i + 1) \times 60\,000 + (1 + i) \times \frac{-20 (i + 1) - 1}{i} \times 4\,900 = 120\,000$$

$$i = 2.142\%$$

ومنه فان المعدل السنوي المكافئ: $i = (i + 1)^4 - 1 = 8.85\%$

التسجيل المحاسبي في دفاتر ERCC:

العقد 01:

م/الدائن	م/مدين	البيان	رقم/ح	رقم/ح
		-----N/01/01-----		
	4900	من ح/الإيجارات معدات نقل		6135
	960,40	من ح/الرسم على القيمة المضافة TVA		4456
5 860,40		إلى ح/ البنك	512	
		الثلاثي الاول		
		-----N/04/01-----		
	4900	من ح/الإيجارات معدات نقل		6135
	960,40	من ح/الرسم على القيمة المضافة TVA		4456
5 860,40		إلى ح/ البنك	512	
		الثلاثي الثاني		
		-----N/07/01-----		
	4900	من ح/الإيجارات معدات نقل		6135
	960,40	من ح/الرسم على القيمة المضافة TVA		4456
5 860,40		إلى ح/ البنك	512	
		الثلاثي الثالث		
		-----N/10/01-----		
	4900	من ح/الإيجارات معدات نقل		6135
	960,40	من ح/الرسم على القيمة المضافة TVA		4456
5 860,40		إلى ح/ البنك	512	
		الثلاثي الرابع		

العقد الثاني:

م/الدائن	م/مدين	البيان	رقم/ح	رقم/ح
		-----N/01/01-----		
120 000	120 000	من ح/معدات نقل محل عقد إيجار تمويلي إلى ح/ ديون عن عقد إيجار تمويلي	167	2482
		تسجيل عقد الإيجار التمويلي -----////////-----		
	5 000	من ح/ديون عن عقد إيجار تمويلي		167
5 930	930	من ح/الرسم على القيمة المضافة TVA إلى ح/ البنك	512	4456
		الثلاثي الأول -----N/04/01-----		
	3 178	من ح/الأعباء المالية، 120000-5000-115000x2,763%		661
	1 822	من ح/ديون عن عقد إيجار تمويلي 5000-3178		167
5 930	930	من ح/الرسم على القيمة المضافة TVA إلى ح/ البنك	512	4456
		الثلاثي الثاني -----N/07/01-----		
	3 127	من ح/الأعباء المالية، 115000-1822-113178x2,763%		661
	1873	من ح/ديون عن عقد إيجار تمويلي 5000-3127		167
5 930	930	من ح/الرسم على القيمة المضافة TVA إلى ح/ البنك	512	4456
		الثلاثي الثالث -----N/10/01-----		
	3 075	من ح/الأعباء المالية، 113178-1873-111305x2,763%		661
	1 925	من ح/ديون عن عقد إيجار تمويلي 5000-3075		167
5 930	930	من ح/الرسم على القيمة المضافة TVA إلى ح/ البنك	512	4456
		الثلاثي الرابع -----N/12/31-----		
3 022	3 022	من ح/الأعباء المالية، 111305-1925-109380x2763%		661
		إلى ح/ أعباء مالية مطلوب سدادها	1688	

		أعباء مالية مطلوب سدادها في n+1/01/01 -----N/12/31-----	
	2 000	من ح/إيجارات x 0,2010000	6135
	392	من ح/الرسم على القيمة المضافة TVA	4456
2 392		إلى ح/ البنك	512
		إتاوات مدفوعة على المسافة المقطوعة أكثر من 100000 كلم	
		-----N/12/31-----	
	12 222	من ح/مخصصات اهتلاك الشبكات	6811
12 222		إلى ح/ اهتلاك معدات نقل	2818
		اهتلاك السنة (10000-120000)/9	

التسجيل المحاسبي في دفاتر SNTR:
العقد الأول:

رقم/ح	رقم/ح	البيان	م/مدین	م/الدائن
		-----N/01/01-----		
	2182	من ح/معدات نقل	120 000	
	4456	من ح/الرسم على القيمة المضافة TVA	23 520	
	404	إلى ح/موردو التثبيتات		143 520
		حيازة معدات نقل		
		-----////////-----		
	512	من ح/البنك	5 860,40	
	706	إلى ح/اداء خدمات من عملية الايجار	4 900	
	4457	إلى ح/الرسم على القيمة المضافة TVA	960,4	
		ايرادات الثلاثي الاول		
		-----N/04/01-----		
	512	من ح/البنك	5 860,40	
	706	إلى ح/اداء خدمات من عملية الايجار	4 900	
	4457	إلى ح/الرسم على القيمة المضافة TVA	960,4	
		ايرادات الثلاثي الثاني		
		-----N/07/01-----		
	512	من ح/البنك	5 860,40	
	706	إلى ح/اداء خدمات من عملية الايجار	4 900	
	4457	إلى ح/الرسم على القيمة المضافة TVA	960,4	
		ايرادات الثلاثي الثالث		
		-----N/10/01-----		
	512	من ح/البنك	5 860,40	
	706	إلى ح/اداء خدمات من عملية الايجار	4 900	
	4457	إلى ح/الرسم على القيمة المضافة TVA	960,4	
		ايرادات الثلاثي الرابع		
		-----N/12/31-----		
	6811	من ح/مخصصات اهتلاك التثبيتات	12 000	
	2818	إلى ح/اهتلاك معدات نقل	12000	
		اهتلاك السنة 10/120000		

العقد الثاني:

م/الدائن	م/مدين	البيان	رقم/ح	رقم/ح
		-----N/01/01-----		
	120 000	من ح/معدات نقل		2182
	23 520	من ح/الرسم على القيمة المضافة TVA		44562
143 520		إلى ح/موردوا التثبيتات	404	
		حيازة معدات نقل 01		
		-----////////-----		
	120 000	من ح/قرض عقد إيجار تمويلي		274
120 000		إلى ح/ إيرادات التنازل عن عناصر التثبيتات	775	
		عقد إيجار تمويلي مع ERCC		
		-----////////-----		
	120 000	من ح/القيمة المحاسبية الصافية للتثبيتات المخازة		675
120 000		إلى ح/ معدات نقل	2182	
		عقد إيجار تمويلي مع ERCC		
		-----////////-----		
	5 930	من ح/البنك		512
5 000		إلى ح/قرض عقد ايجار تمويلي	274	
930		إلى ح/الرسم على القيمة المضافة TVA	44571	
		الثلاثي الاول		
		-----N/04/011-----		
	5 930	من ح/البنك		512
1 822		إلى ح/ قرض عقد إيجار تمويلي	274	
3 178		إلى ح/عائدات الاصول المالية	7626	
930		إلى ح/الرسم على القيمة المضافة TVA	44571	
		الثلاثي الثاني		
		-----N/07/01-----		
	5 930	من ح/البنك		512
1 873		إلى ح/ قرض عقد ايجار تمويلي	274	
3 127		إلى ح/ عائدات الاصول المالية	7626	
930		إلى ح/ الرسم على القيمة المضافة TVA	44571	
		الثلاثي الثالث		
		-----N/10/01-----		

	5 930	من ح/البنك		512
1 925		إلى ح/ قرض عقد ايجار تمويلي	274	
3 075		إلى ح/ عائدات الاصول المالية	7626	
930		إلى ح/ الرسم على القيمة لمضافة TVA	44571	
		الثلاثي الرابع		
		-----N/12/31-----		
	3 022	من ح/فوائد القروض		27684
3 022		إلى ح/ عائدات الاصول المالية	7626	
		فوائد القروض للدفع في N+1/01/01		

المحور الثامن: محاسبة الأوراق التجارية

I- مفهوم الأوراق التجارية

تمثل الأوراق التجارية تعهدا كتابيا موقع من قبل محررها بدفع مبلغ معين في تاريخ معين، ويتم الاعتراف بها محاسبيا تحت تسمية أوراق القبض بالنسبة لحاملها وأوراق الدفع بالنسبة لمحررها، وتأخذ شكلين هما الكمبيالة والسند الاذني.

الكمبيالة: هي امر بالدفع يصدر من الدائن الى المدين، يأمره فيه بدفع مبلغ معين في تاريخ معين لأمر الساحب او لأمر شخص اخر (ثالث) يسمى المستفيد.

- الساحب: هو الشخص الدائن الذي انشاء الالتزام.
- المسحوب عليه: هو الشخص المكلف بدفع قيمة الكمبيالة (الشخص المدين).
- المستفيد: هو الشخص الذي تسحب الكمبيالة لأمره تدفع قيمتها له في تاريخ الاستحقاق.

السند الاذني: لا يعتبر السند الاذني من الأوراق التجارية إلا في حالة التعامل التجاري، وهو صك يحرره شخص يسمى المدين يتعهد فيه بدفع لشخص اخر (المستفيد) مبلغا من النقود في تاريخ الاستحقاق.

II- المعالجات المحاسبية لأوراق القبض

- تتلخص اوجه التصرف بأوراق القبض حتى تحصيل قيمتها في تاريخ الاستحقاق بأربع حالات هي:
- الاحتفاظ بها وتحصيل قيمتها في تاريخ الاستحقاق.
 - ارسالها الى البنك للتحويل في تاريخ الاستحقاق.
 - خصمها قبل تاريخ الاستحقاق لدى احد البنوك.
 - تظهيرها لشخص اخر.

أولا: الاحتفاظ بها وتحصيل قيمتها في تاريخ الاستحقاق.

مثال 01

في 2008/05/01 باع التاجر عمر الى على بضاعة قيمتها 5.000 دج على الحساب، وفي 2008/05/02 قام التاجر على بسحب كمبيالة لامر عمر بقيمة الدين تستحق في 2008/07/03 قبلها الاخير فورا.

المطلوب:

اثبات العمليات السابقة في يومية التاجر عمر وفق الحالات التالية:

- في 2008/07/03 تم دفع قيمتها نقدا.



- عجز على دفع قيمة الورقة، فتم الاتفاق على تجديد قيمة الورقة بأخرى تستحق الدفع بعد شهرين من تاريخ استحقاق الورقة الاولى بفائدة 6% سنويا.
- في 2008/07/03 تم الاتفاق على دفع 3.000 دج نقدا، ويتم سحب كميالة بالباقي لمدة شهرين وبفوائد تأخير 6%.
- رفض على دفع قيمة الورقة (فقام عمر بعمل بريستو - احتجاج عدم الدفع) بـ 30 دج لدى المحكمة وقد دفع عمر رسوم احتجاج كلفت 30 دج.

الحل

رقم/ح	رقم/ح	البيان	م/مدین	م/الدائن
		-----2008/05/01-----		
	411	من ح/الزبون على	5000	
	700	إلى ح/مبيعات بضاعة		5000
		اثبات عمليات البيع		
		-----2008/05/02-----		
	4130	من ح/اوراق القبض	5000	
	411	إلى ح/الزبون على		5000
		اثبات الحصول على كميالة		
		-----2008/07/03-----ح1		
	530	من ح/الصندوق	5000	
	4130	إلى ح/اوراق القبض		5000
		اثبات تسديد العميل على نقدا		
		-----2008/07/03-----ح2		
	411	من ح/الزبون على	5000	
	4130	إلى ح/اوراق القبض		5000
		الغاء الورقة القديمة		
		-----////////-----		



	5050	من ح/ورقة قبض جديدة	4130
5000		إلى ح/الزبون	411
50		إلى ح/فوائد تاخير دائنين	750
		اثبات الورقة الجديدة	
		-----2008/07/03-----	
	5000	من ح/الزبون	411
5000		إلى ح/اوراق القبض	4130
		-----2008/07/03-----ح3	
	2020	من ح/اوراق القبض	4130
	3000	من ح/الصندوق	530
5000		إلى ح/الزبون	411
20		إلى ح/فوائد تاخير دائنين	750
		تسديد جزء واصدار كمبيالة جديدة	
		-----2008/07/03-----	
	5000	من ح/الزبون على	411
5000		إلى ح/اوراق القبض	4130
		اثبات الغاء الكمبيالة برفض الاخير دفع قيمتها	
		-----/////////-----	
	30	من ح/الزبون	411
30		إلى ح/الصندوق	530
		اثبات تحميل العميل برسوم البريستو	

ثانيا: إرسال أوراق القبض إلى البنك للتحصيل في تاريخ الاستحقاق

تتطلب عملية تحصيل هذه الأوراق من طرف البنك بعض الإجراءات الإدارية والمحاسبية، حيث يتحمل حامل الورقة بعض المصاريف البنكية لقاء خدمات تحصيل الورقة من المدين في تاريخ الاستحقاق.

مثال:

في 2008/03/01 باع زياد الى طارق بضاعة بمبلغ 10.000 دج على الحساب، وفي 2008/03/02 قام طارق بسحب كمبيالة لامر زياد بقيمة دينية تستحق في 2008/05/02، وفي 2008/03/04 أرسل زياد ورقة طارق الى البنك للتحصيل لقاء عمولة 100 دج.

المطلوب: اثبات القيود المحاسبية في ظل الحالتين التاليتين:

- في تاريخ الاستحقاق حصل البنك قيمة الورقة من المدين.
- في تاريخ الاستحقاق رفض المدين سداد قيمة الورقة، فعمل البنك احتجاج عدم الدفع، مقابل رسوم 30 دج بناء على اتفاق مسبق مع زياد.

م/الدائن	م/مدين	البيان	رقم/ح	رقم/ح
		-----2008/03/01-----		
	10000	من ح/الزبون على		411
10000		إلى ح/مبيعات بضاعة	700	
		اثبات عنليات البيع		
		-----2008/03/02-----		
	10000	من ح/اوراق القبض		4130
10000		إلى ح/الزبون طارق	411	
		اثبات الحصول على كمبيالة		
		-----2008/03/04-----		
	10000	من ح/اوراق قبض برسم الامانة		4131
10000		إلى ح/أوراق القبض	4130	
		ارسال كمبيالة طارق للبنك للتحصيل		
		-----2008/05/02-----ح1		



	9900	من ح/البنك	512
	100	من ح/عمولة التحصيل	627
10000		إلى ح/ اوراق قبض برسم التحصيل	4131
		اثبات صافي قيمة الورقة	
		ح2-----2008/05/02-----	
	10030	من ح/الزبون	411
	100	من ح/عمولة التحصيل	627
10000		إلى ح/ اوراق قبض برسم التحصيل	4131
130		إلى ح/البنك	512
		اثبات رفض المدين دفع قيمة الورقة المسحوبة	

ثالثا: خصم الأوراق التجارية

يقصد بخصم الأوراق التجارية بيعها الى بنك معين قبل تاريخ استحقاقها، لقاء مبلغ يقل عن قيمتها الاسمية، ومعادلا لقيمتها الحالية في تاريخ استحقاقها، ويعتبر الفرق بين القيمتين مصاريف الخصم(مصاريف الاجبو) مثال:

في 2088/04/01 باع اياد بضاعة الى خالد بمبلغ 5.000 دج على الحساب، وفي 2008/04/02 سحب خالد كمبيالة لامر اياد بقيمة الدين تستحق بعد شهرين، قبلها الاخير فوارا. في 2008/04/03 ارسل اياد الورقة المسحوبة على خالد للبنك لخصمها، وفي 2008/04/04 ورد اشعار من البنك يفيد بقبول خصم ورقة خالد لقاء فائدة 15% سنويا وعمولة خصم 5%.

المطلوب: اثبات العمليات السابقة ببيمة اياد

م/الدائن	م/مدين	البيان	رقم/ح	رقم/ح
		-----2008/04/01-----		
5000	5000	من ح/الزبون خالد إلى ح/ مبيعات بضاعة اثبات عنليات البيع	700	411
		-----2008/04/02-----		
5000	5000	من ح/ اوراق القبض إلى ح/ الزبون خالد اثبات الحصول على كمبيالة	411	4130
		-----2008/04/03-----		
5000	5000	من ح/اوراق قبض برسم الامانة إلى ح/ اوراق القبض ارسال اوراق القبض للتحصيل	4130	4131
		-----2008/04/04-----		
	4625	من ح/البنك		512
	375	من ح/مصاريف الاجيو		668
5000		إلى ح/ اثبات خصم ورقة خالد	4131	
		-----////////-----		
		الفائدة=5000*0.15*12/2=125		
		العمولة=0.05/5000=250		
		مصاريف الاجيو = الفائدة+العمولة		

رابعاً: تظهير الأوراق التجارية

تعرف عملية تظهير الأوراق التجارية بأنها انتقال الورقة التجارية من شخص معين إلى شخص آخر لوفاء في معاملاتهم التجارية بنقل امر الدفع كتابة على ظهر الورقة لدائن آخر، وينحصر الأثر المحاسبي لهذه العملية على المظهر والمظهر إليه إما المدين الأصلي فلا يسجل أي قيد لهذه العملية.

مثال:

في 2008/05/01 باع عصام بضاعة الى حميد بمبلغ 3.000 دج على الحساب وفي نفس التاريخ اشترى عصام بضاعة من احمد بمبلغ 4.000 دج، دفع منها 1.000 دج نقدا والباقي على الحساب، في 2008/05/02 سحب حميد ورقة تجارية لامر عصام تستحق الدفع بعد شهرين من تاريخه، وقام بعد ذلك عصام بتظهير ورقة حميد الى احمد تسديدا لدينه.

المطلوب: اثبات العمليات في يومية عصام وفق الخيارات التالية:

- في تاريخ استحقاق الورقة دفع حميد قيمتها نقدا الى احمد.
- في تاريخ استحقاق الورقة رفض حميد دفع قيمتها، فاشهر احمد عصام برفض حميد دفع قيمة الورقة وقام بعمل البرتستو لدى المحكمة كلفه 20 دج.

الحل:

رقم/ح	رقم/ح	البيان	م/مدين	م/الدائن
		-----2008/05/01-----		
411		من ح/ الزبون حميد	0003	
	700	إلى ح/ مبيعات بضاعة		0003
		اثبات عمليات البيع		
		-----2008/05/01-----		
380		من ح/ مشتريات بضاعة	0004	
	401	إلى ح/ الزبون احمد		0003
	530	الصندوق		1000
		إلى ح/ إثبات عملية الشراء		
		-----2008/05/02-----		
4130		من ح/ اوراق قبض	0003	



0003		إلى ح/ الزبون حميد اثبات سحب كمييالة -----2008/05/02-----	411	
	3000	من ح/ المورد احمد	401	
3000		إلى ح/ اوراق القبض تظهير كمييالة حميد الى احمد سدادا لدينه ح2-----2008/07/02-----	4130	
	3000	من ح/ الزبون احمد	411	
3000		إلى ح/ اوراق قبض رفض حميد السداد -----/////////-----	4130	
	3000	من ح/ اوراق القبض	4130	
3000		إلى ح/ المورد احمد اثبات رجوع دين احمد الى عصام -----/////////-----	401	
	20	من ح/ الزبون حميد	411	
20		إلى ح/ المورد احمد تحميل حميد رسوم الاحتجاج	401	

III-المعاملات المحاسبية لأوراق الدفع

إذا كانت الكمبيالة تمثل ورقة قبض بالنسبة للبائع فإن نفس الورقة تكون بالنسبة للمشتري ورقة دفع، فأوراق القبض تعتبر أصل من الأصول المتداولة للبائع الحق بالتصرف بها حسب أوجه التصرف المتاحة في زمان ومكان معينين، وبالمقابل تعتبر أوراق الدفع التزام على المشتري وابة السداد في تاريخ الاستحقاق لمالك الورقة في ذلك التاريخ.

مثال:

- في 2008/03/01 اشترى التاجر اديب بضاعة من نبيل بمبلغ 4.000دج، على الحساب وفي 2008/04/02 حرر اديب كمبيالة بقيمة الدين الذي بذمته الى نبيل تستحق في 2008/05/01. المطلوب: اثبات العمليات السابقة في يومية التاجر اديب في ظل الافتراضات التالية في تاريخ 2008/05/01.
- تسديد قيمة الورقة بشيك.
 - تحديد قيمة الورقة القديمة بورقة جديدة تستحق على شهر مع تحمل فوائد التاجيلا المقدرة بـ 80 دج.
 - وفض التسديد والاكتفاء بتسديد فقط 2000دج من قيمة الورقة وسحب كمبيالة بالباقي بفائدة 12% لمدة 5 اشهر.

الحل:

رقم/ح	رقم/ح	البيان	م/مدین	م/الدائن
		-----2008/03/01-----		
	380	من ح/المشتريات	0004	
	401	إلى ح/المورد نبيل		0004
		اثبات عمليات الشراء		
		-----2008/04/02-----		
	401	أ من ح/المورد نبيل	0004	
	403	إلى ح/أوراق الدفع		0004
		سحب كمبيالة لصالح نبيل		
		ح1-----2008/05/01-----		
	403	من ح/أوراق الدفع	0004	
	512	إلى ح/البنك		0004



		تسديد قيمة الورقة	
		ح2-----2008/05/02-----	
0004	0004	من ح/ورقة دفع	403
		إلى ح/المورد	401
		الغاء الورقة المسحوبة لصالح نبيل	
		-----/////////-----	
80	80	من ح/فوائد التأخير	668
		إلى ح/المورد	401
		اثبات فوائد تاجيل تسديد الكمبيالة	
		-----/////////-----	
4080	4080	من ح/المورد	401
		إلى ح/اوراق الدفع	403
		ح3-----2008/05/01-----	
4000	4000	من ح/اوراق القبض	403
		إلى ح/الصندوق	401
		الغاء الورقة عند رفض السداد	
		-----/////////-----	
4000	4000	من ح/المورد نبيل	401
100	100	من ح/فوائد التأخير	668
2100	2100	إلى ح/اوراق الدفع	403
2000	2000	إلى ح/الصندوق	530
		اثبات تسديد ما بذمته والباقي بسحب	
		كمبيالة تستحق بعد 5 اشهر	

المحور التاسع: محاسبة عقود الإنشاء(العقود طويلة الأجل)

I-عقد المقاول:

هو عقد يتم التفاوض فيه خصيصا لتشييد أو بناء أصل أو مجموعة من الموجودات ذات العلاقات المترابطة والمتداخلة من حيث التصميم والتكنولوجيا والوظيفة أو الغرض النهائي أو الاستخدام.

عقد محدد السعر: عبارة عن عقد مقاول يقبل المقاول بموجبه تنفيذ العقد مقابل سعر محدد أو معدل ثابت لكل وحدة منتج، وفي بعض الأحيان قد يتضمن العقد شرط التعديل في ضوء التكلفة الفعلية.

عقد التكاليف مضافا إليها نسبة أو عمولة: عبارة عن عقد مقاول يستعيد بمقتضاه المقاول التكاليف المسموح بها أو المحددة بالإضافة إلى نسبة من تلك التكاليف أو رسما ثابتا (عمولة ثابتة).

وقد سارت معايير المحاسبة الدولية (وذلك قبل تعديل معيار المحاسبة عن عقود الإنشاءات في صورته النهائية) على أن هناك طريقتان يتم إتباعهما عادة للمعالجة المحاسبية للعقود هما :

* طريقة العقد التام.

* طريقة نسبة الإتمام.

II-طرق محاسبة عقود الإنشاء:

نميز طريقتين في معالجة هذا النوع من العقود هما²⁸:

1- طريقة العقد التام (العقد الكامل):

طبقاً لهذه الطريقة لا يتم الاعتراف بالأرباح المحتسبة للعقد إلا عند اكتمال تنفيذه أو إنجاز الجزء الأكبر منه، بمعنى أن الأعمال الباقية لا تمنع من الاستفادة من المبنى أو الموقع موضوع المقاول، وتتمثل الميزة الرئيسية لهذه الطريقة في أنها تبني على نتائج واقعية عند إنجاز العقد بدلاً من الاعتماد على تقديرات قد تتطلب إجراء تعديلات لاحقة نتيجة لظهور تكاليف لم تكن متوقعة ويؤخذ عليها أن الإيرادات المحققة لا تعكس أداء الفترات المحاسبية التي يتم خلالها تنفيذ عقد المقاول.

²⁸المعيار المحاسبي الدولي رقم 11.



ولم يسر معيار المحاسبة الخاص بعقود الإنشاءات على طريقة العقد التام في احتساب الإيرادات المتعلقة بعقود الإنشاءات وإنما أوجب استخدام طريقة (نسبة الإتمام) في تحديد الإيرادات التي تدرج بالقوائم المالية في نهاية كل فترة محاسبية.

مثال:

تقوم الشركة Bétaipet بتوجب عليها إنجاز جسر لصالح الامانة العامة لـ Saone le Loire، يتوقع إنجاز هذا الجسر خلال 3 سنوات بسعر بيع يقدر بـ 3000000 دج HT حسب الدراسات الدقيقة التي قامت بها الشركة Bétaipet تكلفة انتاج قدرت بـ 2100000 دج، النتيجة المتوقعة هي ربح بمقدار 900000 دج.

- في نهاية السنة N، 25% من الاعمال كانت قد انجزت من هذا المشروع ومقبولة من طرف الامانة العامة لـ Saone le Loire. الاعباء المتكبدة كانت 525000 دج.

- في نهاية السنة الموالية، 75% من الاعمال انجزت وقبلت من طرف الامانة العامة لـ Saone le Loire، حيث قدرت قيمتها بـ 1575000 دج منذ بداية المشروع.

- في N+2/12/31 تم إتمام الجسر وتسليمه إلى الأمانة العامة لـ Saone le Loire بالسعر الذي اتفق عليه، لكن ولأسباب تقنية أدت إلى زيادة التكاليف إلى 620000 دج، التي هي ضرورية في N+2 لأجل إتمام الحسر، في النهاية ارتفعت تكلفة إنجاز الجسر إلى 2195000 دج

التسجيلات المحاسبية

السنة N

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
		----- N/12/31-----		
	525000	من ح/ قيد الانجاز		355
525000		الى ح/ تغيير المخزون	724	



جدول حساب النتيجة N	
الايراء	الاعباء
525000	525000

السنة 1+N

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
1575000	1575000	----- 1 + N/12/31----- من /ح/ قيد الانجاز الى /ح/ تغيير المخزون	724	355
525000	525000	----- 1 + N/12/31----- من /ح/ تغيير المخزون إلى /ح/ قيد الانجاز	355	724

جدول حساب النتيجة N + 1	
الايراء	الاعباء
1050000	1050000

السنة 2+N

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
510000 3000000	3510000	-----N+2/12/31----- من /ح/ الزبائن الى /ح/ TVA الى /ح/	4457 704	411
1575000	1575000	-----N+2/12/31----- من /ح/ تغيير المخزون إلى /ح/ قيد الانجاز	355	724



جدول حساب النتيجة N +2	
الايراء	الاعباء
3000000	620000
الانتاج المخزن (1575000)	النتيجة 805000

2- تعريف نسبة الإتمام:

في ظل هذه الطريقة فإن الإيراد يعتبر قد تحقق ويدرج ضمن الإيرادات في قائمة الدخل عن الفترة التي تم فيها تنفيذ الأعمال، كما أن تكاليف العقد تدرج عادة كمصروفات في قائمة الدخل عن ذات الفترة المحاسبية التي تم خلالها إنجاز هذه الأعمال. بمعنى آخر يتم إظهار الإيرادات والمصروفات والأرباح التي تحققت عن ذلك الجزء المستكمل أو المنفذ من العمل حتى نهاية الفترة المالية محل القوائم المالية، وترحل باقي تكلفة العقد وأية إيرادات متعلقة به إلى السنة التالية.

ويجب الأخذ في الاعتبار أنه وفقاً لطريقة نسبة الإتمام لا ينبغي أن يؤسس أو يتم الاعتراف بالدخل الخاص بعقود المقاوله على المتحصلات النقدية أو الفواتير المحلية .. فكل منهما يقوم على شروط تعاقدية لا تقيس بالضرورة أداء العقد. والمغزى من استخدام طريقة نسبة الإتمام في المحاسبة هو أنه أغلب هذه العقود يحصل كل من البائع والمشتري على حقوق ملزمة فالمشتري يحصل على حق قانوني باقتناء الشيء المحدد في العقد، ويحصل البائع على حق المطالبة بمدفوعات مع التقدم في العمل، بما يثبت حق الملكية للمشتري، ونتيجة لذلك، فإن هناك عملية بيع مستمرة تحدث مع التقدم في العمل ويجب الاعتراف بالإيراد على هذا الأساس²⁹.

ومن مميزات هذه الطريقة أنها تعطي معلومات مفيدة عن مدى نشاط العقد ومستوى الأداء خلال الفترة إذاً تعكس إيرادات الفترة المحاسبية خلال الفترة التي تم فيها تنفيذ العمل الذي أسفر عنه هذا الإيراد بدلاً من تأجيل ذلك إلى نهاية سنة إكمال العقد، بخلاف أن هذه الطريقة تقوم بتوزيع العبء الضريبي بطريقة تحقق العدالة والمساواة على السنوات الضريبية التي يتم فيها تنفيذ عقد المقاوله وأن كنا نرى أن نتيجة المقاوله لا تتم إلا عند الإنتهاء منها وأن ربح أو خسارة أي مقاوله تظهر بالقوائم المالية أثناء فترة التنفي.

²⁹المعيار المحاسبي الدولي رقم 11.



قد يقوم المقاول بإنفاق تكاليف تتعلق بنشاط مستقبلي للعقد أي لا تتعلق بالأعمال المطلوب تنفيذها خلال المرحلة الحالية، مثال ذلك تكلفة مستلزمات تشطيب المبنى والتي يتم تخزينها لتستخدم في نهاية تنفيذ عقد المقاوله مثل هذه التكاليف تعتبر أصول شريطة أن يكون من المحتمل تغطية هذه التكلفة، وتعتبر تلك التكاليف في حكم المبالغ المستحقة على العميل وتصنف غالباً على أنها أعمال تحت التنفيذ، مع مراعاة أن أي زيادة متوقعة في إجمالي تكلفة العقد عن إجمالي إيراداته يجب إثباتها فوراً كمصروف.

مثال:

باستعمال نفس معطيات المثال السابق، سجل محاسبي القيود اللازمة حسب طريقة نسبة الإتمام أو التقدم، بعد حساب نسبة التقدم لكل سنة.

تحديد نسبة التقدم هي $25\% = 2100000/525000$

النتيجة هي $225000 = 25\% * 900000$

رقم الأعمال هو $750000 = 225000 + 525000$ دج

التسجيلات المحاسبية

السنة N

		N/12/31		
	750000	من ح/ الزبائن - فواتير للاعداد		417
750000		الى ح/ أشغال	704	

جدول حساب النتيجة N	
الايراد	الاعباء
750000	525000
	النتيجة 225000

السنة 1+N

تحديد نسبة التقدم هي $75\% = 2100000/1575000$

النتيجة هي $675000 = 75\% * 900000$ منها 225000 تم الاعتراف بها في السنة الماضية نعترف فقط بـ

450000 دج $450000 = 675000 - 225000$

رقم الاعمال هو $1500000 = 450000 + 1050000$



1500000	1500000	1+ N/12/31 من ح/الزبائن-فواتير للاعداد الى ح/مبيعات اشغال	704	417
---------	---------	---	-----	-----

جدول حساب النتيجة N	
الايراد	الاعباء
1500000	1050000 النتيجة 450000

السنة 2+N

510000 3000000	3510000	----- N+2/12/31----- من ح/الزبائن إلى ح/TVA إلى ح/مبيعات اشغال	4457 704	411
2250000	2250000	----- N+2/12/31 ----- من ح/مبيعات اشغال الى ح/الزبائن-فواتير للاعداد	417	704

جدول حساب النتيجة 2+N	
الايراد	الاعباء
-3000000,750000 (2250000)	620000 النتيجة 130000

تحليل النتيجة:

السنة	رقم الاعمال	النتيجة
N	750000	225000
N+1	1500000	450000
N+2	750000	130000
المجموع	3000000	805000

III- حالة عقد انشاء (خسارة)

حالة l'achevement

في N/12/31 سجلت الشركة وجود عقد انشاء ابرم في N/02/12 يؤدي على الأرجح الى خسارة اجمالية تقدر بـ 3000000 دج، وذلك بسبب الارتفاع الكبير في المواد الاولية، الجدول ادناه يبين العمليات الازمة خلال عملية الجرد:

الوضع في N/12/31	الوضع المتوقع في نهاية العقد	
لاشئ	17000000	الايراد المتعاقد المفوتر
5000000	20000000	التكلفة المجمعة للاعمال المنجزة والمقبولة
	(3000000)	نتيجة الاتمام

في N/12/31 سجلت الشركة مخزون انتاجها الجاري والخسارة المتوقعة للانهاء بتسجيل تدهور في المخزون ومؤونة بالمضاف.

		----- N/12/31-----		
5000000	5000000	من ح/ أشغال قيد الانجاز الى ح/ تغير المخزون	724	335
750000	750000	من ح/ مخصصات الاهتلاك إلى ح/ خسائر القيمة عن إنتاج السلع الجاري إنجاز	393	681
		----- N/12/31-----		



2250000	2250000	من ح/ مخصصات الاهتلاك إلى ح/. مؤونات	151	681
---------	---------	---	-----	-----

نسبة التقدم هي 25% أي 20000000/5000000، التدهور في المخزون هي 750000 أي 3000000*25%، اما المؤونة فهي 2250000 وهي الفرق بين الخسارة للاتمام 3000000 وتدهور قيمة المخزون 750000.

تسجل الخسارة حسب هذه الطريقة وفق جزئين:

- يسجل تدهور في قيمة المخزون الجاري في حدود الخسارة المتكبدة على الاشغال التي انجزت.
- تسجيل مؤونة بالمكمل

التي تحسب وفق النمط التالي

تدهور قيمة المخزون = الخسارة الاجمالية * نسبة التقدم

المؤونة = الخسارة الاجمالية - تدهور قيمة المخزون

حالة l'avancement

نفس معطيات المثال السابق

نسبة التقدم هي 25%

نسبة الخسارة المحملة على السنة N هي 750000-25%*3000000

بالمقابل فان راقم الاعمال الذي يسجل هو 4250000=750000-5000000

قيمة المؤونة هي 2250000=750000-3000000

4250000	4250000	----- N/12/31----- من ح/ الديون الدائنة عن أشغال أو خدمات جار إنجازها الى ح/ مبيعات اشغال	704	417
2250000	2250000	----- N/12/31----- من ح/ مخصصات الاهتلاك إلى ح/. مؤونات	151	681



المحور العاشر: محاسبة العمليات بالعملة الأجنبية

I-العمليات بالعملة الأجنبية

يمكن أن تقوم المؤسسة بنشاطات أجنبية بطريقتين³⁰:

- إما أن يكون لها معاملات بعملات
- أجنبية أو يكون لها عمليات أجنبية.

ومن أجل شمول المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات الأجنبية في القوائم المالية للمؤسسة، فإنه يجب التعبير عن المعاملات بالعملة الوطنية للمؤسسة معدة التقرير، كما يجب ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية إلى عملة المؤسسة معدة التقرير. إن المسائل الأساسية في المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية والعمليات الأجنبية هي في تحديد سعر الصرف الواجب استخدامه وكيفية الاعتراف في القوائم المالية بأثر التغيرات في أسعار الصرف.

II-تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية:

الاعتراف الأولي: المعاملة بالعملة الأجنبية هي معاملة محددة أو تتطلب التسوية بعملة أجنبية، بما في ذلك المعاملات الناشئة عن قيام المؤسسة بما يلي³¹:

- شراء أو بيع سلع أو خدمات أسعارها محددة بعملة أجنبية.
 - إقراض أو اقتراض أموال عندما تكون المبالغ المستحقة لها أو عليها محددة بعملة أجنبية.
 - تصحح طرفاً في عقد تبادل عملة أجنبية غير منجز.
 - تمتلك أو تتخلص من أصول أو تتكبد أو تسدد التزامات محددة بعملة أجنبية.
- حيث يجب أن تسجل المعاملة بالعملة الأجنبية، عند الاعتراف الأولي بالعملة الوطنية أي بعملة التقرير، بالمبلغ الناتج عن ضرب مبلغ المعاملة الأجنبية بسعر الصرف السائد بينها وبين عملة التقرير بتاريخ المعاملة.

التسجيل في تاريخ كل ميزانية:

- يجب التقرير عن البنود النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الإقفال.
- يجب التقرير عن البنود غير النقدية المحتفظ بها بالتكلفة التاريخية والمحددة بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف بتاريخ المعاملة.
- يجب التقرير عن البنود غير النقدية المحتفظ بها بالقيمة العادلة والمحددة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة عند تحديد تلك القيمة.

³⁰ المعيار المحاسبي الدولي رقم 21.
³¹ نفس المرجع.



III- الاعتراف بفروقات الصرف

ينتج فرق سعر الصرف عن التغيير في معدل الصرف بين تاريخ العملية وتاريخ التسوية لأي بنود نقدية ناشئة من عملية بالعملة الأجنبية. عندما يجري سداد العملية خلال نفس الفترة المحاسبية التي حدثت فيها، فإنه يعترف بكامل فرق الصرف في تلك الفترة. ولكن عندما يتم سداد العملية في فترة محاسبية لاحقة فإنه يجري تحديد فرق سعر الصرف المعترف به في كل فترة تقع قبل فترة التسوية بموجب التغيير في أسعار الصرف خلال تلك الفترة. ويجب الاعتراف بها كدخل أو كمصروف في الفترة التي تنشأ فيها.

مثال 01:

تقوم مؤسسة Worher المختصة في صناعة الأثاث المنزلي للتزوين بتسويق منتجاتها خارج الوطن، حيث قامت خلال شهر جوان من سنة 2010 بعمليات التصدير التالية:

- 2010/06/07 أرائك جلدية ب USD255000 إلى تاجر الجملة Pinky الواقع في نيويورك، فاتورة رقم 0632.

- 2010/06/15 بيع ثريات بمبلغ JPY 6950000 لزبونها Yamishi من توكيو فاتورة رقم 0633.

- 2010/07/10 تسديد مبلغ من الزبون Yamishi باشعار دائن دولي رقم 56709.

- 2010/08/13 تسديد مبلغ من الزبون Pinky باشعار دائن دولي رقم 64755.

ولدينا المعلومات التالية:

- سعر الدولار في 2010/06/07: USD1 = EUR 0.98.

- سعر الين في 2010/06/15: EUR1 = JPY156.45.

- سعر الدولار في 2010/08/13: USD1 = EUR 0.84.

- سعر الين في 2010/07/10: EUR1 = JPY149.99.

الطلب: بافتراض أن عملة التقرير هي الاورو قم بما يلي:

- حدد مختلف فروق الصرف عند التحصيل باعتبار عملة اليورو هي عملة التقرير.

- سجل مختلف العمليات في يومية المؤسسة بعملة اليورو.

الحل:

تحليل فروقات الصرف بين تاريخ البيع وتاريخ تحصيل المبالغ (التسديد) لكل عملية:

المبالغ	اسعار الصرف	المتعاملين
	2010/06/07	فاتورة Pinky بـ USD255.000
249.900	1USD = 0,98 EUR	
	2010/08/13	
214.200	1USD = 0,84 EUR	
35.700-		فرق الصرف (خسائر صرف)
	2010/06/15	فاتورة Yamishi بـ JPY 6.950.000
44.423.14	1 EUR = 156,45 JPY	
	2010/07/10	
46.336.42	1 EUR = 149,99 JPY	
1.913.28		فرق الصرف (ربح صرف)

التسجيل المحاسبي للعمليات

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
249900	249900	-----2010/06/07----- من ح/الزبون Pinky إلى ح/مبيعات منتجات بيع منتجات تامة الصنع	701	411
44423.14	44423.14	-----2010/06/15----- من ح/الزبون Yamishi إلى ح/مبيعات منتجات بيع منتجات تامة الصنع	701	411
44423.14 1913.28	46336.42	-----2010/07/10----- من ح/البنك إلى ح/الزبون Yamishi إلى ح/أرباح صرف تسديد المبلغ	411 766	512
	214200 35700	-----2010/08/13----- من ح/البنك من ح/خسائر صرف		512 666
249900		إلى ح/الزبون Pinky تسديد المبلغ	411	

مثال 02:

خلال السداسي الأول من سنة 2010 قامت المؤسسة Nano وهي مستورد للمفروشات باستلام الفواتير التالية من مورديها الأجانب:

- فاتورة رقم 556431. 2010/01/25 فاتورة حصة بطانيات من موردها من كندا مبلغها 28450 دولار كندي CAD
- فاتورة مستلمة من transitaire من وكيل العبور TVA: على فاتورة حصة البطانيات، حقوق الجمركة 55 EUR، أتعاب وكيل العبور 125 EUR، التسديد كان عند استلام الفاتورة بشيك رقم 789451.
- فاتورة بمبلغ (DKK)225000 couronnes danoises الخاصة بـ 5 مكتبات مستلمة من مورد دتمركي فاتورة رقم 793301.
- فاتورة مستلمة من وكيل العبور متضمنة TVA على فاتورة حصة المكتبات، حقوق الجمركة 65 EUR، أتعاب وكيل العبور 130 EUR، التسديد كان عند استلام الفاتورة بشيك رقم 321789.
- فاتورة حصة البطانيات سددت في 2010/03/03 بشيك رقم 905387، أما فاتورة المكتبات كانت سددت في 2010/04/28 بشيك 934145.

سعر صرف الدولار الكندي		سعر صرف la couronne danoise	
2010/01/25	1 CAD= 0,72 EUR	2010/02/18	1 EUR= 7,40 DDK
2010/03/03	1CAD = 0,78 EUR	2010/04/28	1 EUR= 7,55 DDK

المطلوب:

- من اجل كل زبون حدد الانحرافات الصرف في تاريخ التسديد.
- تسجيل العمليات السابقة في اليومية.

الحل:

تحديد انحرافات الصرف في تاريخ التسديد

المبالغ	اسعار الصرف	المتعاملين
	2010/01/25	فاتورة مورد كندا
20.484	1 CAD = 0,72 EUR	
	03/03/2010	
22.191	1 CAD = 0,78 EUR	
1.707-		فرق الصرف (خسائر صرف)
	2010/02/18	فاتورة مورد دنماركي
30.405.41	1 EUR = 7,40 DDK	
	2010/04/28	
29.801.32	1 EUR = 7,55 DDK	
604.08		فرق الصرف (ربح صرف)

التسجيل المحاسبي للعمليات

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
20484	20484	-----2010/01/25----- من ح/مشتريات الى ح/مورد تسجيل عملية الشراء	401	380
		-----2010/02/01----- من ح/الرسم على القيمة المضافة من ح/حقوق الجمركة من ح/اتعاب	512	4456 645 622
3662.28	125	الى ح/البنك تسوية عملية وكيل العبور	512	
30405.41	30405.41	-----2010/02/18----- من ح/مشتريات الى ح/مورد تسجيل عملية الشراء	401	380
		-----2010/02/22----- من ح/الرسم على القيمة المضافة من ح/حقوق الجمركة من ح/اتعاب	512	4456 645 622
5363.91	130	الى ح/البنك تسوية عملية وكيل العبور	512	



		-----2010/03/03-----		
	20484	من /ح/ المورد		401
	1707	من /ح/ خسارة الصرف		666
22191		الى /ح/ البنك	512	
		تسديد المبلغ		
		-----2010/04/28-----		
	30405.41	من /ح/ المورد		401
29801.32		الى /ح/ البنك	512	
604.08		الى /ح/ ارباح صرف	766	
		تسديد المبلغ		

مثال 03:

قررت شركة Dietrich المختصة في صناعة الحليب ومشتقاته بالاستثمار في آلة صناعية، التي سوف تسمح لها بتطوير أساليب التصفية وتحسين كمية إنتاجها، فتقدمت إلى الشركة الأمريكية Go-On بطلبه في 2009/04/06 مع تسديد تسبيق بقيمة USD50000 عن طريق البنك. في 2009/05/12 استلمت الآلة مع الفاتورة المتعلقة بها بمبلغ USD235000 قابلة للدفع في 2009/06/30. وقام بدوره وكيل العبور بإرسال الفاتورة الخاصة بهذه العملية إلى الشركة في 2009/05/15 تحتوي على TVA، حقوق الجمركة EUR350، مع أتعاب بقيمة EUR545، دفعت الشركة قيمتها حالا عن طريق البنك.

2009/06/30	2009/05/12	2009/04/06	
1USD = 0,87 EUR	1 USD = 1,13 EUR	1 USD = 0,90 EUR	سعر الدولار

المطلوب:

- من اجل كل زبون حدد الانحرافات الصرف في تاريخ التسديد
- تسجيل العمليات السابقة في اليومية.

الحل:

تسديد التسبيق في 2009/04/06 سعر الصرف 1 USD = 0,90 EUR
 $45.000 = 0.90 * 50.000$
استلام الآلات في 2009/05/12 سعر الصرف كان 1 USD = 1,13 EUR
 $265.550 = 1.13 * 235.000$
التسديد النهائي كان في 2006/06/30 سعر الصرف كان 1USD = 0,87 EUR
 $160.950 = 0.87 * (50.000 - 235.000)$



التسجيل المحاسبي

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
		-----2009/04/06-----		
45.000	45.000	من ح/تسبيق على حيازة التثبيتات الى ح/البنك تسجيل التسبيق	512	238
		-----2010/05/12-----		
265.550	265.550	من ح/معدات صناعية الى ح/موردو التثبيتات استلام التثبيت	404	215
		-----2010/05/15-----		
46.038.5	45.143.5 895	من ح/الرسم على القيمة المضافة من ح/معدات صناعية الى ح/البنك الحاق المصارف بتكلفة الاصل	512	4456 215
		-----2010/06/30-----		
45.000 160.950 59.600	265.550	من ح/موردو التثبيتات الى ح/تسبيق على حيازة تثبيت الى ح/البنك الى ح/ارباح صرف تسديد المبلغ المتبقي	238 512 766	404

مثال 04:

الشركة Aurélien هي جزء من مجمع له بعد دولي، في 2010/03/01 أقرضت مبلغ 300000 dollars canadiens (CAD) من الشركة الأم، الشركة Raphaël تقع في Ottawa. إشعار دائن رقم 4562. هذا القرض سوف يهتك اهتلاك ثابت خلال 12 شهر، ابتداء من 2010/04/01، سعر الفائدة 0.45% شهريا.

في 2010/06/01 أقرضت إلى فرعها وهي الشركة الاسترالية Nils مبلغ 80000 dollars australiens (AUD) الذي سوف يتم الوفاء به في 4 ثلاثيات ثابتة ابتداء من 2010/09/01، معدل الفائدة 1.25%.

Cours du CAD		Cours du AUD	
	1 CAD =		1 AUD =
1/03/N	0,78 EUR	1/06/N	0,63 EUR
1/04/N	0,84 EUR	1/09/N	0,66 EUR
1/05/N	0,75 EUR	1/12/N	0,60 EUR

المطلوب:

- فيما يخص الاقتراض **Pour l'emprunt** سجل محاسبيا كل من 04/01-03/01 التسديد الأول - 05/01 ثاني تسديد.

- فيما يخص القرض **Pour le prêt** سجل محاسبيا، 09/01-06/01 التسديد الأول-12/01 ثاني تسديد.

الحل:

عمليات الاقتراض:

مبلغ الاهتلاك الشهري هو $CAD 25.000 = 12/300.000$ تحسب الفوائد شهريا بمعدل 0.45% .

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
234.000	234.000	-----2010/03/01----- البنك(0.78*300000)	168	512
		قروض اخرى تحصيل قيمة القرض		
1.134	1.134	-----2010/04/01----- اعباء الفوائد(0.84*%0.45*300000)	512	661
		البنك احتساب ودفع الفوائد		
21.000	19.500	-----2010/04/01----- قروض(0.78*25000)	512	168
	1.500	خسارة صرف(0.78-0.84)*25000		
		البنك تسديد دفعة من القرض -----2010/05/02-----		

	928.13	اعباء الفوائد(25000-300000*0.45%*0.75)		661
928.13		البنك	512	
		احتساب ودفع الفوائد		
		-----2010/05/02-----		
	19.500	قروض(0.78*25000)		168
	750	ارباح صرف(0.78-0.75)*25000	766	
18.750		البنك	512	
		تسديد دفعة من القرض		

عمليات الاقراض

مبلغ الاسترجاع الثلاثي هو $20.000 = 4/80.000$ ، يحول هذا المبلغ حسب سعر الصرف في تاريخ اجراء العملية.

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
		-----2010/06/01-----		
50.400	50.400	قروض(0.63*80.000)		274
		البنك	512	
		دفع القرض		
		-----2010/09/01-----		
660	660	البنك(0.66*1.25*80000)		512
		ايراد من القروض	762	
		تحصيل الفوائد		
		-----2010/09/01-----		
12.600	13.200	البنك		512
600		القروض(0.63*20000)	274	
		ارباح صرف(0.63-0.66)*20000	766	
		استلام قسط من القرض		
		-----2010/12/01-----		
585	585	البنك(0.6*1.25*(20000-80000))		512
		ايراد من القروض	762	
		تحصيل الفوائد		
		-----2010/12/01-----		
600	12.000	البنك		512
12.600		حسارة صرف(0.6-0.63)*20000	666	
		القروض(0.63*20000)	274	
		استلام قسط من القرض		

مثال 05:

تختص شركة Amy informatique في بيع وصيانة أجهزة الإعلام الآلي micro-ordinateurs للشركات الأخرى، تقع في مكان حدودي بفرنسا، هذه الشركة بالعادة تتعامل مع شركاء إيطاليين ، في 2010/09/12 باعت 3 أجهزة إعلام آلي لزبون لها ساكن في Milan. المبلغ الصافي لهذه العملية هو €10722، سجلت هذه العملية في 2010/09/12 وعملية الدفع كانت في 2010/09/29، ولا تسجيل تم، ويهدف توريد الشركة بأجهزة الإعلام الآلي تقوم هذه الخيرة بإرسال طلبياتها إلى مورد أمريكي -Kev lucien and Co. ، 2010/09/14 استلمت الشركة وسجلت بمبلغ \$3250 قابلة للدفع في 2010/10/29.

- سعر الدولار في 2010/09/14 : €0.93384.

- سعر الدولار في 2010/09/30 : €0.92986.

أغلقت الشركة حساباتها في 2010/12/30.

المطلوب:

- سجل العمليات الضرورية.

الحل:

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
		-----2010/09/30-----		
	10722	البنك		512
10722		الزيائن	411	
		تسديد الزبون		
		-----2010/09/30-----		
	12.90	المورد		401
12.90		فارق الصرف	477	
		فارق الصرف		

حساب الدين باليورو في 2010/09/14

$$3.034,98 = 0.93384 * 3.250$$

حساب الدين باليورو في 2010/09/30

$$3.022,05 = 0.92986 * 3.250$$

الفرق الكامن للصرف هو $3.034,98 - 3.022,05 = 12.90$

المحور الحادي عشر: محاسبة الإعانات الحكومية

I- الإعانات الحكومية

في هذا المجال نشير إلى إمكانية استفادة المؤسسة من إعانات أو مساعدات حكومية لحيازة أصول معينة، حيث أن المساعدات الحكومية هي تحويل من وسائل حكومية إلى المؤسسة لتدعيمها أو لتشجيع النشاط الذي تمارسه المؤسسة، بالمقابل فإن المؤسسة عليها أن تلتزم بمجموعة من الشروط المتفق عليها. ومنه فإنها لا تدمج ضمن إيرادات الدورة إلا في حدود مبلغ مخصصات الإهلاك للدورة المتعلقة بالأصل المعني والذي تم الحصول عليه عن طريق الإعانة. حسب ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي هناك طريقتين لعرض الإعانات الحكومية هما³²:

- التسجيل الأولي للإعانات كإيراد مؤجل والذي يسجل بعد ذلك في الإيرادات على أساس منهجي وعقلاني وفقا لمدة منفعة الأصل والطريقة التي يتم بها استنفاد المنافع الاقتصادية.
- يتم طرح الإعانات الحكومية من قيمة الأصل للتوصل إلى القيمة الدفترية للأصل، ويعترف بالإعانات كدخل أو إيراد خلال العمر الإنتاجي للأصل القابل للاهلاك عن طريق تخفيض مصاريف الاهتلاكات.

II- شروط الاعتراف بالإعانات الحكومية بقيمها العادلة: يجب عدم الاعتراف بالمنح الحكومية بما فيها المنح

العينية بقيمها العادلة إلا إذا توفر دليل معقول على³³:

أ- أن المؤسسة ستفي بالشروط المتعلقة بها.

ب- بأن المنح سيتم الحصول عليها.

إن شكل الحصول على المنحة لا يؤثر على الطريقة المحاسبية المتبعة في معالجتها. لذا تتم المحاسبة عن المنحة بالطريقة نفسها سواء تم الحصول عليها نقداً أو في صورة تخفيض لمطلوبات مستحقه للحكومة. يعالج القرض المتنازل عنه من الحكومة باعتباره منحة حكومية عندما يتوفر دليل معقول بأن المنشأة ستفي بالشروط اللازمة لإعفائها من القرض.

III- أنواع الإعانات:

نوع الإعانة	الهدف	الطبيعة المحاسبية	الحسابات المعنية
إعانات الاستثمار أو التجهيز	تمويل استثمار او نشاط طويل الأجل	مورد خارجي (الميزانية)	131- إعانة التجهيز 138- إعانة الاستثمار
إعانات الاستغلال	تعويض نقص في الإنتاج الاستغلال أو زيادة في التكاليف	مورد داخلي (النتيجة)	740- إعانة الاستغلال
إعانات التوازن	تعويض الخسارة التي سوف تتكبدها المؤسسة في حالة لم تتحصل على إعانة	مورد داخلي (النتيجة)	7715- إعانة التوازن

³² للمعيار المحاسبي الدولي رقم 20.

³³ نفس المرجع.



1- إعانات الاستثمار والتجهيز:

تتضمن إعانات التجهيز وإعانات أخرى للاستثمار تسجل في النواتج في حساب النتيجة على دورة أو عدة دورات بنفس معدل التحميل لكل دورة.

الاسترجاع الدوري في نهاية كل سنة مالية	الحصول على الإعانة أو اتخاذ قرارا الحصول
من > 139 إعانات الاستثمار المسجلة في النتيجة إلى > 777 جزء الإعانة المحول إلى النتيجة	من > 512 البنك او من > 441 الدولة الإعانات المطلوب إستلامها إلى > 131 إعانات التجهيز
	في نهاية فترة الاسترجاع
فيما يخص التثبيتات القابلة للاهلاك فان فترة الاسترجاع هي نفسها فترة الاهتلاك Pour les immobilisations non amortissables, la durée de l'étalement est le nombre d'années pendant lesquelles l'immobilisation est inaliénable ou, à défaut, dix ans.	من > 131 إعانات التجهيز إلى > 139 إعانات الاستثمار المسجلة في النتيجة

مثال:

بتاريخ 2010/07/10 تم وعد إحدى الشركات بمنح إعانة حكومية بمعدل 50% لتمويل عملية حيازة كل من:

- ارض للبناء بسعر 3000000 دج (خ ر)
- إنشاءات تقنية بسعر 2000000 دج (خ ر)
- مدة الاستخدام 5 سنوات، تم تحصيل الإعانة في 2010/09/14 بعد تحقيق عملية الشراء في 2010/08/01.

الحل:

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
2500000	2500000	-----2010/07/10----- دولة وتعاونيات عمومية إعانات التجهيز إشعار بإعانة	131	411
		-----2010/08/01----- اراضي		211
		انشاءات تقنية TVA		215 4456
5420000	420000	موردو التجهيزات استلام التجهيزات	401	
		-----2010/09/14----- البنك		512
2500000	2500000	دولة وتعاونيات تحصيل الإعانة	441	

ارض: $1500000 = 3000000 * 50\%$

إنشاءات: $1000000 = 2000000 * 50\%$

مثال 02:

قررت الشركة Risktoo بالتمركز في ضاحية بسكرة وبإعطاء الأفضلية في التوظيف لشباب هذه المنطقة دون شروط تأهيل (Qualification). وفي هذا الإطار قام مجلس بلدية paris في 2010/05/12 بالانتخاب على منح هذه الشركة إعانة مقدارها 40000 دج، من اجل إعانتها على حيازة قطعة أرضية للبناء. تم حيازة الأرض في 2010/08/31 بمبلغ خارج الرسم مقداره 55000 دج. دفع في 2010/10/01 بتحويل بنكي رقم 1121253. كما قام مجلس البلدية في نفس التاريخ بتحرير قيمة الإعانة بإشعار بنكي رقم 266339912. وتقوم الشركة Risktoo بترحيل أقساط هذه الإعانة إلى النتيجة.

المطلوب: سجل العمليات اللازمة في يومية الشركة Risktoo بالنسبة للسنة N والسنة الأخيرة لتحميل الإعانة على النتيجة.

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
		-----2010/05/12-----		
40000	40000	عمليات مع الدولة واعوانها اعانات التجهيز قرار منح الاعانة	131	443
		-----2010/08/31-----		
	55000	اراضي		211
	10780	TVA		4456
65780		موردو التجهيزات حيازة الاراضي	404	
		-----2010/10/01-----		
	65780	موردو التجهيزات		404
65780		البنك تسديد قيمة المورد	512	
		-----2010/10/01-----		
	40000	البنك		512
40000		عمليات مع الدولة واعوانها استلام قيمة الاعانة الحكومية	443	
		-----2010/12/31-----		
	4000	قيمة الاعانة المرحلة للنتيجة		139
4000		مبلغ الاعانة في النتيجة(10/40000)	777	
		-----2019/12/31-----		
	4000	قيمة الاعانة المرحلة للنتيجة		139
4000		مبلغ الاعانة في النتيجة(10/40000)	777	
		-----2019/12/31-----		
	40000	اعانات التجهيز		131
40000		قيمة الاعانة المرحلة للنتيجة التصيد الاجمالي لقيمة الاعانة	139	

2- إعانات الاستغلال والتوازن:

تستفيد المؤسسة من هذه الإعانات من اجل تعويض النقص في بعض منتجات الاستغلال أو لمواجهة بعض أعباء الاستغلال كما تحتوي على إعانات التوازن لتعويض أجزاء الخسارة.

إعانات الاستغلال هي إيرادات خاضعة لـ TVA عند الاستلام عندما يكون هناك مقابل كخدمة أو دعم سعر معين.	إعانات التوازن هي إيرادات استثناء خاضعة لـ TVA عند الاستلام عندما يكون هناك مقابل كخدمة أو دعم سعر معين.
من > 512 البنك إلى > 741 إعانة التوازن إلى > TVA44571	من > 512 البنك إلى > 748 إعانات الاستغلال إلى > TVA44571

مثال 01:

استلمت مؤسسة في 2010/11/12 إعانة توازن من البلدية بقيمة 200000 دج سوف تدفع خلال شهر جانفي 2011، في المقابل تقوم المؤسسة بنشر إعلانات توعية في البلدية.

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
		-----2010/05/12-----		
200000	200000	دولة تعاونيات عمومية اعانات التوازن قرار منح الاعانة	741	441

مثال 02:

تقوم الشركة Vitadom بضمان نقل الأشخاص في بلدية الجزائر.
- في 2010/06/12 استلمت الشركة إشعار من البلدية يتضمن منحها إعانة بقيمة 75000 دج. بشرط أن تمنح الشركة للمسافرين العجزة خصم على أسعار التذاكر الممنوحة لهم، مبلغ الإعانة متضمن TVA بمعدل 17%. مبلغ هذه الإعانة سدد إلى شركة Vitadom في 2010/07/15 عن طرق تحويل بنكي رقم 5489335 في حساب الشركة.

- في 2010/10/15، قرر المجلس البلدي أن يمنح للشركة إعانة من اجل تحمل نفقات شخصين معوقين في إطار عقود التمهيين (contrat d'apprentissage)، مبلغ الإعانة يقدر بـ 10000 دج، هذه الإعانة سددت للشركة Vitadom في 2010/10/30 يتحويل رقم 6939445.

المطلوب: سجل العمليات اللازمة في يومية الشركة Vitadom.

الحل:

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
		-----2010/06/12-----		
	75000	عمليات مع الدولة واعوانها		443
64102.56		اعانات الاستغلال	748	
1089.44		TVA	4457	
		اشعار بتقدم الاعانة		
		-----2010/07/15-----		
	75000	البنك		512
75000		عمليات مع الدولة واعوانها	443	
		استلام الاعانة		
		-----2010/10/15-----		
	20000	عمليات مع الدولة واعوانها		443
20000		اعانات الاستغلال	748	
		اشعار بتقدم الاعانة		
		-----2010/10/30-----		
	20000	البنك		512
20000		عمليات مع الدولة واعوانها	443	
		استلام قيمة الاعانة الحكومية		



مثال 03:

الشركة Prsoplus هي شركة بنت من مجمع صناعي كبير، وهي مكلفة بالتوظيف وبتسيير الأجرة لصالح الفروع الأخرى لهذا المجمع وتفوتر لهم قيمة هذه الخدمات، وتقوم الشركة الأم Holdaplus بانتظام بدفع إعانة لصالح الشركة Prsoplus بهدف موازن (compenser) الاختلال في التوازن المالي التي تواجهه هذه الأخيرة. ولأجل إحداث التوازن لاختلال متوقع في 2010/06/30 قامت Holdaplus بمنح إعانة بقيمة 42000 دج في 2010/08/13 وتم تسديدها في 2010/08/28 بتحويل رقم 25693114.

المطلوب: سجل العمليات اللازمة في يومية الشركة Prsoplus.

الحل:

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
		-----2010/08/13-----		
	42000	عمليات المجمع		451
35897.43		اعانات الاستغلال	741	
6102.57		TVA	4457	
		اشعار بتقلم الاعانة		
		-----2010/08/28-----		
	42000	البنك		512
		عمليات المجمع	451	
42000		استلام الاعانة		

مثال 04:

أسست الشركة Bernard في 2010/01/01، من طرف طلبة سابقين في INSIM بالاعتماد على الدعم الحكومي الذي يشجع خلق الشركات، حيث يوجد مقرها الاجتماعي في ورقلة ايت هناك دعم من الدولة ، وقامت الشركة عند تاسيسها بتوظيف 5 عمال:

- في 2010/03/15 تحصلت الشركة Bernard بواسطة تحويل بنكي رقم 125639 في حسابها الخاص بالقروض الصناعية والتجارية على إعانة محلية لتأسيس الشركة بمبلغ 50000 دج.

- في 2010/04/25 حصلت الشركة على إعانة استثمار بـ 15000 دج من طرف البلدية من اجل تركيب مولد اقتصادي للطاقة، سددت قيمة الإعانة إلى الشركة في 2010/04/30 بتحويل بنكي رقم 135964 في حسابها الخاص بالقروض الصناعية والتجارية، وسددت الشركة في نفس اليوم مبلغ الإعانة كتسبيق الى المورد بشيك رقم 5236112.



- في 2010/05/15 تم تسليم الآلة من طرف الشركة Boulier بمبلغ 45000 دج، الآلة تمتلك حسب الاهتلاك الثابت على مدى 5 سنوات، والتسديد كان في 2010/05/30 عن طريق البنك.
- في 2010/06/18 منح المجلس الشعبي البلدي لبلدية ورقلة شركة Bernard منحة خلق مناصب شغل المقدرة بـ 20000 دج لكل منصب عمل جديد.
- في 2010/09/01 قامت الشركة بامضاء عقود عمل بفترات محددة تقدر بـ 20 شهر، نوعية الأشخاص الذين تم وتوظيفهم تسمح لهم بامضاء اتفاق مع الدولة « contrat emploi initiative ». واستفادت الشركة جراء هذه العقود من إعانة مالية من طرف الدولة للتكفل بجزء من CIE. اعانة جزافية بـ 12000 دج بواسطة عقد ابرم لاقبل من 24 شهر. تم التسديد في 2010/10/01.
- في 2010/12/20 قامت الشركة باقفال شكلي لحسابها ، فظهرت خسارة قدرت بـ 120000 دج الذي سيتكفل المجلس الشعبي للبلدية بالنصف منه.
هذه الشركة خاضعة TVA على كامل رقم اعمالها.
المطلوب: سجل مختلف العمليات في يومية الشركة
الحل:

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
		-----2010/03/15-----		
	50000	البنك		512
50000		اعانات التجهيز	131	
		استلام الاعانة		
		-----2010/04/25-----		
	15000	عمليات مع الدولة واعوانها		443
15000		اعانات التجهيز	131	
		منح الاعانة		
		-----2010/04/30-----		
	15000	البنك		512
15000		عمليات مع الدولة واعوانها	443	
		استلام الاعانة		
		-----2010/04/30-----		
	15000	تسبيق على حيازة تثبيت		238
15000		البنك	512	
		دفع التسبيق		
		-----2010/05/15-----		
	45000	معدات صناعية		215



	6538.46	TVA	4456
15000		تسبيق على حيازة تثبيت	238
36538.46		موردو التثبيتات	404
		استلام التثبيت	
		-----2010/05/30-----	
	36538.46	موردو التثبيتات	404
36538.46		البنك	512
		تسديد قيمة المورد	
		-----2010/05/30-----	
	100000	البنك	512
100000		اعانات التجهيز	131
		استلام قيمة الاعانة	
		-----2010/09/01-----	
	12000	عمليات مع الدولة وأعوانها	443
12000		اعانات الاستغلال	748
		قرار منح اعانة الاستغلال	
		-----2010/10/01-----	
	12000	البنك	512
12000		عمليات مع الدولة وأعوانها	443
		استلام الاعانة	
		-----2010/12/20-----	
	60000	عمليات مع الدولة وأعوانها	443
60000		ايراد استثنائي عن عمليات التسيير	771
		2/120000	

مثال 05:

قامت مؤسسة التعاون المختصة في الأنشطة الفلاحية في 2004/06/01 بحيازة معدات واليات فلاحية بقيمة 400 000 دج، واستفادت من دعم فلاحى من الدولة لحيازة هذه المعدات بقيمة 200 000 دج، وذلك للسعي الذي توليه الدولة للقطاع الفلاحى بهدف تنشيطه، اذ تقوم هذه المؤسسة باهلاك هذه المعدات وفق الاهتلاك الخطي لمدة 5 سنوات .

المطلوب:

- إعداد جدول الاهتلاك لهذه التثبيتات؛
- التسجيل المحاسبي اللازم.

الحل:

الطريقة الأولى:

إعداد جدول الاهتلاك:

السنة	قسط الاهتلاك السنوي	قسط الإعانات المسترجعة كإيراد	التأثير على النتيجة
2004	(1)40 000	(2)20 000	(3)20 000
2005	80 000	40 000	40 000
2006	80 000	40 000	40 000
2007	80 000	40 000	40 000
2008	80 000	40 000	40 000
2009	40 000	20 000	20 000

$$40\ 000 = 12/6 \times 20 \times 400\ 000 - (1)$$

$$20\ 000 = 12/6 \times 20 \times 200\ 000 - (2)$$

$$20\ 000 = 20\ 000 - 40\ 000 - (3)$$

التسجيل المحاسبي:

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
		2004/06/01		
400 000	400 000	معدات وآلات البنك الاعتراف بالتثبيات	512	215
		//		
200 000	200 000	البنك الإعانات تسجيل الإعانات	131	512
		31/12/2004		
40 000	40 000	مخصصات الاهتلاك اهتلاك التثبيات العينية تسجيل قسط الاهتلاك	281	681
		//		
20 000	20 000	الإعانات إعانات أخرى للاستغلال استرجاع قسط الإعانات	754	131



الطريقة الثانية:

السنة	قسط الاهتلاك السنوي	التأثير على النتيجة
2004	(1)20 000	20 000
2005	(2)40 000	40 000
2006	40 000	40 000
2007	40 000	40 000
2008	40 000	40 000
2009	20 000	20 000

$$20\ 000 = 12/6 \times \%20 \times (200\ 000 - 400\ 000) - (1)$$

$$40\ 000 = \%20 \times (200\ 000 - 400\ 000) - (2)$$

التسجيل المحاسبي:

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
		2004/06/01		
400 000	400 000	معدات والآت البنك الاعتراف بالتثبيات	512	215
		//		
200 000	200 000	البنك الاعانات تسجيل الاعانات	131	512
		31/12/2004		
20 000	20 000	مخصصات الاهتلاك اهتلاك التثبيات العينة تسجيل قسط الاهتلاك	281	681

المحور الثاني عشر: محاسبة الضرائب المؤجلة

إن كل من التشريع المحاسبي والتشريع الجبائي يقدم نفس التعريف لمصطلح النتيجة، والتي يتم الحصول عليها عن طريق الفرق بين مجموع إيرادات ومجموع مصاريف الدورة. غير أن تعريف كل من الإيرادات و المصاريف يختلف من وجهة نظر القانون المحاسبي والقانون الجبائي. فتوجد بعض الإيرادات والمصاريف مستثناه تماما أو كلية من مجال حساب النتيجة الجبائية ويعبر عنها بالفروقات الدائمة³⁴، فهذه الفروقات تعبر عن التباعد في معالجة هذا النوع من الإيرادات والمصاريف بين كل من التشريعين المحاسبي والجبائي، فنجد مثلا:

- الجزء الفائض عن الحد الأقصى لإهلاك السيارات السياحية؛
- الغرامات و العقوبات الجبائية؛
- مصاريف الاستقبال من وجهة نظر المشرع الجبائي؛
- مصاريف الإيجار غير المرتبطة باستغلال المؤسسة؛
- القسائم والحصص للدفع المستفيدة من نظام مجمع الشركات.

بالإضافة إلى ذلك توجد بعض الإيرادات والمصاريف ذات فروقات مؤقتة³⁵ الأمر الذي ينتج عنه ما يسمى بالضرائب المؤجلة أصول أو الضرائب المؤجلة خصوم، ونجد³⁶:

❖ أصول الضرائب المؤجلة

أصول الضرائب المؤجلة هي عبارة عن مبالغ الضريبة على النتيجة التي من الممكن استردادها خلال السنوات اللاحقة، و الناتجة عن:

- الفروقات الزمنية المؤقتة القابلة للتخفيض؛
- المرحل للأمام للخسائر الجبائية (report de déficits fiscaux)؛
- المرحل للأمام لحقوق الضريبة غير المستعملة (crédit d'impôts non utilisés).

❖ خصوم الضرائب المؤجلة

هي عبارة عن مبالغ الضريبة على النتيجة المستحقة الأداء خلال الدورات اللاحقة والناتجة خصوم الضريبة عن الفروقات الزمنية المؤقتة الخاضعة للضريبة.

³⁴ Différences permanentes

³⁵ Différences temporelles

³⁶ المعيار المحاسبي الدولي رقم 12.



I-تعريف الضريبة على النتيجة: عبء أو إيراد الضريبة

حسب ما جاء به النظام المحاسبي المالي فان الضريبة على النتيجة تمثل بالنسبة للمؤسسة سواء عبء أو إيراد، أين يكون مبلغها يساوي لمبلغ الضريبة المستحقة والضريبة المؤجلة التي تكون تدخل ضمن تحديد نتيجة الدورة. إذن:

$$\text{عبء أو إيراد الضريبة} = \text{الضريبة المستحقة} + / - \text{الضريبة المؤجلة}$$

بحيث لا بد على المؤسسة أن تسجل كل من الضريبة المستحقة والضريبة المؤجلة على النتيجة ضمن عناصر الإيرادات أو المصاريف حسب الحالة وتظهر من خلال حسابات النتائج، إلا في حال ما إذا كان هناك حدث محاسبي ما وتم تسجيله وتقييده مباشرة ضمن الأموال الخاصة مثل حالة تصحيح الأخطاء المحاسبية أو تغيير الطرق المحاسبية التي تسجل مباشرة في الأموال الخاصة.

II- الضريبة المؤجلة والإخضاع الضريبي المؤجل

الضرائب المؤجلة هي طريقة محاسبية تتمثل في إدراج عبء الضريبة على النتيجة كأعباء في النتيجة المحملة لعمليات السنة المالية³⁷. كما أن الضريبة المؤجلة عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصوم) أو قابل للتحويل (ضريبة مؤجلة أصول) خلال سنوات مالية مستقبلية³⁸.

II-1 الضريبة المؤجلة أصول و الضريبة المؤجلة خصوم

إن حسابات الضرائب المؤجلة مخصصة لاستقبال مبالغ الضريبة المؤجلة سواء كانت تمثل أصل أو خصم بالنسبة للمؤسسة، بحيث يجب تحديد مبلغها في نهاية كل دورة محاسبية بالاستناد إلى التشريع الجبائي المعمول به بتاريخ إقفال السنة المالية بدون حساب عمليات الاستحداث عليها. أخذا بعين الاعتبار ما يلي:

- الفروقات الزمنية من حيث الاعتراف بإيراد أو مصروف من الناحية المحاسبية ومن الجبائية؛
- النتائج السلبية وديون الضريبة القابلة للتخفيض جبائيا على الدورات اللاحقة؛
- مختلف التعديلات والتصحيحات على القوائم المالية الخاصة بالمجمعات.

³⁷ Article n°134-1 arrêté du 26/07/2008

³⁸ Article n°134-2 arrêté du 26/07/2008

II-1.1 أصول الضرائب المؤجلة

أصول الضرائب المؤجلة تمثل مبلغ الضريبة على الأرباح القابلة للاسترداد على الدورة الحالية أو الدورات اللاحقة، بحيث تشمل:

- الفروقات الزمنية القابلة للتخفيض، فهي تمثل أعباء ومصاريف قابلة للتخفيض من الربح الجبائي على الدورات اللاحقة؛
- المرحل للأمام للخسائر الجبائية غير المستعملة (report de déficits fiscaux)؛
- المرحل للأمام لديون الضريبة غير المستعملة (crédit d'impôts non utilisés).

حيث أنه حسب المادة رقم 134-2 الفقرة رقم 06 من قانون النظام المحاسبي المالي فإنه في نهاية الدورة المحاسبية أصل أو خصم ضريبة مؤجلة يسجل بالنسبة لجميع الفروقات الزمنية بحيث من المحتمل أن تعطي هذه الفروقات مستقبلا إما عبء أو إيراد للضريبة. كما يتم إظهار مبالغ الضريبة المؤجلة في الميزانية ضمن العناصر غير الجارية سواء ضمن الأصول أو ضمن الخصوم.

II-2.1 خصوم الضرائب المؤجلة

خصوم الضرائب المؤجلة تمثل الضرائب على الأرباح الواجبة التسديد سواء خلال السنة الحالية أو خلال السنوات اللاحقة نتيجة للاختلافات والفروقات الزمنية بين الاعتراف بالإيراد محاسبيا والاعتراف به جبائيا، بحيث يجب تسجيل كل خصم ضريبة مؤجلة بالنسبة لجميع الفروقات الزمنية الخاضعة للضريبة وذلك تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر.

II-3.1 المرحل للأمام للخسائر الجبائية وديون الضريبة غير المستعملة

إن الخسائر الجبائية وديون الضريبة تعتبر قابلة للتحويل من سنة لأخرى ويسمح المشرع الجبائي بتحميلها وتخفيضها من نتائج الدورات اللاحقة إذا كانت المؤسسة قد حققت نتائج موجبة، حيث يمكن أن يظهر في هذه الحالة أصل ضريبة مؤجلة حسب نص المادة رقم 134 الفقرة رقم 03 من قانون النظام المحاسبي المالي.

II-2 القاعدة المحاسبية والقاعدة الجبائية لأصل أو خصم

القاعدة المحاسبية لأصل أو لخصم معين تظهر من خلال المبلغ الواجب أن يسجل به هذا الأصل أو الخصم في الميزانية تطبيقا للقواعد المحاسبية، أما القاعدة الجبائية أيضا لأصل أو لخصم معين هي المبلغ المعطى لهذا الأصل أو الخصم تطبيقا للقواعد الضريبية والجبائية.



ويمكن أن نأخذ الحالات التالية:

1. خلال ميزانية مؤسسة تظهر مؤونة تعهد التقاعد بالنسبة لسنة 2011 بمبلغ 2 000 000 دج مسجلة وفقا لما ينص عليه النظام المحاسبي المالي، غير أن التشريع الجبائي لا يسمح بتخفيض هذه المؤونة من النتيجة إلا خلال سنة تسديدها فعلا للعمال. وعليه القاعدة المحاسبية الظاهرة في الميزانية هي 2 000 000 دج غير أن القاعدة الضريبية هي لا شئ بالنسبة لسنة 2011.
2. حازت المؤسسة على سيارة سياحية بقيمة 2 000 000 دج مع بداية سنة 2010 معدة إهلاكها هي 05 سنوات، مع نهاية السنة الثالثة كان مبلغ الإهلاك المحاسبي المتراكم يساوي $2\,000\,000 \times \frac{3}{5} = 1\,200\,000$ دج غير أن الإهلاك الضريبي المتراكم في نفس الفترة يساوي $1\,000\,000 \times \frac{3}{5} = 600\,000$ دج وعليه القاعدة المحاسبية تساوي $2\,000\,000 - 1\,200\,000 = 800\,000$ دج والقاعدة الضريبية تساوي $1\,000\,000 - 600\,000 = 400\,000$ دج إذن الفرق بين القاعدة المحاسبية والقاعدة الضريبية يمثل فرق دائم أي 400 000 دج
3. كان لدى المؤسسة خصم جاري يمثل مصروف العطلة السنوية المسجل مع نهاية سنة 2011 والواجب التسديد خلال سنة 2012 بمبلغ 1 000 000 دج. هذا المصروف لا يعتبر قابل للتخفيض جبائيا إلا خلال سنة تسديده أي سنة 2012 وعليه قاعدته الجبائية بالنسبة لسنة 2011 هي معدومة لأنها غير قابلة للتخفيض خلال هذه السنة، غير أن قاعدته المحاسبية بالنسبة لسنة 2011 هي 1 000 000 دج.
4. ظهر من خلال ميزانية سنة 2011 أن المؤسسة سجلت إيراد فوائد بنكية تعود لدورة 2011 بقيمة 1 000 000 دج، لكن عملية تحصيله لن تتم إلا خلال سنة 2012. وعليه فهو لا يعتبر خاضعا للضريبة إلا في سنة تحصيله ومنه فان القاعدة الجبائية للفوائد البنكية تعتبر معدومة بالنسبة لدورة 2011.
5. في خانة الخصوم الجارية تظهر ما قيمته 800 000 دج من الغرامات و العقوبات الواجبة التسديد، حيث أن هذه الغرامات لا تعتبر قابلة للتخفيض جبائيا فهي تمثل فروقات دائمة، وعليه القاعدة المحاسبية تكون معدومة والقاعدة الجبائية تساوي لمبلغ الغرامات.

II- 3 الفروقات الدائمة والفروقات المؤقتة

تمثل الفروقات بين القيمة المحاسبية لأصل أو لخصم معين وبين القاعدة الجبائية لنفس الأصل، حيث يمكن أن نجد الحالات التالية:

- الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة: فهي التي ينتج عنها مبالغ تكون خاضعة في تحديد النتيجة الخاضعة للضريبة على الأرباح؛
- الفروقات المؤقتة القابلة للتخفيض: فهي التي ينتج عنها مبالغ تكون قابلة للتخفيض من قاعدة احتساب الضريبة؛
- الفروقات الدائمة هي الخاصة سواء بالمصاريف غير قابلة للتخفيض نهائيا أو بالإيرادات الخاضعة نهائيا.

و يمكن أن نأخذ الحالات السابقة كما يلي:

الضريبة المؤجلة	الفروقات المؤقتة		القاعدة الضريبية	القاعدة المحاسبية	التعيين
	خصوم	أصول			
ضريبة مؤجلة أصول		2 000 000	00	2 000 000	تعهد التقاعد
فرق دائم			400 000	800 000	إهلاك السيارة السياحية
ضريبة مؤجلة أصول		1 000 000	00	1 000 000	العطل المدفوعة الأجر
ضريبة مؤجلة خصوم	1 000		00	1 000 000	فوائد قيد التحصيل
فرق دائم	000		800 000	800 000	الغرامات و العقوبات

التمييز بين الضريبة المؤجلة أصول و الضريبة المؤجلة خصوم يكون على أساس المقارنة بين كل من القاعدة المحاسبية والقاعدة الضريبية للأصل أو للخصم، و يمكن اختصار ذلك من خلال الجدول التالي:

بالنسبة للخصوم	بالنسبة للأصول	التعيين
I.D.A	I.D.P	القيمة المحاسبية أكبر من القاعدة الضريبية
I.D.P	I.D.A	القيمة المحاسبية أقل من القاعدة الضريبية

الحالة الأولى

قامت مؤسسة بتسجيل مؤونة ضمان بقيمة 1 000 000 دج متعلقة بعقد بيع لمنتوج معين وسجل في ميزانية دورة 2011، حيث أنه من الناحية الجبائية تكاليف الضمان لا تعتبر قابلة للتخفيض من النتيجة إلا بتاريخ تسديد تعويض الاحتجاج على نوعية المنتوج. وكان معدل الضريبة على الأرباح 19%.

وعليه فإن القاعدة الضريبية لهذا الخصم المسجل في المحاسبة تساوي الصفر وبالمقابل القاعدة المحاسبية كما تظهره التسجيلات المحاسبية هو 1 000 000 دج، بحيث لا يكون هذا المبلغ قابل للتخفيض إلا في السنوات اللاحقة. إذن نحصل على فرق مؤقت قابل للتخفيض بواقع $1\ 000\ 000 - 00 = 1\ 000\ 000$ وعليه يكون التسجيل المحاسبي على النحو التالي:

1. التسجيل المحاسبي للمؤونة

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
الدائنة	المدينة		الدائن	المدين
		-----31/12/2011-----		
1 000 000	1 000 000	مخصص مؤونة ضمان للزيائن مؤونة الخصوم غير الجارية تسجيل مؤونة ضمان للزيائن	158	685

2. التسجيل المحاسبي للضريبة المؤجلة أصول

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
الدائنة	المدينة		الدائن	المدين
		-----31/12/2011-----		
190 000	190 000	ضريبة مؤجلة أصول الإخضاع المؤجل أصول $1\ 000\ 000 \times 0.19$ تسجيل الضريبة المؤجلة أصول	692	133

وخلال سنة 2012 نتجت احتجاجات حول نوعية المنتج، ما دفع بالمؤسسة إلى تعويض الزبائن كما يلي:
❖ العبء الحقيقي للتعويض يساوي مبلغ المؤونة المكونة

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
الدائنة	المدينة		الدائن	المدين
1 000 000	1 000 000	-----xx/xx/2012----- مؤونة الخصوم غير الجارية البنك تسديد مبلغ التعويض	512	158
		-----//----- الإخضاع الضريبي المؤجل أصول ضريبة مؤجلة أصول استرجاع الضريبة المؤجلة		
190 000	190 000			

❖ العبء الحقيقي لمبلغ التعويض يساوي 900 000 دج

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
الدائنة	المدينة		الدائن	المدين
900 000 100 000	1 000 000	-----xx/xx/2012----- مؤونة الخصوم غير الجارية البنك استرجاع مؤونة الخصوم تسديد مبلغ التعويض	512 785	158
		-----//----- الإخضاع الضريبي المؤجل أصول ضريبة مؤجلة أصول استرجاع الضريبة المؤجلة		
190 000	190 000			

❖ العبء الحقيقي لمبلغ التعويض يساوي 1 200 000 دج

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
الدائنة	المدينة		الدائن	المدين
		-----xx/xx/2012-----		
	1 000 000	مؤونة الخصوم غير الجارية		158
	200 000	المصرف المعني		62x
1 200 000		البنك	512	
		تسديد مبلغ التعويض		
		-----//-----		
	190 000	الإخضاع الضريبي المؤجل أصول	133	692
190 000		ضريبة مؤجلة أصول		
		استرجاع الضريبة المؤجلة		

ففي حال ما إذا قدرت المؤسسة أنه في نهاية الدورة مبلغ التعويض سوف يكون أكبر من المؤونة المشككة لذلك فإنه يمكنها إعادة النظر في مبلغ المؤونة بالزيادة. فمثلا لو قدرت المؤسسة أن مبلغ التعويض سوف يكون يساوي 1 150 000 دج لا بد من تسجيل مكمل للمؤونة المشككة سابقا بمبلغ 150 000 دج، و يكون التسجيل المحاسبي على الشكل التالي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
الدائنة	المدينة		الدائن	المدين
		-----31/12/2012-----		
	150 000	مخصص مؤونة الخصوم غير الجارية		685
150 000		مؤونة الخصوم غير الجارية	158	
		تسجيل مكمل للمؤونة		
		-----//-----		
	28 500	ضريبة مؤجلة أصول		133
28 500		الإخضاع الضريبي المؤجل أصول	692	
		تسجيل مكمل للضريبة المؤجلة		

الحالة الثانية

يظهر لنا من خلال ميزانية إحدى المؤسسات بتاريخ 2011/12/31 تثبيت مادي قيمته الإجمالية الخام 8 000 000 دج يهتك جبايا على 05 سنوات تمت حيازته مع بداية السنة، ولأسباب خاصة بالاستغلال قرر مسيروا المؤسسة إهلاكه على 03 سنوات بالنسب التالية 50% للسنة الأولى و30% للسنة الثانية و20% للسنة الثالثة، حيث كان معدل الضريبة 19%.

وكانت الوضعية العامة للأصل بتاريخ 2011/12/31 كما يلي:

الفرق المؤقت	من الناحية الجبائية	من الناحية الاقتصادية
ينتج فرق مؤقت خاضع للضريبة 6 400 000 – 4 00 000 = 2 400 000 I.D.A = 2 400 000 x 0.19 =456 000	قيمة الحيازة 8 000 000 دج	قيمة الحيازة 8 000 000 دج
	الإهلاك المتراكم 1 600 000 دج	الإهلاك المتراكم 4 000 000 دج
	القاعدة الجبائية 6 400 000 دج	القاعدة المحاسبية 4 000 000 دج

حيث نلاحظ ما يلي:

1. مخصص الإهلاك المسجل في المحاسبة لسنة 2011 هو 4 000 000 دج؛
2. مخصص الإهلاك القابل للتخفيض من النتيجة الجبائية هو 1 600 000 دج؛
3. الفرق المؤقت الخاضع للضريبة هو 2 400 000 = 4 000 000 – 1 600 000؛
4. الضريبة المؤجلة أصول تساوي 456 000 = 2 400 000 x 0.19.

وعليه يكون التسجيل المحاسبي على النحو التالي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
الدائنة	المدينة		الدائن	المدين
		-----31/12/2011-----		
4 000 000	4 000 000	مخصص الإهلاك		681
		إهلاك التثبيت المادي	281	
		تسجيل قسط الإهلاك السنوي		
		-----//-----		
456 000	456 000	ضريبة مؤجلة أصول		133
		الإخضاع الضريبي المؤجل أصول	692	
		تسجيل الضريبة المؤجلة		
		-----31/12/2012-----		
2 400 000	2 400 000	مخصص الإهلاك		681
		إهلاك التثبيت المادي	281	
		تسجيل قسط الإهلاك السنوي		
		-----//-----		
152 000	152 000	ضريبة مؤجلة أصول		133
		الإخضاع الضريبي المؤجل أصول	692	
		$(2\ 400\ 000 - 1\ 600\ 000) \times 0.19$		
		تسجيل الضريبة المؤجلة		
		-----31/12/2013-----		
1 600 000	1 600 000	مخصص الإهلاك		681
		إهلاك التثبيت المادي		
		تسجيل قسط الإهلاك السنوي	281	
		-----31/12/2014-----		
304 000	304 000	الإخضاع الضريبي المؤجل أصول		692
		ضريبة مؤجلة أصول		
		$1\ 600\ 000 \times 0.19$	133	
		-----31/12/2015-----		
304 000	304 000	الإخضاع الضريبي المؤجل أصول		692
		ضريبة مؤجلة أصول	133	
		$1\ 600\ 000 \times 0.19$		

التعليق:

- مع نهاية سنة 2012 كان رصيد حساب الضريبة المؤجلة أصول بمبلغ 608 000 دج و يمثل رصيد مدين؛
- فيما يخص سنة 2013 فانه لا يوجد ضريبة مؤجلة لان القاعدة المحاسبية تساوي القاعدة الضريبية؛
- أما فيما يخص السنتين الأخيرتين 2014 و 2015 فان العملية تصبح عكسية أي يظهر لنا فارق مؤقت قابل للتخفيض من النتيجة عكس السنتين الأوليتين أين كان الفارق خاضع للضريبة.

الحالة الثالثة

قامت مؤسسة بتاريخ 2011/01/02 بجيازة معدات بقيمة 20 000 000 دج، و كان تاريخ وضعها حيز الخدمة بنفس التاريخ. أين كان الإهلاك الجبائي يحسب على 05 سنوات غير أن الإهلاك المحاسبي وبقرار من مسيري المؤسسة على 08 سنوات.

الفوارق		الإهلاك		التعيين
الضريبة المؤجلة	المؤقتة	الجبائي	المحاسبي	
285 000 خصوم	-1 500 000	4 000 000	2 500 000	السنة 01
285 000 خصوم	-1 500 000	4 000 000	2 500 000	السنة 02
285 000 خصوم	-1 500 000	4 000 000	2 500 000	السنة 03
285 000 خصوم	-1 500 000	4 000 000	2 500 000	السنة 04
285 000 خصوم	-1 500 000	4 000 000	2 500 000	السنة 05
475 000 أصول	+2 500 000		2 500 000	السنة 06
475 000 أصول	+2 500 000		2 500 000	السنة 07
475 000 أصول	+2 500 000		2 500 000	السنة 08
00	00	20 000 000	20 000 000	

التعليق:

القاعدة المحاسبية = 17 500 000 = 20 000 000 - 2 500 000
القاعدة المحاسبية = 16 000 000 = 20 000 000 - 4 000 000
إذن القاعدة المحاسبية أكبر من القاعدة الضريبية و عليه لدينا ضريبة مؤجلة خصوم.



ويكون التقييد المحاسبي كما يلي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
الدائنة	المدينة		الدائن	المدين
2 500 000	2 500 000	-----31/12/2011----- مخصص إهلاك المعدات إهلاك المعدات و الأدوات تسجيل قسط الإهلاك	281	681
		-----//----- الإخضاع الضريبي المؤجل خصوم ضريبة مؤجلة خصوم تسجيل الضريبة المؤجلة	134	693
285 000	285 000			

حيث يتم تسجيل هذين القيدتين خلال الخمس سنوات الأولى.

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
الدائنة	المدينة		الدائن	المدين
475 000	475 000	-----31/12/2016----- ضريبة مؤجلة خصوم الإخضاع الضريبي المؤجل خصوم تسجيل الضريبة المؤجلة	693	134
		-----31/12/2017----- ضريبة مؤجلة خصوم الإخضاع الضريبي المؤجل خصوم تسجيل الضريبة المؤجلة	693	134
475 000	475 000	-----31/12/2018----- ضريبة مؤجلة خصوم الإخضاع الضريبي المؤجل خصوم تسجيل الضريبة المؤجلة	693	134

II- 4 الفروقات الدائمة

الفروقات الدائمة هي أعباء ومصاريف غير قابلة للتخفيض من النتيجة الجبائية نهائيا أو الإيرادات الخاضعة للضريبة بشكل نهائي، فهي لا تعطي و لا ينتج عنها ضرائب مؤجلة لا أصول و لا خصوم وبالتالي لا ينجر عنها تقييد محاسبي. فعلى سبيل المثال فيما يخص المصاريف غير القابلة للتخفيض نجد الرسم على السيارات السياحية والإيرادات الخاضعة نجد مثلا القسائم والحصص للدفع على توزيع أرباح الشركات³⁹.

III- التسجيل المحاسبي لأصول و خصوم الضرائب المؤجلة

III-1 قائمة الحسابات المستعملة

كما هو الشأن بالنسبة للضرائب المستحقة فان الضرائب المؤجلة أيضا تسجل سواء ضمن المصاريف أو الإيرادات حسب الحالة و تدرج في حسابات النتائج، وفي نهاية كل دورة محاسبية يتم تسجيل أصل أو خصم ضريبة مؤجلة إذا وجد فرق مؤقت بين القاعدة الضريبية و القاعدة المحاسبية بما يعطي لاحقا إما إيراد أو مصروف ضريبة.

كما يفرض النظام المحاسبي المالي إعادة النظر في مبالغ الضريبة المؤجلة في نهاية كل دورة محاسبية أخذا بعين الاعتبار التشريع الجبائي المعمول به في هذا التاريخ، حيث أعطى النظام المحاسبي المالي مجموعة من الحسابات المتعلقة بالضرائب المؤجلة و بالضرائب المستحقة كما يلي:

1./ حسابات مصاريف الضريبة:

— 692 الإخضاع الضريبي أصول

— 693 الإخضاع الضريبي خصوم

— 695 الضريبة على الأرباح

2./ حسابات الضريبة المؤجلة

— 133 الضريبة المؤجلة أصول

— 134 الضريبة المؤجلة خصوم

3./ حسابات المؤونات

— 155 المؤونة على الضريبة

حيث أن مؤونة الضريبة هي عبارة عن عبء مستقبلي للضريبة ناتج عن تصحيح ضريبي⁴⁰ محتمل.

³⁹ Dividendes de filiales

⁴⁰ Eventuel redressement fiscal

III- 2 التسجيل المحاسبي للضريبة المؤجلة أصول

كما رأينا سابقا فان الضريبة المؤجلة أصول هي عبارة عن الضريبة على النتيجة القابلة للتخفيض على السنوات اللاحقة، و الناتجة عن:

- الفروقات الزمنية المؤقتة القابلة للتخفيض؛
 - المرحل للأمام للخسائر الجبائية (report de déficits fiscaux)؛
 - المرحل للأمام لديون الضريبة غير المستعملة (crédit d'impôts non utilisés).
- حيث نجد أن أهم الأعباء و المصاريف المسجلة محاسبيا و القابلة للتخفيض من النتيجة الجبائية خلال الدورات اللاحقة هي:
- مؤونة منحة التقاعد للسنة N التي لا تكون قابلة للتخفيض جبائيا إلا خلال سنة تسديدها لمستحقيها؛
 - مؤونة العطل السنوية؛
 - مؤونة الضمان للزبائن؛
 - أتعاب مختلف المهنيين على غرار الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و الموثقين... الخ؛
 - مؤونة الخسائر الناتجة عن عمليات العقود طويلة الأجل.

ويمكن أن نأخذ الحالات التالية لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

الحالة الأولى:

مؤسسة سجلت في دفاترها المحاسبية بتاريخ 2011/12/31 مؤونة العطلة السنوية بواقع 30 000 000 دج، حيث أن التشريع الجبائي المعمول به لا يعتبر هذا المصروف قابلا للتخفيض إلا في سنة تسديده أي خلال سنة 2012. و هذا ما يعني أن هذا الخصم في نظر الجباية غير موجود الأمر الذي يعطينا فرق زمني قابل للتخفيض.

ويكون التسجيل المحاسبي للعملية كما يلي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
الدائنة	المدينة		الدائن	المدين
30 000 000	30 000 000	-----31/12/2011----- منحة العطل مدفوعة الأجر مستخدمين مصاريف للتسديد تسجيل منحة العطلة السنوية -----//-----	428	631
7 800 000	7 800 000	اشتراكات الضمان الاجتماعي صندوق ضمان اجتماعي مصاريف للتسديد تسجيل اشتراك الضمان الاجتماعي $30\,000\,000 \times 0.26$ -----//-----	438	635
7 182 000	7 182 000	ضريبة مؤجلة أصول الإخضاع الضريبي المؤجل أصول تسجيل الضريبة المؤجلة $(30\,000\,000 + 7\,800\,000) \times 0.19$	692	133

الحالة الثانية:

مؤسسة قامت بتسجيل مؤونة منحة التقاعد بتاريخ 2011/12/31 بمبلغ قدره 1 600 000 دج، حيث انه عمّن الناحية الجبائية فان هذه المؤونة لا تعتبر قابلة للتخفيض إلا في سنة تسديدها. وعليه يكون التسجيل المحاسبي على النحو التالي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
الدائنة	المدينة		الدائن	المدين
1 600 000	1 600 000	-----31/12/2011----- مؤونة منحة التقاعد مؤونة المنح و الالتزامات المشابهة تسجيل مؤونة لمنحة التقاعد	153	68x
304 000	304 000	-----//----- الإخضاع ضريبة مؤجلة أصول الضريبي المؤجل أصول تسجيل الضريبة المؤجلة $1\ 600\ 000 \times 0.19$	692	133

التعليق:

بتاريخ 2011/12/31 الرصيد الدائن لحساب 692 الإخضاع الضريبي المؤجل أصول يعتبر أن المصروف قد تم استرداده من نتيجة 2011 و المؤسسة لها حق تجاه إدارة الضرائب يمثلها الرصيد المدين لحساب 133 الضريبة المؤجلة أصول الظاهر في الميزانية في خانة الأصول غير الجارية.

فرضا أن المؤسسة خلال سنة 2012 قامت بتسديد ما:

1. قيمته 1 600 000 دج كمنح للتقاعد لعمالها سوف يكون التسجيل المحاسبي على الشكل التالي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
الدائنة	المدينة		الدائن	المدين
1 600 000	1 600 000	-----31/12/2012----- مؤونة المنح و الالتزامات المشابهة مستخدمين مصاريف للتسديد استعمال المؤونة المشكلة	428	153
1 600 000	1 600 000	-----//----- مستخدمين مصاريف للتسديد ي البنك تسديد المنح	512	428
304 000	304 000	-----//----- الإخضاع الضريبي المؤجل أصول ضريبة مؤجلة أصول	133	692



خلال سنة 2012 الرصيد المدين لحساب 692 الإخضاع الضريبي المؤجل يعتبر أن المصروف قد تم تخفيضه تبعاً للاسترداد الحاصل في سنة 2011 والمؤسسة قامت باسترجاع حقها تجاه إدارة الضرائب.

2. تسديد ما قيمته 200 000 دج كمنح للتقاعد لعمالها بتاريخ 2012/03/02 وتعديل مبلغ المؤونة ليصبح يساوي 1 700 000 دج

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
الدائنة	المدينة		الدائن	المدين
		-----02/03/2012-----		
200 000	200 000	مؤونة المنح و الالتزامات المشابهة مستخدمين مصاريف للتسديد استعمال المؤونة المشكلة	428	153
		-----//-----		
200 000	200 000	مستخدمين مصاريف للتسديد البنك	512	428
		-----//-----		
38 000	38 000	الإخضاع الضريبي المؤجل أصول أصول $200\ 000 \times 0.19$	133	692

وعليه رصيد المؤونة يساوي $1\ 600\ 000 - 200\ 000 = 1\ 400\ 000$ دج و رصيد الضريبة المؤجلة يساوي $304\ 000 - 38\ 000 = 266\ 000$ دج.

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
الدائنة	المدينة		الدائن	المدين
		-----31/12/2012-----		
300 000	300 000	مؤونة منحة التقاعد مؤونة المنح و الالتزامات المشابهة تسجيل مؤونة لمنحة التقاعد	153	68x
		-----//-----		
57 000	57 000	ضريبة مؤجلة أصول الإخضاع الضريبي المؤجل أصول تسجيل الضريبة المؤجلة $300\ 000 \times 0.19$	692	133

3. تسديد ما قيمته 200 000 دج كمنح لتقاعد العمال بتاريخ 2012/03/02 و تعديل مبلغ المؤونة ليصبح يساوي 1 300 000 دج

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
الدائنة	المدينة		الدائن	المدين
200 000	200 000	-----02/03/2012----- مؤونة المنح و الالتزامات المشابهة مستخدمين مصاريف للتسديد استعمال المؤونة المشكلة	428	153
200 000	200 000	//----- مستخدمين مصاريف للتسديد ي البنك تسديد المنح	512	428
38 000	38 000	-----//----- الإخضاع الضريبي المؤجل أصول ضريبة مؤجلة أصول $200\ 000 \times 0.19$	133	692

وعليه رصيد المؤونة يساوي 1 600 000 - 200 000 = 1 400 000 دج و رصيد الضريبة المؤجلة يساوي 304 000 - 38 000 = 266 000 دج.

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
الدائنة	المدينة		الدائن	المدين
100 000	100 000	-----02/03/2012----- مؤونة المنح و الالتزامات المشابهة استرجاع نقص القيمة تعديل مؤونة لمنحة التقاعد	78x	153
19 000	19 000	//----- الإخضاع الضريبي المؤجل أصول ضريبة مؤجلة أصول تعديل الضريبة المؤجلة $100\ 000 \times 0.19$	133	692

إذن حساب 153 مؤونة منحة التقاعد يظهر رصيد بمبلغ 1 300 000 دج و حساب 133 الضريبة المؤجلة أصول يظهر رصيد بمبلغ 247 000 دج. كما حساب المؤونة يجب تعديله في نهاية كل دورة وفقا للمعطيات الجديدة كما يلي:

- جعل حساب مخصصات المؤونات مدينا إذا كان هناك ارتفاع في مبلغ المؤونة؛
- جعل حساب استرجاع المؤونات و تدهور القيمة مدينا إذا كان هناك انخفاض أو إلغاء للمؤونة.

III-3 التسجيل المحاسبي للضريبة المؤجلة خصوم

الضرائب المؤجلة خصوم هي عبارة عن مبالغ الضريبة على النتيجة المستحقة الأداء خلال الدورات اللاحقة و الناتجة خصوم الضريبة عن الفروقات الزمنية المؤقتة الخاضعة للضريبة.

يسجل في الجانب الدائن من الحساب 134 "الضرائب المؤجلة كخصوم" بإجراء حسم من الحساب 693 "الإخضاع الضريبي المؤجل خصوم" أو من حساب لرؤوس الأموال الخاصة حسب الحالة، بالنسبة إلى مبالغ ضرائب مطلوب دفعها خلال السنوات المالية المقبلة. وتتم في كل نهاية سنة مالية إعادة النظر في الضرائب المؤجلة كأصول وخصوم في مقابل الحسابات نفسها.

VI- حالات مختلفة أخرى

يمكن أن ندرج بعض الحالات الأخرى أين يظهر فيها ضريبة مؤجلة أصول أو خصوم، و نذكر منها:

VI-1 الضريبة المؤجلة و فرق إعادة تقييم الثبيلات

لإظهار ذلك يمكن أن نأخذ الحالة التالية لمؤسسة قامت بجيازة بناية بتاريخ 2002/01/02 بمبلغ 8 000 000 دج ويتم إهلاكها على 25 سنة، حيث كان الإهلاك المتراكم بتاريخ 2011/12/31 يساوي 3 200 000 دج. قامت المؤسسة بهذا التاريخ 2011/12/31 بإعادة تقييمها بناء على قرار وتوصية من مجلس الإدارة بمبلغ 12 000 000 دج حيث بلغ الإهلاك المتراكم بعد عملية التقييم 4 800 000 دج وكان معدل الضريبة 19%.

يمكن أن نختصر ذلك في الجدول التالي:

البيان	المبلغ قبل إعادة التقييم	المبلغ بعد إعادة التقييم	الفارق
المبلغ الإجمالي للبناءية	8 000 000	12 000 000	4 000 000
الهلاك المتراكم	3 200 000	4 800 000	1 600 000
القيمة المحاسبية	4 800 000	7 200 000	2 400 000

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
الدائنة	المدينة		الدائن	المدين
		-----31/12/2011-----		
	4 000 000	الثبيلات المادية - بناية -		213
1 600 000		إهلاك البناءية	2813	
2 400 000		فرق إعادة التقييم	105	
		تسجيل إعادة تقييم البناءية		
		-----//-----		
	456 000	فرق إعادة التقييم		105
456 000		الضريبة المؤجلة خصوم	134	
		ضريبة مؤجلة على فرق إعادة التقييم		
		$2\,400\,000 \times 0.19$		
		-----//-----		
	480 000	مخصصات الإهلاكات		681



480 000		إهلاك البناية تسجيل قسط الإهلاك $(12\ 000\ 000 - 4\ 800\ 000) / 15$	2813	
	30 400	-----//-----		
30 400		الضريبة المؤجلة خصوم الإخضاع الضريبي المؤجل خصوم $(480\ 000 - 320\ 000) \times 0.19$	693	134

القيدان المحاسبيين الأخيرين يتم تسجيلهما طوال فترة الإهلاك أي خلا 15 سنة في حال ما إذا لم يتم التنازل عن البناية.

ومع نهاية السنة الخامسة و العشرون أي مع نهاية مدة إهلاك البناية فان حساب 134 الضريبة المؤجلة خصوم سوف يكون له رصيد معدوم.

فحسب النظام المحاسبي المالي و تبعا لتسجيل فرق إعادة تقييم التثبيتات ضمن عناصر الأموال الخاصة فانه يمكن تحويل هذا الفائض إلى حساب النتيجة غير الموزعة و ذلك بتاريخ إخراج التثبيت من ذمة المؤسسة عن طريق التنازل عليه أو عن طريق الإلتلاف.

فرضا أن البناية السابقة قد تم التنازل عنها مع نهاية سنة 2015 بمبلغ 6 000 000 دج، فيكون التقييم المحاسبي للعملية كما يلي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
الدائنة	المدينة		الدائن	المدين
		-----31/12/2015-----		
	6 000 000	حقوق التنازل على التثبيتات		462
	6 720 000	إهلاك البناية		2813
12 000 000		التثبيت المادي - البناية -	213	
720 000		فائق القيمة عن التنازل	752	
		التنازل على البناية		
		-----//-----		
	1 944 000	فرق إعادة التقييم		105

1 944 000		مرحل من جديد ترحيل الفارق إلى النتيجة 2 400 000 – 456 000	11	
	334 400	-----//----- الضريبة المؤجلة خصوم		134
334 400		الإخضاع الضريبي المؤجل خصوم 456 000 – (4 x 30 400)	693	

VI-2 الضريبة المؤجلة على الخسائر الجبائية المرحلة

يظهر لنا ضريبة مؤجلة على الخسائر الجبائية المرحلة للأمام و على حقوق الضريبة غير المستعملة في حال ما إذا كان هذا العجز قابل للتخفيض أي لم يتقادم بعد ومن المحتمل أن تحقق المؤسسة نتائج إيجابية في الدورات اللاحقة أين يمكن لهذه الخسائر أن تحمل و تدرج.

و للتوضيح أكثر يمكن أن نأخذ حالة مؤسسة حققت خسارة بمبلغ 1 200 000 دج خلال دورة 2010، و حسب مخطط النشاط المسطر من طرف إدارة المؤسسة فانه من المحتمل جدا أن تحقق المؤسسة نتائج إيجابية خلال سنة 2011 أين يمكن تحميل هذا العجز الخاص بسنة 2010 على نتائج سنة 2011. حيث أن معدل الضريبة هو 19%.

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
الدائنة	المدينة		الدائن	المدين
	228 000	-----31/12/2010----- الضريبة المؤجلة أصول		133
228 000		الإخضاع الضريبي المؤجل أصول تسجيل الضريبة المؤجلة 1 200 000 x 0.19	692	

وخلال سنة 2011 حققت المؤسسة نتيجة إيجابية بواقع 20 000 000 دج أخذا بعين الاعتبار خسارة 2010 بواقع 1 200 000 دج فان مبلغ الضريبة على أرباح الشركات لدورة 2011 هو:

1. حسب طريقة الضريبة المستحقة هو $3\,572\,000 = (20\,000\,000 - 1\,200\,000) \times 0.19$
2. حسب طريقة الضريبة المؤجلة $3\,572\,000 = (20\,000\,000 \times 0.19 - 228\,000)$

ونسجل القيد المحاسبي التالي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
الدائنة	المدينة		الدائن	المدين
		-----31/12/2011-----		
	3 800 000	الضريبة على أرباح الشركات		695
228 000		الإخضاع الضريبي المؤجل أصول	692	
3 572 000		الضرائب على الأرباح	444	
		تسجيل الضريبة على الأرباح قيد التسديد		
		-----//-----		
	228 000	الإخضاع الضريبي المؤجل أصول		692
228 000		الضريبة المؤجلة أصول	133	
		تعديل الضريبة المؤجلة على دورة 2010		

VI-3 الضريبة المؤجلة على أعباء و إيرادات الدورات السابقة

حسب ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي فان إيرادات و أعباء الدورات السابقة غير المسجلة و غير المحملة على تلك الدورات حيث أن الوثائق و المستندات الخاصة بها لم تصل إلا خلال الدورة الحالية فانه تتم معالجتها كأشياء أخطاء أو نسيان وتسجل في خانة النتيجة غير الموزعة مع بداية الدورة الموالية⁴¹.

والحالة التالية لمؤسسة توضح ذلك، حيث أنه في 2011/06/30 محاسب الشركة استلم فاتورة خاصة بصيانة و إصلاحات تتعلق بدورة 2010 بمبلغ 10 000 000 دج وإشعار مدين من البنك خاص بإيرادات مالية للسداسي الرابع للدورة المنتهية 2010 بمبلغ 1 800 000 دج مع تخفيض مبلغ 200 000 دج كإقطاع من المصدر يمثل دين ضريبة.

حيث أن هذه العمليات لم تسجل في محاسبة المؤسسة خلال دورة 2010 و طلب المدير المالي من المحاسب ترجمة هذه العمليات في شكل قيود وإدراجها ضمن ميزانية 2011 نظرا لأهميتها النسبية وضخامة مبلغها غير أنها أخذت بعين الاعتبار في تحديد النتيجة الجبائية لدورة 2010.

⁴¹ المعيار المحاسبي الدولي رقم 12



1. القيود الخاصة بأعباء سنة 2010 التي لم تسجل.

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
الدائنة	المدينة		الدائن	المدين
		-----30/06/2011-----		
	8 100 000	مرحل من جديد (10 000 000 x 0.81)		11x
	1 900 000	الضريبة المؤجلة أصول (10 000 000 x 0.19)		133
	1 700 000	الرسم على القيمة المضافة على الخدمات		445
11 700 000		موردوا الخدمات	401	
		تسجيل فاتورة الصيانة والإصلاحات		
		-----31/12/2011-----		
	1 900 000	الإخضاع الضريبي المؤجل أصول		692
1 900 000		الضريبة المؤجلة أصول	133	
		الضريبة المؤجلة على دورة 2010		

2. القيود الخاصة بإيرادات سنة 2010 التي لم تقيّد في المحاسبة.

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
الدائنة	المدينة		الدائن	المدين
		-----30/06/2011-----		
	1 800 000	البنك		512
	200 000	ضرائب و رسوم		444
380 000		الضريبة المؤجلة خصوم	134	
1 620 000		المرحل من جديد	11x	
		تسجيل الفوائد البنكية		
		$380\ 000 = 2\ 000\ 000 \times 0.19$		
		$1\ 620\ 000 = 2\ 000\ 000 \times 0.81$		
		-----31/12/2011-----		
	380 000	الضريبة المؤجلة خصوم		134
380 000		الإخضاع الضريبي المؤجل خصوم	693	
		الضريبة المؤجلة على دورة 2010		

المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

- 1- عبد الوهاب رميدي، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، دار هومة، الجزائر، 2011.
- 2- وصفي أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2004.
- 3- جبرائيل كحالة، وآخرون، المحاسبة المالية بين النظرية و التطبيق، الأردن، دار زهران، دار الهلال، 1997.
- 4- رضوان حلوة حنان، و آخرون، أسس المحاسبة المالية، عمان: دار ومكتبة حامد، 2004.
- 5- قاسم الحويبي، زياد السقا، نظم المعلومات المحاسبية، العراق، وحدة الحدباء، 2003.

القوانين والتشريعات

- 6- القانون رقم 11-07 الصادر بتاريخ 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي والشروط والكيفيات التي يتم تطبيقه بها من خلال مجموعة من التعاريف ومفهوم الإطار التصوري.
- 7- المرسوم التنفيذي 156-08 الصادر بتاريخ 2008/05/26 المتضمن تحديد كيفيات تطبيق أحكام القانون 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي بما فيها هيكل الإطار التصوري والتطرق إلى مجموعة من المبادئ المحاسبية، كما تضمن الإجابة على بعض النقاط التي لم يتم معالجتها في القانون السابق.
- 8- المرسوم التنفيذي 110-09 الصادر بتاريخ 2009/04/07 المتضمن الإجراءات التنظيمية لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.
- 9- القرار المؤرخ في 2008/07/26 المحدد للقواعد العامة في التقييم والتسجيل المحاسبي وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها والإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية.
- 10- القرار المؤرخ في 2008/07/26 المحدد لأنماط المسك المحاسبي المبني على أساس رقم الأعمال وعدد المستخدمين والأنشطة فيما يخص الهيئات الصغيرة .

معايير المحاسبة الدولية

- 11- المعيار المحاسبي الدولي رقم 02.
- 12- المعيار المحاسبي الدولي رقم 11.
- 13- المعيار المحاسبي الدولي رقم 12.
- 14- المعيار المحاسبي الدولي رقم 16.
- 15- المعيار المحاسبي الدولي رقم 17.
- 16- المعيار المحاسبي الدولي رقم 21.
- 17- المعيار المحاسبي الدولي رقم 20.

المراجع باللغة الأجنبية



- 18- Anne le manth. catherine maillet **normes comptable international IAS/IFRS** (Paris : Foucher, 2005) .
- 19- Benait, lebrun , " **la trésorerie et ses équivalents présentation et évaluation en IFRS**", p :3 :dans R.F.C N386 Mars 2006.
- 20-Brun, S, **l'essentiel des normes comptables IAS/IFRS**,(paris :éd d'organisation, 2004).
- 21-Colasse,B,**comptabilité générale:PCG1999**, 6éd,(paris:economica,2000).
- 22-DEGOS,J,**la comptabilité**,(paris:dominos Flammarion,1998).
- 23-De roover ;R, **la comptabilité a travers les âges**, 1^{er},(Bruxelles: bibliothèque royale ALBERT ,1970).
- 24-Decock GOOD, C, DOSNE, F, **comptabilité international les IAS/IFRS en pratique**, (Paris: economica, 2005).
- 25-DFCG, **Norme IAS /IFRS (que fait il faire comment s'yprendre)** 2^{éd}(d'organisation 2004/2005) .
- 26-Des robert,J,F.Méchin,F.Puteaux,H.**normes IFRS et PME** .(Paris :DUNOD,2004).
- 27-Grégory, **lire les états financiers en IFRS édition**, (Paris : organisation, 2004).
- 28-Jean- François et Bernard, colasse, **juste valeur** (Paris : economica, 2001).
- 29-Jean – François Regnard, **lire un bilan c'est simple**, (Paris : Chiron ,2007).
- 30-Maillet.B, le manh,A , **normes comptable international IAS/IFRS** ,(Alger:berti,2007).
- 31-Obert, R, **pratique des normes IAS/IFRS**, (Paris : Dunod, 2003).
- 32-Pascale delvaille , **norme comptable internationales** (généralités – présentation et évaluation dans le comptes individuels), (INTEC .2005/2006).
- 33-Obert, R, **comptabilité approfondie et révision** ,3^{eme} éd (paris : dunod, 2000).
- 34- Ministre des finances, CNC, séminaire sur la normalisation comptable internationale et la presentation du projet de nouveau system comptable.

35- <http://www.cnc.dz/reglement.asp>.

قائمة الميزانية

ن	ن-1	الأصول	ن	ن-1
		الأصول غير الجارية فرق الحيازة (goodwill) الأصول المادية الأصول غير المادية الأصول الثابتة قيد الانجاز الأصول المالية مساهمات أخرى و حقوق مشابهة الاقراضات و الأصول المالية الأخرى غير الجارية		الاموال الخاصة رأس المال المصدر الاحتياطيات فرق إعادة التقييم النتيجة الصافية الاموال الخاصة الأخرى(المرحلة من جديد) حصة الشركة الجمعية حصة الاقلية المجموع
		مجموع الأصول غير الجارية		الخصوم غير الجارية القروض و الديون المالية الضرائب
		الاصول الجارية المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ الحقوق و الاستعمالات المشابهة الزبائن مدينون آخرون الأصول الجارية الأخرى		ديون أخرى غير جارية المؤونات و الإيرادات المقيدة سلفا مجموع الخصوم غير الجارية
		الخزينة و الخزينة المعادلة التوضيفات و الأصول المالية الأخرى الجارية الخزينة		الخصوم الجارية موردون وحسابات مماثلة الضرائب ديون أخرى الخزينة(السالبة)
		مجموع الأصول الجارية		مجموع الخصوم الجارية
		المجموع الكلي للأصول		المجموع الكلي للخصوم

جدول التغير في الأموال الخاصة

المجموع	الاحتياطات و النتيجة	فرق إعادة التقييم	فرق التقييم	علاوة الإصدار	رأس المال الاجتماعي	ملاحظات
						الرصيد في 12/31/ن-2
						تغير الطرق المحاسبية تصحيح الأخطاء الجوهرية تقييم الاستثمارات الأرباح أو الخسائر غير المقيدة في جدول حساب النتيجة قسائم و حصص أرباح مدفوعة الرفع في رأس المال النتيجة الصافية للدورة
						الرصيد في 12/31/ن-1
						تغير الطرق المحاسبية تصحيح الأخطاء الجوهرية تقييم الاستثمارات الأرباح أو الخسائر غير مقيدة في جدول النتيجة قسائم و حصص أرباح مدفوعة الرفع في رأس المال النتيجة الصافية للدورة
						الرصيد في 12/31/ن

قائمة حساب النتيجة حسب الطبيعة (par nature)

ن-1	ن	الملاحظات	
			رقم الأعمال التغير في مخزون المنتجات التامة و المنتجات قيد الصنع إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة إعانات الاستغلال
			I- إنتاج الدورة
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
			II- استهلاكات الدورة
			III- القيمة المضافة للاستغلال
			مصاريف العاملين الضرائب و الرسوم
			IV- الفائض الإجمالي للاستغلال
			الناتج الأخرى التشغيلية المصاريف الأخرى التشغيلية مخصصات الاهلاكات و المؤونات استرجاعات نقص القيمة و المؤونات
			V- النتيجة التشغيلية
			الإرادات المالية المصاريف المالية
			VI- النتيجة المالية
			VII- النتيجة العادية قبل الضريبة (V+VI)
			الضرائب المستحقة على النتيجة العادية الضرائب المؤجلة (التغير) على النتيجة العادية
			مجموع إيرادات الأنشطة العادية
			مجموع تكاليف الأنشطة غير العادية
			VIII- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			عناصر غير العادية (الإرادات) عناصر غير العادية (المصاريف)
			XI- النتيجة غير العادية
			النتيجة الصافية للدورة

قائمة حساب النتيجة حسب الوظيفة (par fonction)

N-1	N	الملاحظات	
			رقم الأعمال
			تكلفة المبيعات
			المهامش الإجمالي
			الإيرادات الأخرى التشغيلية
			التكاليف التجارية
			المصاريف الإدارية
			المصاريف الأخرى التشغيلية
			النتيجة التشغيلية
			تفصيل المصاريف حسب طبيعتها
		(مصاريف العاملين، الاهلاكات و المؤونات)	
			المصاريف المالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة
			الضرائب المستحقة على النتيجة العادية
			الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية(التغير)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			المصاريف غير العادية
			الإيرادات غير العادية
			النتيجة الصافية للدورة

قائمة تدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)

ن-1	ن	الملاحظات	
-----	---	-----------	--



			<p>تدفقات الخزينة الناتج عن الأنشطة التشغيلية</p> <p>التحصيلات المستلمة من الزبائن</p> <p>المبالغ المسددة إلى الموردين و العمال</p> <p>الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة</p> <p>الضرائب على النتيجة المسددة</p> <p>تدفق الخزينة قبل العناصر غير العادية</p> <p>تدفق الخزينة عن العمليات الغير العادية(يفصل)</p> <p>تدفق الخزينة الصافي الناتج عن الأنشطة التشغيلية A</p> <p>تدفق الخزينة عن الأنشطة الاستثمارية</p> <p>مدفوعات الحيازة على الاستثمارات المادية و غير المادية</p> <p>تحصيلات التنازل عن الاستثمارات المادية و غير المادية</p> <p>مدفوعات الحيازة عن الاستثمارات المالية</p> <p>تحصيلات التنازل عن الاستثمارات المالية</p> <p>فوائد محصلة عن التوضيفات المالية</p> <p>حصص و قسائم النتائج المحصل عليها</p> <p>تدفق الخزينة الصافي الناتج عن الأنشطة الاستثمارية B</p> <p>تدفق الخزينة عن الأنشطة التمويلية</p> <p>تحصيلات تابعة لإصدار الأسهم</p> <p>قسائم و حصص الارباح و توزيعات أخرى</p> <p>التحصيلات الناتجة من القروض</p> <p>تسديد القروض و مختلف الديون المشابهة</p> <p>تدفق الخزينة الصافي الناتج عن الأنشطة التمويلية C</p> <p>تأثير تغير سعر الصرف على السيولة و شبه السيولة</p> <p>تغير الخزينة للدورة (A+B+C)</p>
			<p>رصيد الخزينة و شبه الخزينة في بداية الدورة</p> <p>رصيد الخزينة و شبه الخزينة في نهاية الدورة</p> <p>تغير الخزينة للدورة</p>
			المقاربة مع النتيجة الحاسبية

قائمة تدفق النقدية (الطريقة غير المباشرة)



ن-1	ن	الملاحظات
		<p>تدفق الخزينة عن الأنشطة التشغيلية</p> <p>النتيجة الصافية للدورة مع تسوية ل:</p> <p>الاهلاكات و المؤونات تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزون تغير في الزبائن و الدائنين الآخرين تغير في الموردين و الديون الأخرى فائض أو نقص القيمة الناتج عن التنازل، صافي الضريبة</p> <p>تدفق للخزينة الناتج عن النشاط A</p>
		<p>تدفق الخزينة الناتج عن عمليات الاستثمارية</p> <p>مدفوعات الحياةزة على الاستثمارات تحصيلات التنازل عن الاستثمارات تأثير التغيرات المحيطة بالتجميع</p> <p>تغير الخزينة عن عمليات الاستثمار B</p>
		<p>تغير الخزينة الناتج عن العمليات التمويلية</p> <p>اقسام و حصص ارباح مقدمة للمساهمين الرفع من رأس المال نقدا اصدار قروض تسديد قروض</p> <p>تدفق الخزينة عن العمليات التمويلية C</p> <p>A+B+C</p> <p>رصيد الخزينة في بداية المدة رصيد الخزينة في نهاية المدة تأثير تغيرات أسعار الصرف</p>
		تغير الخزينة

298- حسائر القيمة عن الأصول الأخرى المنتبة
3- الطبقة 3- حسابات المخزونات والجاري العمل بما
30- المخزونات من البضائع
31- المواد الأولية والتوريدات
32- التموينات الأخرى
321- المواد القابلة للإستهلاك
322- التوريدات القابلة للإستهلاك
326- التغليفات
33- إنتاج السلع الجاري إنجازه
331- المنتجات الجاري إنجازها

225- المنشآت (التركيبات) التقنية الممنوح امتيازها
228- التثبيتات المادية الأخرى الممنوح امتيازها
229- حقوق مانح الامتياز
23- التثبيتات الجاري إنجازها
232- التثبيتات المادية الجاري إنجازها
237- التثبيتات غير المادية الجاري إنجازها
238- التسيقات والحسابات المدفوعة عن إيصاءات بالتثبيتات
24- (متاح)
25- (متاح)
26- المساهمات والديون الدائنة الملحقه بمساهمات

الطبقة 1- حسابات رؤوس الأموال
10- رأس المال و الإحتياطيات، وما شابه ذلك
101- رأس المال الصادر (رأس مال الشركة، الأموال المخصصة... الخ)
103- الإعلاوات ذات الصلة برأس مال الشركة
104- فارق التقييم
105- فرق إعادة التقييم
106- فارق التقييم (الفرق بين القيمة المحاسبية والقيمة السوقية)
107- فرق المعادلة
108- حساب المستقبل
109- رأس المال المكتتب غير المستعان به

44- الدولة، والجماعات العمومية، وهيئات الدولية والحسابات المرتبطة

- بما
- 441- الدولة والجماعات العمومية الأخرى، الإعانات المطلوب إستلامها
- 442- الدولة، الضرائب والرسوم القابلة للتحويل من أطراف أخرى
- 443- العمليات الخاصة مع الدولة والجماعات العمومية
- 444- الدولة - الضرائب على النتائج
- 445- الدولة - الرسوم على رقم الأعمال
- 446- الدولة - الرسوم على القيمة المضافة
- 447- الدولة - الرسوم الأخرى والرسوم والشكليات والمماثلة الجزائر
- 448- الدولة، الأعباء الواجب دفعها والمنتجات المطلوب إستلامها (خارج الضرائب)

6- الطبعة 6- حسابات الأعباء

60- المشتريات المستهلكة

- 600- مشتريات البضائع المبيعة
- 601- المواد الأولية
- 602- التموينات الأخرى
- 603- تغيرات المخزونات
- 604- مشتريات الدراسات والخدمات المؤداة
- 605- مشتريات المعدات والتجهيزات والأشغال
- 607- المشتريات غير المخزنة من المواد والتوريدات
- 608- مصاريف الشراء التابعة
- 609- التخفيضات، والتتريلات، والمحسومات المتحصل عليها عن مشتريات

67- العناصر غير العادية - الأعباء

68- المخصصات للإهتلاكات، والتموينات وخسائر القيمة

- 681- المخصصات للإهتلاكات والتموينات وخسائر القيمة والأصول غير الجارية
- 682- المخصصات للإهتلاكات والتموينات وخسائر قيمة السلع الموضوعه موضع الامتياز
- 685- المخصصات للإهتلاكات والتموينات وخسائر القيمة - الأصول الجارية
- 686- المخصصات للإهتلاكات والتموينات وخسائر
- 695- الضرائب عن الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية
- 698- الضرائب الأخرى عن النتائج
- 7- حاسبات المنتجات

